

وأما بوابة أساسية لاستكمال بناء المغرب الجديد والمتجدد والمركّز على الجهوية المتقدمة، والمبني على منظومة قانونية جديدة تؤسس لجماعات ترابية، محلية وإقليمية وجمهوية، تكون مصدرا للقرار المركزي، وتتوج بمجلس للمستشارين يكون بوصلة لإدارة مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب، ولرسم محاور التنمية المحلية والجهوية كدعامة للتوزيع العادل للثروات الوطنية على أساس التوازن والعدالة المجالية والاجتماعية. فهل ننصر والحالة هاته لظرف زمني، أم لعمق دستوري يريد بناء مغرب متدرج في ترتيب أفضقه المستقبلي، على أساس الإصلاح في ضوء الاستقرار، وتوازن السلط، وإشراك فعلي للجماعة الترابية والفلاح والصانع والتاجر والنقابي والمقاوم والشباب والنساء في بلورة السياسات العمومية، والعمل على أجزائها؟

هذا هو السؤال الأكبر الذي علينا جميعا أن نحدد خطوات الوصول إلى إجابة صريحة عنه، من أجل مغرب مؤسستي ينضج التغيير في ضوء الاستقرار المتجددة. وسيظل مجلس المستشارين دعامة لبناء هذا الأفق ورسم منطلقاته، بقناعة راسخة تجعل مصالح المغرب العليا فوق كل اعتبار، وتنتصر للقيم قبل الزمن.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي، وهو بيني وجهة نظره حول معطيات ومضامين المشروع المعروض على أنظار مجلسنا الموقر، وبعد دراسة معمقة لفرضياته ومشاريعه المبرجة، ينطلق في مقارنته من عمق فكر حركي راسخ، لا يرهن المواقف بالمواقع، ولا يبنّي توجهاته على منطق الانتباء الحكومي أو عدمه، بل يجعل مصلحة المغرب فوق كل محدّد سياسي أو تموقع يجعل الظرف أقوى من الاختيار والمصلحة قبل الهدف. فكر حركي وطني بجوهر شعبي، يسطر مقارنته لمثل هذه المشاريع الراهنة للحياة العامة ولحقوق المواطنين على أساس اختيارات ثابتة تراهن على قواعد الحق المقرون بالواجب، والربط العملي بين طموح المسؤولية وواجب المحاسبة، وقول الحق من أي موقع.

لهذا، ستكون مقارنتنا للمشروع مؤطرة بمنطق القوة الاقتراحية المثمنة لما هو إيجابي، والمالكة لكامل الجرأة في تشخيص مواطن الضعف وتقديم البدائل.

هكذا نشأنا في فجر الاستقلال، كفكرة وتنظيم، وهكذا كنا وسنظل، ودعائم رؤيتنا الراسخة على مدى أزيد من نصف قرن هي تدبير الصراع السياسي داخل المؤسسات، وليس حولها ولا خارجها، وبناء مغرب الوحدة في التنوع، مغرب تتقاسم فيه البوادي كما المدن ثرواته بعدالة وتوازن بين الجهات والفئات والمجالات، مغرب قوي بتعدديته وبمقدساته وثوابت هويته الأصيلة والمتنوعة، مغرب يحفظ كرامة كافة أبنائه، وتصان فيه حقوق الوطن والمواطنين. وهي قناعات حركية راسخة التحق بها قبل نهاية القرن الماضي جل من كانوا بالأمس البعيد والقريب يحفرون تحت جداريات المؤسسات

## محضر الجلسة رقم 852

التاريخ: الاثنين 9 صفر 1434 (24 ديسمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، الخليفة الأول لرئيس المجلس.  
التوقيت: أربع ساعات واثنتان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والرّبع بعد الزوال، مع توقف دام ثمانا وعشرين دقيقة ابتداء من الساعة السابعة والدقيقة الثانية مساء.

### جدول الأعمال:

- استكمال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013 من لدن الفرق والمجموعات النيابية؛  
- رد السيد وزير الاقتصاد والمالية.

### المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
نستأنف هذه الجلسة، وتتمه لبقية تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية. أعطي الكلمة للفريق الحركي، تفضل السي السعداوي.

### المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الرئيس المحترم،  
السادة الوزراء المحترمين،  
السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة المخصصة للمناقشة العامة لمشروع ميزانية 2013، للتعبير عن منظور فريقنا الحركي تجاه هذا المشروع، بعد إحالته من مجلس النواب على مجلس المستشارين الموقر، والمحول له بموجب الدستور الجديد الدراسة والمصادقة على القانون المالي، في إطار اختصاصه التشريعي والرقابي المحصن بمنطوق ومضمون المادة 176 من دستور فاتح يوليوز 2011، وهذا رفعا لكل لبس دستوري، محكوم بتأويل سياسي ضيق، يسعى لمصادرة حقوق هذه المؤسسة الدستورية الضامنة للتوازن السياسي والتشريعي، والمعبرة عن مكونات أساسية في تركيبة المجتمع المغربي بمحولاتها الاقتصادية والمهنية، وامتداداتها الجماعية والجهوية والنقابية، وجوهرها الاستراتيجي المرتبط برهان المغرب التنموي والديمقراطي، المتمسك دوما وأبدا بمقدساته وثوابته واختياراته القائمة على التعددية والثنائية البرلمانية.  
السيد الرئيس،

نقول قولنا هذا، ونحن ندرك أن مجلس المستشارين قائم بقوة الدستور إلى غاية تجديده في الاستحقاقات المقبلة، والتي ليست غاية في حد ذاتها،

هذا المخطط الذي يتداول على نطاق واسع أن الحكومة تضع لمساته الأخيرة، وإن كنا ولا زلنا نتمنى إشراك البرلمان في بلورته وتحديد أولوياته، من منطلق أن المؤسسة التشريعية شريك دستوري أساسي في البلورة والتصديق على كل المبادرات التشريعية.

واستحضارا كذلك لما للقوانين التنظيمية من أهمية قصوى باعتبارها صياغة للنصف الثاني من الدستور، وتأويلا عمليا لمبادئه وأهدافه، كما نتطلع في هذا الشأن إلى أن يحدد هذا المخطط أولوياته وفق الرؤية الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والمعبر عنها في خطاب جلالته في افتتاح السنة التشريعية الحالية، والتي هي أولويات المجتمع والوطن بأكمله.

لا بد كذلك، مادامنا في هذا السياق القانوني، أن نعيد مرة أخرى التأكيد على التعجيل ببرمجة مشروع القانون التنظيمي للمالية في صيغته الجديدة، باعتباره بوابة رئيسية لإصلاح المالية العمومية وتأطير سياستها برهانات المرحلة. صيغة نريدها دعامة لميزانية النتائج والبرامج، ميزانية عامة بتوجه جموي واضح وملموس، يقوم على توطين المشاريع والاعتادات حسب الجماعات الترابية والمجالات. نريده كذلك قانونا تنظيميا يسهل دور الرقابة التشريعية، ويبسط يدها لتتطال كافة المؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية، في إطار استقلال مالي وإداري للبرلمان يوفر له الشروط العملية والمادية لأداء وظائفه الدستورية الجديدة على أكمل وجه، ويليق بتوسع اختصاصاته التشريعية والرقابية وواجبه الدبلوماسي.

أملنا كبير أيضا أن تعرض الحكومة في السنة المقبلة مشروع الميزانية بمنطق ما فوق قطاعي، وبمرجعية الحكامة الترابية، المؤسسة لخيار الجهوية الموسعة، وفي صدارتها النموذج التنموي الجهوي في أقاليمنا الجنوبية، الذي يسهر المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إعداده.

وفي هذا الإطار، نؤكد مرة أخرى انخراطنا الأكيد في تحصين وحدتنا الترابية والدفاع لاستكمالها، متمسكين أشد التمسك بالمقترح المغربي لإقامة حكم ذاتي بأقاليمنا الجنوبية في ظل سيادة المملكة المغربية ووحدتها الوطنية والترابية، باعتباره الحل الواقعي والأمثل لهذا النزاع المفتعل حول مغربية جزء من ترابنا، والراسخة بالطبيعة، والتاريخ، والشرعية، وميثاق البيعة المقدس، وروح المسيرة الخضراء.

لا بد كذلك، ونحن نستحضر الأفق السياسي والسوسيو اقتصادي لهذا المشروع، أن نؤكد على تطلعنا إلى أن تحدث الحكومة تحولا نوعيا في سياستها العامة، وفي صدارتها البعد المالي، من خلال تجسيد رؤية سياسية جديدة، بأثر مالي وبصمة قطاعية، تعمل على إبداع الحلول وليس الاكتفاء بتدبير النوازل والوضعيات، إنه تحول من واقع انتظار الأزمات إلى منطلق الإعداد لتخطيها بمنظور استراتيجي واستراتيجي، يخلق الثروة ولا يكتفي بتوزيعها، منظور يقوم على حكمة قادرة على إنجاز الكثير بتدبير أمثل للقليل.

**ثانيا: العمق الاقتصادي والجبائي للمشروع بين طموح التوقعات وتحديات**

يسارا ويمينا. فزرع المغرب بذلك بذور تناوب توافقي، حوله الدستور الجديد إلى تناوب ديمقراطي، وتلكم هي الرسالة التي حملتها الحركة الشعبية منذ ميلادها، بل جعلت منها عبرة لهذا الميلااد.

على هذا الأساس، السيد الرئيس، وهذا المنظور، سنبندي رأينا في المشروع وفق منهجية ترصد المرجعية لمشروع الميزانية، وتقارب عمقه الاقتصادي وفرضياته وتوقعاته، وتستكشف أبعاده الاجتماعية والثقافية وبعض معالم سياساته القطاعية المؤثرة.

**أولا: سؤال المرجعية السياسية ومدى تفاعل المشروع مع السياق الدستوري الجديد:**

في هذا الإطار، ينبغي التذكير بأن هذا المشروع هو الأول من نوعه في عمر الحكومة الحالية، على اعتبار أن ميزانية هذه السنة 2012 هي منتج سياق ما قبل محطة فاتح يوليو 2011 رغم بعض التعديلات.

وهذا المعطى يمنحنا اليوم الحق في بدء مساءلة المشروع على ضوء التزامات البرنامج الحكومي، باعتباره برنامجا تعاقديا بين الحكومة والمؤسسة التشريعية وعبرها المجتمع.

وفي هذا السياق، وباستطلاع مؤشرات وبرنامج هذا المشروع المعروض على أظنارنا، يمكن القول بكل موضوعية أنه اندرج في دائرة توجهات البرنامج الحكومي، كما نلمس فيه سعيا حكوميا واضحا لتزليلها ويتجلى ذلك من خلال رصد الاعتمادات لمجموعة من الإصلاحات المسطرة في هذا البرنامج، فجاء المشروع محكوما بهاجس اجتماعي ملموس. وخضع كسابقه للمعادلة الصعبة المتمثلة في تعزيز التوجه الاستثماري مع تحصين التوازنات الماكرو اقتصادية، وتدبير إكراهات العجز والمديونية واختلالات الميزان التجاري، مع تقديم وصفات للانقلابات من ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المعدية للاقتصاد الوطني المطبوع بهشاشته، والمرهون بمسلمات خارج الإرادة، ككرم السماء، وعطف سعر النفط، ورحمة قيمة الأورو والدولار.

وتلكم شروط وإكراهات تجعل، من جهة، أرقام مشروع الميزانية الحالية محدودة ومتفاوتة حسب الاختيارات والقطاعات، ومن جهة أخرى تجعله يسلك طريق الاستمرارية المتجددة مع تسجيلنا بكل موضوعية أن المشروع شرع في الخروج من نفق الطابع المحاسبي المحض إلى أفق ميزانية ذات توجهات سياسية واختيارات مجتمعية، ببصبات واضحة للسياسة الحكومية المنتهجة، وهذا نهج طالما نادينا من أجله، فناعة منا أن القانون المالي هو بوصلة لقياس مدى نجاح الحكومة تركيبة، وبرنامجا وخطا سياسيا.

أما من جانب آخر، واستحضارا للطبيعة المتميزة لهذه الولاية التشريعية كولاية تأسيسية موكول لها إعداد الترسانة القانونية والمؤسسية، لتفعيل مضامين الدستور الجديد، فإننا نعيد التأكيد على ضرورة التعجيل بإخراج المخطط التشريعي إلى حيز الوجود بغية رسم أجندة واضحة للعمل التشريعي ولأجراًة الإصلاحات المنتظرة.

**الواقع والتداعيات الاجتماعية لاختياراته:**

السيد الرئيس المحترم،

ناقش هذا المشروع اليوم في ظرفية صعبة جدا، مطبوعة بوضعية اقتصادية تتميز بتواصل تراجع الاقتصاد العالمي، خاصة لدى شركتنا الإستراتيجي الإتحاد الأوربي، الذي دخل رسميا مرحلة الركود الاقتصادي، فضلا عن تداعيات ارتفاع البترول والمواد الأولية التي نستورد قرابة 95% من حاجياتنا منها، حيث لا تقل أثمان البرميل الواحد عن معدل 100 دولار أو ما يزيد عن ذلك قليلا، نتيجة تقلص الإنتاج المبني في جوهره على محدودية أمد الحياة لهذا النوع من الطاقات الأحفورية، إضافة إلى تزايد الطلب، ونتيجة كذلك لتوثر الأجواء الجيو سياسية، والتقلبات المناخية، مما يساهم في ارتفاع أسعار الذهب الأسود. إضافة إلى التحولات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي في الصين والدول الصاعدة الكبرى، المتأثرة بدورها بريح الأزمة.

وبالتالي فالإقتصاد العالمي برمته في أزمة هيكلية، والنتيجة بطبيعة الحال مؤثرة للغاية على بلادنا، حيث ارتفع عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات وارتفع عجز الميزانية، وفي هذه الظروف الصعبة جدا فالحكومة اختارت ألا تلجأ إلى النهج الميزانياتي المبني على تقوية الطلب الداخلي، نظرا لكونه يؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم عجز الميزانية العمومية وميزان الأداءات وارتفاع المديونية، كما لم تلجأ إلى إجراءات تعسفية جذرية، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول المتوسطة، ولكنها اختارت خيارا ثالثا يرتكز على نمو تضامني في ظل الاستقرار والتحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، وذلك من خلال المرتكزات التالية:

1 - تشجيع وتقوية ومواصلة الاستثمار العام والخاص وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة؛

2 - تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني؛

3 - تقوية آليات التضامن الاجتماعي والمجالي، مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين في حدود الممكن، وتعزيز استهداف المناطق الأكثر خصاصة وفقرا.

فعلى مستوى عجز الميزانية، يمكن القول أن نهاية سنة 2011 عرفت نسبة عجز في حدود 6%، حيث سجلنا خلال هذه السنة كيف أن النفقات العادية تفوق المداخل العادية، لذلك فإن الحكومة أمام تحدي التقليل من نسبة هذا العجز.

ونستطيع أن نجزم بأن الأمر ممكن، إذا تم السير قدما في اتجاه تطبيق حكمة رشيدة ناجعة وذات مصداقية، عبر ترشيد الإنفاق في الإدارة بحصر النفقات في الحاجيات الضرورية لسير المرافق العمومية، وربط توزيع الموارد المالية بتحقيق النتائج وفق الأهداف ومؤشرات الإنجاز، فضلا عن مراجعة سياسة الشراء العمومي بتقليل الكلفة وخفض النفقات.

هذه الإجراءات ستساهم -لا محالة- في تطور الموارد العمومية، إذا صاحبها بطبيعة الحال إصلاح جذري للنظام الضريبي، والرفع من مردودية التحصيل، من خلال دعم إدارة الضرائب بمزيد من الكفاءات، وتعزيز المراقبة ومحاربة الغش والتملص الضريبيين، والتقليص التدريجي للاستثناءات الضريبية، الأمر الذي من شأنه تدارك النقص الهام المسجل في الميزانية العامة للدولة، إلى حد يوازي النفقات العمومية من حيث الانعكاس المالي عليها.

وهنا نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة القيام بإصلاح ضريبي عميق وشامل، عوض الإتيان بتعديلات متناثرة ومتفرقة بمناسبة تقديم قوانين المالية. وهذا ما يجعلنا ندعو الحكومة إلى المبادرة بفتح ورش هذا الإصلاح، بغية الخروج بنظام ضريبي وجبائي عصري، من وعادل، وثمن المبادرة الحكومية المعلنة لعقد مناظرة وطنية في هذا الاتجاه.

كما نعتبر في فريقنا بأن تعزيز الإمكانيات التمويلية يجد مدخلا له في الالتزام بالشفافية وتجفيف منابع الفساد بإصلاحات جذرية وهادفة، ومراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للصفقات، وكذا تقوية أجهزة المراقبة ومباشرة التقييم المستمر للسياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

نحن مع وضع جميع القطاعات في نفس شروط التعامل الجبائي، شريطة تأهيلها بطبيعة الحال، ومع الاجتهاد في إدخال القطاع غير المهيكل في دائرة التنظيم، مع مراعاة البعد الاجتماعي في هذا التدبير، كما أننا لا نعارض أي إجراء له بعد تضامني وطني، إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، لكن شريطة أن يكون شموليا ولا يستهدف فئات دون أخرى.

ولا نستبعد في السياق ذاته أي تدبير يرمي إلى إرساء توازن الميزانية العامة للبلاد على أسس قوية، ولكننا نؤكد في ذات الوقت بأن القدرة الشرائية للمواطنين هي أولوية الأولويات بالنسبة لنا، لاسيما وقد تقلصت هذه القدرة بما يكفي، وأصبحت لا تحتمل المزيد من الضغط في ظل أوضاع اجتماعية عصبية، يتنازعها الفقر والبطالة ومختلف مظاهر العجز الاجتماعي. إنها معادلة صعبة فعلا، لكن العبرة بصناعة البدائل.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

إن هذه المعطيات تستوقفنا بكل تأكيد، وتطرح علينا أكثر من علامة استفهام حول تركيبة الميزانية، التي أضحيت تنسم بالمحدودية على مستوى المداخل والموارد، وخاصة بعد تراجع المداخل الاستثنائية، وانحباس أنبوب الخصوصية، وضعف مردودية التدبير المفوض، وكذلك التدهور المتواصل لعائدات حقوق الجمرك، الذي يعتبر أمرا طبيعيا وحتما، بسبب الافتتاح والتطبيق الشمولي لاتفاقيات الشراكة التي أبرمتها بلادنا، واختلال ميزان الواردات والصادرات.

عليها في اتفاقية الكات (GATT<sup>1</sup>).

**ثالثا:** استثمار الأزمة الاقتصادية، ليس كمدعاة للانكماش، ولكن كفرصة للاجتهاد في تقوية التنافسية، وتنويع الصادرات والاهتمام بالقطاعات الواعدة، وتقوية الحكامة، ومصاحبة القطاعات المتضررة من خلال إحياء لجنة اليقظة الإستراتيجية التي ينبغي مأسستها. كما أن التوجه إلى أسواق جديدة يعتبر خيارا لا محيد عنه، في ظل الأزمة المتفاقمة في الأسواق التقليدية للمغرب، وذلك بالتوجه إلى أسواق الخليج وإفريقيا وغيرها.

السيد الرئيس المحترم،

لقد بنت الحكومة، كما هو معلوم، مشروع قانون المالية الحالي على فرضية معدل نمو في حدود 4,5% وهي تظل بطبيعة الحال مجرد فرضية، تعبر عن سقف الطموح الحكومي المعلن كالتزام. وهذا الموضوع يثير بالضرورة جدلا واسعا حول مدى قدرة الحكومة على الوفاء بهذا السقف، خاصة وأن ميزانية 2012 أفرزت تضاربا بين نسبة التوقع والإنجاز الذي لم يتعد 3,2% في حساب التقييمات المتفائلة، كما يعيد هذا الجدل النقاش حول التفاوت بين تقديرات الحكومة وبنك المغرب ومندوبية التخطيط.

وعلى كل حال، فالحكومة ستكون مطوقة بالمساءلة في هذا الإطار، وبالتالي ستكون ملزمة بمضاعفة الجهود والاجتهاد والابتكار لجعل هذا المعدل واقعا، علما أن الحكومة تؤكد في دفعاتها على أنها لم تنطلق من فراغ، بل أخذت بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة لخلق الموارد، واستندت على مرجعية البنك العالمي لبناء هذه الفرضيات. وإسهاما منا في رفع هذه التحديات، تؤكد انخراطنا في الرؤية الاقتصادية الإردية القائمة على هذه الأسس:

**أولا:** دعم الحكامة الاقتصادية الجيدة، ومواصلة سياسة الاستراتيجيات والأوراش الكبرى، وتحقيق اندماجها والتنسيق بينها، وكذا ضمان شروط المنافسة السليمة واستئصال بذور اقتصاد الرعب والفساد والامتيازات غير المشروعة.

**ثانيا:** مراعاة البعد الترابي والجهوي بتأهيل الجهات والجماعات المحلية والغرف المهنية ماديا وقانونيا وتنظيما لتكون قاطرة لتحريك النمو. واعتماد سياسة تنمية تقوم على تمييز إيجابي للمناطق القروية والجبلية وضواحي المدن وهوامشها، في سعي حثيث نحو بناء توازن جهوي محلي واجتماعي.

**ثالثا:** تنمية وتشجيع الطلب الداخلي كرافعة للنمو، من خلال الاهتمام بالطبقات الوسطى والمحدودة ومعدومة الدخل، الارتقاء بمستواها الاجتماعي، وذلك بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص والعمومي. والعمل على تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، ولاسيما الفئات المحتاجة وذلك من خلال سن ثقافة تضامنية حقيقية لتأهيل الفئات المهمشة، والاهتمام بالوسط القروي بغية إدماجه في الدورة الاقتصادية والتنموية بمفهوم شمولي

وبالتالي، فإن البحث عن مداخل جديدة لضخها في الميزانية، يعتبر أمرا ضروريا وحتميا كذلك. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد على مزيد من الحرص الحكومي في تدبير ملف المديونية الخارجية، من خلال التوجيه الأمثل للقروض المعلنة وتوظيفها في مجالات منتجة، وذلك حتى نحافظ على رصيد الثقة القائمة بين بلادنا والمؤسسات المانحة، علما أن بلادنا تقف، جراء الأزمة، أمام أبواب خطوطها الائتمانية، كمؤشر إيجابي فعلا، ولكن مخوفًا أيضا بالمخاطر والمنزلقات، التي قد تنجم عن سوء التدبير وأزمة تخطيط.

وهنا نسجل بإيجاب إقدام الحكومة، رغم الظرف العصيب، على تخصيص مبلغ 180,3 مليار درهم للاستثمار العمومي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المبلغ الكلي لواردات الميزانية العامة.

على مستوى آخر، فإن الضغط على الميزان التجاري مرشح للزيادة بحكم ارتفاع واردات الطاقة والحبوب، كما توضح التوقعات المرتبطة بقراءة الأزمة العالمية المتواصلة أن تحويلات مغاربة العالم التي عرفت انخفاضا سنة 2012 مرشحة كذلك للانخفاض خلال السنة الموالية، وبنفس التوقع التنازلي لمداخيل السياحة، الأمر الذي قد يفاقم عجز الحساب الجاري، وهو ما يفترض استخلاص أن العجز أضحي بنويوا، بفعل تراجع معدل تغطية الصادرات للواردات، وعلى هذا الأساس، فإننا في الفريق الحركي نسجل الملاحظات التالية مقرونة ببعض الاقتراحات:

**أولا:** أمام ارتفاع أسعار المحروقات، التي التهمت لوحدها مبالغ كبيرة من اعتمادات صندوق المقاصة خلال السنة الماضية، ولا يظهر أنها ستعرف انخفاضا في الأفق المنظور حسب مختلف المؤشرات وتحليل الظرفية الاقتصادية والمالية، واعتبارا للآثار السلبية لتحميل المستهلك هذه الزيادة في ظل انخفاض مؤشر المعيشة، وتوالي سنوات الجفاف، فإننا نؤكد على أن جزءا من الحل يكمن في الإستراتيجية الطاقية التي انخرطت فيها بلادنا بالاعتماد من جهة على الطاقات المتجددة ومحطاتها، خاصة المشروع الكبير بورزازات. هذه المحطات التي أصبحت لها مكانة ريادية دوليا وجمويا وإقليميا، والعمل من جهة أخرى على دعم الاستثمار في مجال الطاقات الأحفورية الكامنة واستغلال الصخور النفطية، وبذل مزيد من الاجتهاد لتطوير الإجراءات والتدابير القانونية والإدارية الكفيلة باستقطاب شركات دولية كبرى قادرة على التنقيب عن البترول والغاز ببلادنا، دون نسيان حسم التفكير في خيار اللجوء للطاقة النووية ذات الاستعمالات السليمة، خاصة في مجال الإنتاج الطاقوي.

**ثانيا:** إن العجز البنوي لميزان الأداءات، يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة وناجعة من أجل الحد أو التقليل منه، وهنا تبرز ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية، والحد من استيراد المنتجات التي نحن في غنى عنها، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات، وتفعيل الإجراءات الحمائية المنصوص

<sup>1</sup> General Agreement on Tariffs and Trade (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارية)

إننا إذ نثمن الإجراءات الإيجابية التي تضمنها مشروع الميزانية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة في مجال تقليص العبء الضريبي عنها، فإننا نشدد على مزيد من العناية بها، وبالمقاولات عموماً، على اعتبار دورها الرائد اقتصادياً، وجدواها الاجتماعية كإطار لتوسيع قاعدة التشغيل المنتج.

وهنا نسجل أسفنا عن غياب إجراءات وقائية واستباقية، أن تصل بعض هذه المقاولات إلى الطريق المسدود، وتعجز عن سداد ديونها، لتصل في نهاية المطاف إلى مرحلة الإفلاس، لاسيما أن هذه المقاولات سوف تتعزز بإحداث مقاولات صغيرة أخرى، في إطار تشجيع صيغ التشغيل الذاتي، ووضع آليات المواكبة الضرورية على مستوى الجهات لمساعدة المقاولات الحالية والمحدثة.

وفي ذات السياق، فإن لجوء الحكومة لتأمين موارد صندوق التماسك الاجتماعي عبر تضريب إضافي على بعض المقاولات والأشخاص الذاتيين بناء على سقوف معنية للدخول والأرباح، ورغم بعده الاجتماعي، فإنه يظل في نظرنا محدوداً بحكم طبيعته الضريبية، وكونه مبنياً على موارد متحولة وغير دائمة، مما يفرض على الحكومة البحث عن سبل لضمان عائدات قارة لهذا الصندوق الذي نثمنه ونزكي أهدافه النبيلة، علماً أن التضامن قد يفقد نبهه إذا كان مفروضاً، بينما بالإمكان وضع مبادرات نوعية مبنية على ثقافة تضامنية أصيلة في الشخصية المغربية. ولنا في تجربة مؤسسة محمد الخامس للتضامن أسوة حسنة.

لا يفوتنا، والمناسبة هاته، إثارة انتباه الحكومة إلى ضرورة تطوير سياستها السكنية بغية تقوية السكن الاجتماعي وتشجيعه، من خلال إدماج السكن القروي في رؤيتها وبرامجها المسطرة، والتفكير في تخصيص بقع أرضية للفئات المستهدفة بدل الاكتفاء بخلق تجمعات سكنية مبنية على منطوق العمارات في غياب المرافق العمومية الموازية.

أما من زاوية أخرى، وإذ نثمن إقدام الحكومة على الرفع من الاعتمادات المخصصة لصندوق التنمية القروية بإضافة نصف مليار درهم، فإننا نؤكد على ضرورة وضع سياسة قروية مندمجة ومتناغمة، بدل ترك مصيرها مشتتاً بين أزيد من ستة قطاعات، وهذا يتطلب، في اعتقادنا، خلق آلية مؤسساتية توجه البرامج التنموية الموجهة للوسط القروي، وتتشارك مع الجماعات الترابية المعنية، آلية توحد المجهود القطاعي المتفرق، بسياسة قروية وجبلية تجمع حوالي 16 صندوقاً مقرون بحساب خصوصي، موزعة على عدد من الوزارات، تدبر حوالي 25 مليار درهم، بما يعادل 43% من الاعتمادات الإجمالية المخصصة للحسابات الخصوصية، وحوالي 7% من النفقات العامة للدولة، مع استحضار أن التنمية القروية أشمل من التنمية الفلاحية، وأن كون البوادي أمهات للمدن، يقتضي مصالحة تنموية مع هذا المغرب العميق، تدمج المناطق النائية والجبلية في حسابات التنمية وفي أجندة المغرب الدستوري الجديد.

ومندمج، وسن سياسة فلاحية تهتم بالفلاح وبالمنتوج الفلاحي وتسهر على ضمان الاكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي، متطلعين إلى أن نلمس النتائج الإيجابية والمخطط الأخضر على أرض الواقع، خاصة في ظل مؤشر أمطار الخير التي دشنت الموسم الفلاحي الحالي.

**رابعا:** الرفع من الإنتاجية باعتماد التقنيات الحديثة، وتطوير إستراتيجية جديدة لدعم وتطوير البحث العلمي والتكوين المهني، وإصلاح جذري لمنظومة التربية والتعليم عبر ضمان الجودة، ودعم المدرسة العمومية، ومساندة التعليم الخاص، ونبذ القرارات الفجائية وغير المدروسة في السياسة القطاعية المنتهجة، التي تعمق الشرخ ولا تقلصه.

نتطلع في هذا الصدد أيضاً إلى رؤية جديدة لتعلمنا، نتطلق في اعتقادنا من مراجعة جوهرية للميثاق الوطني للتربية والتكوين بعد 12 سنة من وجوده، والذي أثبتت الممارسة أن الفلسفة التي بني عليها لم تعد قادرة على استيعاب المرحلة بتحدياتها ورهاناتها. علينا أيضاً أن نتسلح جميعاً بمزيد من الجرأة ونطوي صفحة البرنامج الاستعجالي بخسائره التربوية والمالية، والذي لم تعد الحكومة نفسها تخفي فشله الأكيد، وهو ما يتطلب العمل على صياغة بديل ينطلق من تعديل الميثاق الوطني بتعاقدات جديدة، تكون أساساً لبرنامج عملي جديد، وللذين يتحججون بعامل الوقت ومدى جدوى الحوار الوطني حول مستقبل التعليم، نقول أننا فضل تأجيل رحى مرحلة بدل أن تضيع أجيالاً أخرى بل ونخسر المستقبل، منتصرين لنظرية الاستثمار في الأدمغة كخيار لا بديل عنه في مسار التنمية الناجعة والمستدامة.

**خامساً:** تنويع الأسواق الخارجية وتطوير العرض القابل للتصدير، من خلال سياسة صناعية مندمجة، وثمان منتج الصناعة التقليدية عبر تحسين أوضاع هذا القطاع الحيوي والعناية بالعاملين فيه، وتنظيم محكم للحرف، وتحسين الجودة، وتقوية التنافسية، والرفع من جدوى التكوين.

**سادساً:** استثمار الفرص المتاحة إقليمياً ودولياً أمام بلادنا، بفضل ما تنعم به من استقرار سياسي واجتماعي لجلب الاستثمار والرفع من مردودية القطاع السياحي.

**سابعاً:** الرفع من دينامية القطاع الخاص، الذي تراجع دوره بشكل ملفت للنظر، والانكباب على الإشكالات التي تعاني منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر إجراءات وتحفيزات أخرى، من بينها الرفع من النسبة المخصصة لهذه المقاولات في الصفقات العمومية، والمحددة في اقتراح الحكومة في 20%. كما أن الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات مطالبة بلعب أدوار طلائعية في مواكبة تحديات الانفتاح، وتذليل العراقيل وتحسين مناخ العمل.

**ثامناً:** التعجيل بفتح جدي وشمولي للملف التقاعد، بغية منح صناديقه المتنوعة أمداً أوسع للحياة، وهي المهتدة بالإفلاس، وإفلاس مستقبل أجيالنا بأكملها.

السيد الرئيس المحترم،

شكرا على إصغائكم.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه المناسبة السنوية التي تكون فرصة للنقاش الهادئ والمسؤول حول مختلف القضايا والملفات التي تهم التدبير المالي للمرفق العمومي لبلادنا من خلال تقييم موضوعي ومدى نجاح مختلف السياسات العمومية المطبقة بعد سنة من عمل الحكومة. السيد الرئيس،

نناقشكم في هذه المناسبة ومن موقع مؤسسة دستورية تعرف اليوم وضعية استثنائية، كثر بشأنها القيل والقال، لم ينصفها واضعو دستور فاتح يوليوز 2011، حيث تلقت -مع الأسف- ضربات موجعة من قبل الجميع، وتم تخييس عملها المؤسساتي والدستوري بشكل غير مفهوم، علما أن كافة مكوناته وهيئاته الناخبة ما فتئت تقوم بعمل جبار في إغناء العمل التشريعي والمؤسساتي والدبلوماسي، لكن وللأسف ورغم كل ذلك فإن هذه المؤسسة كانت تلك الشجاعة التي علق عليها الجميع فشل العملية السياسية في بلادنا.

أمام هذه الوضعية الاستثنائية التي تعيشها هذه المؤسسة الدستورية، جعلت رئيس مجلس المستشارين ومكتبه المسير يمدد لهاكل المجلس في اجتهاد خاص، حيث تناقلت الاجتهادات حتى وصل الحد بالبعض وبكل وقاحة إلى اعتبار أن مناقشة هذا القانون المالي في هذه المؤسسة المحترمة غير دستوري، محملين المسؤولية الكاملة لهذه الوضعية للحكومة التي لم تستطع وإلى اليوم وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لبناء هذه المؤسسة من جديد، مطالبين كافة الفرق البرلمانية والمجموعات المكونة لهذا المجلس الموقر، والتي أبانت خلال مسار هذه المؤسسة الطويل عن تجربة رائدة في العمل التشريعي والمؤسساتي، وساهمت في إغناء التشريعات الوطنية بما يخدم المصلحة العامة، الإسراع في إعداد مقترح تعديل الدستور من أجل رفع الحيف الذي طال هذه المؤسسة، وتوسيع صلاحياتها لأنه لا يسوغ للدولة أن تضع بيضا كله في سلة واحدة.

السيد الرئيس،

نناقشكم من موقع معارضة بناء متزنة، ترفض الزيادات السياسية الرخيصة التي لا تخدم الوطن والمواطنين في شيء، نناقشكم وهما

وارتباطا بفلسفة الحكومة الهادفة إلى إصلاح صندوق المقاصة، فإننا نتطلع إلى عرض خطة شمولية لهذا الإصلاح، بدل تقسيط الإجراءات والتي لا تتعدى إلى حد الآن بعض التدابير الرامية إلى الدعم المباشر لمستهدفي الصندوق الفعليين، مع استحضار ما قد تخلفه هذه الإجراءات من تداعيات سلبية على المستوى الاجتماعي وعلى نمط عيش الأسر. فهل نستحضر، على سبيل الذكر، إشكالية التعميم وكلفته في برنامج "تيسير"، و"المساعدة الطبية"، والدعم المادي المباشر الموعود، وهل تسعف الأرقام نبل الهدف؟

وفي نفس السياق نطرح أيضا إشكالية تعميم التعويضات للعاملين في المناطق المصنفة في خانة الصعبة، قطاعيا واجتماعيا، رغم أن قناعتنا تقوم على أن الحل الجذري هو تنمية مجالية، تخرج هذه المناطق من صفة الصعبة لتصبح جذابة للموارد البشرية الكفأة والمؤهلة.

ومسك ختام مقاربتنا هاته، هو دعوة الحكومة إلى التعجيل بإخراج مشروع القانون التنظيمي لإضفاء الطابع الرسمي على الأمازيغية، والمشروع المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، آملين أن يتم بلورة هذا المشروع عبر ذات المسلك الذي مرت منه مدونة الأسرة، وملف الإنصاف والمصالحة وغيرها من الإصلاحات الكبرى، على اعتبار أن إنصاف الأمازيغية هو عنوان آخر لمصالحة جميع المغاربة مع هويتهم الأصيلة وتاريخهم العريق والمعيش، وهو مسار يقتضي من الحكومة عرض سياسة ثقافية جديدة، تستلهم روح الدستور المفعمة بمبدأ الوحدة في التنوع والغنى في التعدد الموحد.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

كثيرة هي انشغالاتنا القطاعية التي يثيرها مشروع الميزانية، ولكن سنكتفي بهذا القدر، لنعد إلى مقاربة تفصيلية أثناء مناقشة الميزانيات القطاعية.

وكخلاصة، نود أن تؤكد أن الأمل الكبير الموضوع على هذه التجربة الحكومية المتميزة، يفرض عليها الخروج من دهشة البدايات، والمرور إلى سرعة جديدة في الإنجاز واستثمار أمثل للإمكانيات الميزانية التي تبقى أرقامها محدودة بالضرورة أمام حجم الخصائص الاقتصادي والاجتماعي الكبير. مؤكداين كفريق حركي تميمنا وتصويتنا بالإيجاب لجل المضامين لمشروع قانون المالية، لما يتضمنه من مضامين اجتماعية وإصلاحية التي يؤسس لها هذا المشروع الذي نخرط في تحقيق أهدافه ودعمه بالاقتراح والمبادرة، وهذا ليس بغريب على حزب من طينة الحركة الشعبية التي ساهمت في بناء المغرب المستقل، وبصمت كل المراحل التي قطعها بلادنا في بناء مغرب المؤسسات، وأمنت ولا تزال وستظل، أن الإصلاح الفعال والتغيير الأنجع يمر حتما على طريق المؤسسات ولا شيء غير المؤسسات.

وافق عليه مجلس النواب، حيث وجدنا أنفسنا أمام استدرأكين، استدراك اعترفت به الحكومة واستدراك آخر تبرأت منه يه المادة 18 مكررة بصيغتين مختلفتين، مما جعلنا نطرح تساؤلات كبيرة وعريضة، ذهبت إلى حد اعتبار أن هذا المشروع تعرض للتحريف، الشيء الذي استنكرته مختلف مكونات المعارضة بلجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية، وطالبت بفتح تحقيق في الموضوع لازلنا ننتظر نتائج، مؤكداً أن هذا الارتباك والذي حصل لأول مرة في تاريخ العمل الحكومي يتم عن ضعف تجربة الحكومة وافتقارها للمهنية في إعداد قوانين المالية.

السيد الرئيس،

إن القانون المالي ليس فقط تجميع للاعتمادات المالية وإعلان للتدابير المالية، بل يجب أن يكون آلية تترجم الخيارات الواضحة للأهداف، نموذج التنمية وفق رؤية إستراتيجية.

إن مشروع قانون المالية المعروض أمامنا للنقاش غير مبني على نموذج تنموي جديد والحال أن بنية الميزانية وهيكلتها وتوجهاتها المعروضة علينا لم تختلف عن سابقتها، ولم تمتلك أبداً نموذجاً تنمويًا واضحاً، اللهم اعتماد التوجه الليبرالي الذي اعتمده الحكومات السابقة المتعاقبة، والذي كنا في التجمع الوطني للأحرار أحد بناته الأساسيين، وهو نفسه الذي اعتمد كذلك في عهد حكومة التناوب التوافقي، حيث عرف هذا التوجه الاقتصادي عدة إصلاحات في اتجاه تبني ليبرالية اجتماعية، وبالتالي لم يكن لدينا أي نموذج اقتصادي تنموي واضح وحققي.

واليوم بعد الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد المسيرة الخضراء المظفرة الأخير، علينا جميعاً أن نشغل على ورش إعداد نموذج تنموي واضح لبلدنا، يعتمد على الجهوية، يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة كل جهة على حدة، لأنه في اعتقادنا هو النموذج الأمثل الذي من شأنه تحرير الطاقات الجهوية بمختلف خصوصياتها يعمل على خلق التوازن المنشود بين مختلف الجهات.

السيد الرئيس،

لقد اعتمد المشروع على الاستمرارية كما تدعي الحكومة، لكنه في الواقع وبعد قراءة الأرقام والمعطيات، يبدو أن هذه الاستمرارية لا وجود لها، فالحكومة ما فتئت تنتقد كل ما جاءت به الحكومات السابقة وبعد سنة من اشتغالها لم تأت بعد بحلول للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت ولا زالت مستعصية، وتفتقد إلى الانسجام وليست لديها أولويات، ولم تستطع بعد أن تجيب عن الإشكالات المطروحة، فالإقرار بوجود الأزمة هو خطاب تبريري لعدم استطاعتها الوفاء بالتزاماتها والذهاب في اتجاه الترويج لخطاب التضامن من أجل توسيع الوعاء الضريبي بفرض ضرائب ورسوم جديدة، حيث تبين للجميع أن هذه الميزانية مرهقة ومتعبة ولم تبين على أي برنامج واضح، تفتقر إلى التخطيط، حيث تم تنزيل الإجراءات الضريبية التي جاءت بها الميزانية بشكل فوضوي، يضرب في العمق المقاولات

الانتظارات الكبرى للمواطنين والمواطنات، وتناقشكم أيضاً من موقع ما راكنه من تجربة طويلة في مجال التسيير والتدبير بنجاحاتها وإخفاقاتها، وتناقشكم أخيراً من موقع تحقيق الإضافة المطلوبة والممكنة لتدعيم مسار بناء صرح الدولة المغربية الحديثة المبنية على عبقرية الاعتدال وحماية مكتسبات الحفاظ على التنوع والمشارك الذي يتقاسمه المغاربة قاطبة.

السيد الرئيس،

أثناء مناقشتنا للبرنامج الحكومي بمناسبة تنصيب الحكومة من طرف البرلمان، وهنأنا سؤالاً مباشراً إلى السيد رئيس الحكومة، عن مدى قدرته للحفاظ على الائتلاف الحكومي، حيث كنا نشك في صمود هذه الأغلبية بالنظر إلى تباين مرجعياتها وإيديولوجياتها، ونهنا السيد رئيس الحكومة في وقتها، وبكل موضوعية إلى صعوبة الاستمرارية، وما نحن نقف اليوم جميعاً على حقيقة هذا الوضع عندما نجد أن الجميع انتقد مشروع قانون المالية الحالي بما فيه الأغلبية الحكومية، الشيء الذي أدى إلى استصدار بيان استنكاري للحكومة لأول مرة في تاريخ العمل السياسي ببلادنا ضد نواب حزب في الأغلبية، رغم وجود ميثاق الأغلبية الذي تفاخر به أقطابها في وقته، حيث أصبح اليوم مجرد إنشاء كما صرح بذلك أمين عام حزب سياسي مكون لهذه الأغلبية، والذي ذهب بعيداً في معارضته للحكومة، حيث اعترف صراحة بغياب القرار السياسي في هذه الحكومة الذي وفر لها الدستور الجديد صلاحيات واسعة، لم تتأت لسابقتها من الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام في بلادنا.

السيد الرئيس،

بعد سنة من تنزيل الدستور، وفي استقراء موضوعي لعمل الحكومة نجده وبكل صراحة يسير بوتيرة بطيئة جداً، يصعب معها تحقيق الانتظارات الكبرى للمواطنين والمواطنات، وإخراج قانون تنظيمي واحد يعني لنا أن هناك صعوبات كبيرة تتخط فيها الحكومة وتحاول تصريفها باعتماد خطاب تضييقي، يحاول تسفيه عمل كافة مكونات المشهد السياسي، بما فيه عمل المعارضة الذي يصعب اليوم ممارسته في ظل التغييب الممنهج الذي تمارسه الحكومة عليها، حيث تفتقد هذه الأخيرة في عملها للمقاربة التشاركية التي نص عليها الدستور.

لقد كان من الأجدر على الحكومة أن تشارك المعارضة في إعداد المخطط التشريعي الذي وعدت به والذي لم تعرف عنه المعارضة أي شيء إلى حد الآن، خصوصاً والوطن في هاته المرحلة الحساسة يحتاج إلى كافة أبنائه، رجاله ونسائه، أغلبية ومعارضة، علماً أننا نشغل جميعاً على تنزيل مضامين الدستور من خلال القوانين التنظيمية المؤطرة لعمل المؤسسات الدستورية التي نص عليها دستور 2011، والتي تصل إلى 16 قانون تنظيمي.

السيد الرئيس،

قبل البدء في مناقشة هذا المشروع، لا بد أن نثير وبكل أسف شديد الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة عند إحالتها للمشروع على مجلسنا كما

بالوضع السياسي الملتب الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. وبالتالي، نعتبره رقم مشكوك في صموده في غياب أي إستراتيجية واضحة لإصلاح نظام المقاصة في بلادنا رغم الخطابات السياسية للحكومة غير المحسوبة العواقب.

أما بالنسبة لسعر الدولار، فإن هذا السعر عرف انتعاشا بدوره في السوق المالي الدولي أمام استمرار أزمة منطقة الأورو، لكنه في المقابل يبقى بدوره سعرا مرشحا للانخفاض أو الارتفاع في أي وقت وحين، خصوصا أمام جو اللااستقرار المالي الذي يعرفه السوق المالي الدولي . السيد الرئيس،

بالنسبة لموسم فلاحى جيد، فإننا لا نعلم الغيب، وهي مناسبة لكي نشكر الله سبحانه وتعالى على أمطار الخير والبركة التي هطلت على بلادنا مؤخرا، راجين من العلي القدير أن يعطينا لنا على قدر نفعها، مؤكدا على أن القطاع الفلاحي كان دائما إحدى المعادلات الأساسية لتحديد نسبة النمو، وهي مناسبة لكي نهني أنفسنا على مخطط المغرب الأخضر الذي يبقى أول إستراتيجية قطاعية في تاريخ المغرب الحديث، حيث تم وضع تصور بأهداف واضحة ووفق إمكانيات مضبوطة، حيث سيصبح المغرب إن شاء الله بمقتضى هذا المخطط مصدرا لـ 15 منتج فلاحى، مما سيؤدي إلى انعكاسات إيجابية على الميزان التجاري، كما أنه سيعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الفلاحية، وهذا هو الأهم لبلادنا.

ولتدعيم نجاحات مخطط المغرب الأخضر، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وبكل تواضع، نطالب الحكومة المنتهية من صناديق الاقتراع اعتماد ما يلي:

- تبني قرار سياسي جريء لتحقيق الاكتفاء الذاتي وفق إستراتيجية مضبوطة، عبر إحداث مؤسسة توكب عمله وتنسق مع مختلف القطاعات الحكومية المتدخلة في هذا التحدي؛

- تشجيع البحث العلمي الزراعي، حيث نجد أن المعهد الوطني للبحث الزراعي استقال من أداء هذه الوظيفة وأصبح يعيش وضعية كارثية في غياب الاعتمادات المالية الضرورية؛

- ضبط عملية استعمال كافة مداخلات الإنتاج الفلاحي من خلال محاربة المضاربين والسامرة؛

- حل معضلة أراضي الجموع. حوالي 12 مليون هكتار أصبحت اليوم عبئا على أصحابها، فهي جامدة بفعل تراكم المشاكل التي تتخط فيها، علما أن مخطط المغرب الأخضر يحتاج اليوم إلى وعاء عقاري كبير لتشجيع الإنتاج الفلاحي؛

- رد الاعتبار لمؤسسة القرض الفلاحي وجعلها أحد الممولين الرئيسيين لقطاع الفلاحة والاستفادة من التجارب التي راكمها؛

- إعادة النظر في ثمن المحروقات الموجهة إلى القطاع الفلاحي باعتباره أحد العوامل الأساسية اليوم التي تفاقم أزمة الفلاح وتعرقل عملية الإنتاج

المغربية، وهنا نطالب باسترجاع الاستقلالية إلى القرارات المصرية للبلاد التي أصبحت غائبة ومصادرة بفعل غياب روح الإبداع والابتكار لدى الحكومة وافتقادها إلى التجربة الضرورية التي تمكنها من إيجاد الحلول الضرورية للمشاكل العالقة اليوم.

إذن فبناء على هاته الخيارات الارتجالية، فإن الحكومة وقعت في فخ تجميد الحركة الاقتصادية التي بدأ يحس بها الجميع. السيد الرئيس،

لقد تبنت الحكومة مع الأسف خيارات وإجراءات صدامية، جعلت السلم الاجتماعي على فوهة بركان في غياب حوار هادئ ومسؤول، حيث ارتفعت نسبة الاحتجاجات في الشارع العمومي. ففي الوقت الذي كان على الحكومة وهي الحكومة التي تدعي أنها شعبية التي جاءت من صناديق الاقتراع أن تعمل على تطوير آليات السلم الاجتماعي، ها هي تعتمد على الصدام الذي لا يخدم مصلحة الوطن في شيء بدل الحوار، حيث أصبح من مسؤولية الفاعلين السياسيين والنقائين، كانوا في المعارضة أو الأغلبية، أن يجلسوا إلى طاولة الحوار الهادئ وتفعيل آلياته داخل المؤسسات الدستورية. وفي هذا الإطار، نطالب كافة مكونات البرلمان بفرطيه والحكومة الإسراع في إخراج مدونة الأخلاقيات إلى حيز الوجود، لكي نرق بعلمنا التشريعي، ونكون في مستوى تطلعات شعبنا.

السيد الرئيس،

لقد بني مشروع القانون المالي على الفرضيات التالية:

- نسبة النمو 4,5%؛

- سعر البترول 105 دولار للبرميل الواحد؛

- سعر صرف الدولار 8,5 درهم؛

- موسم فلاحى جيد.

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن هذه الفرضيات غاية في التفاؤل، فبالرجوع إلى نسبة النمو نجدها سايرت النسبة التي صرح بها بنك المغرب مؤخرا، حيث تفادت الحكومة الاصطدام مع مؤشرات وأرقام هذه المؤسسة، كما أنه بعيد عن المعدل الذي تضمنته البرامج الانتخابية للأحزاب المكونة للتحالف الحكومي، علما أن تقديرات الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحالي تذهب في اتجاه لا يفوق نسبة 3%، ذلك أن الحكومة لم تضع ضمن أولوياتها إيجاد الحلول الناجعة للتشغيل ومحاربة الفقر والهشاشة، قاطعة الأمل أمام كل زيادة في الأجور، بموازاة ذلك تم الرفع من أسعار المحروقات التي كان لها الأثر السلبي على جيوب المواطنين والمواطنات، حيث تعرف الأسواق هاته الأيام ارتفاعا صاروخيا في أثمان الخضار والفواكه وكذا المواد الغذائية الأساسية، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض النمو.

بالنسبة لسعر البترول، فمعدل 105 دولار للبرميل الواحد، وإن كان رقما دوليا، إلا أنه مشكوك في صموده لاعتبارات جيوسياسية مرتبطة

عنده؛

- تمديد العمل بالإعفاء الضريبي للقطاع الفلاحي إلى حدود 2020 ارتباطا بتحقيق النتائج المتوخاة من مخطط المغرب الأخضر.

السيد الرئيس،

على مستوى مواكبة المقاولات العاملة في مجال التصدير، أعتقد أن الحكومة لازال أمامها الشيء الكثير أمام التدهور الخطير للميزان التجاري، فإستراتيجية "مغرب تصدير" لم تؤت أكلها، ومع الأسف فإن الميزانية الضخمة التي تلتهمها هذه المؤسسة، حوالي 45 مليار درهم، تذهب إلى تنظيم المعارض في البلدان التي لم نجن منها لحد الآن أي شيء يذكر، وبالتالي يجب إعادة النظر في طريقة تدبير هذه الميزانية، ما دامت لم تكن لها أي إضافة لدعم المصدر المغربي الذي يبحث اليوم عن أسواق جديدة لترويج صادراته.

وبعد عملية تقييم موضوعية لمجمل اتفاقيات التبادل الحر التي وقعتنا بلادنا، فإن الحكومة أصبحت مطالبة بمراجعتها لما يخدم مصلحة المصدر المغربي، كما أنها مطالبة أيضا بتبني إستراتيجية جديدة لدعم المنتج الوطني، وتشجيع المواطنين المغاربة على استهلاك منتجاتهم عبر كل الوسائل المتاحة لتخفيف العجز التجاري، لأنه وبدون هذه الوسيلة، فإن العجز مرشح للانفجار في أي وقت وحين، وهو ما يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني.

السيد الرئيس،

تعرف اليوم السياحة الوطنية ركودا كبيرا وهو القطاع الذي راهنت عليه بلادنا في السابق ليكون قاطرة للإقلاع الاقتصادي ولرفع نسبة النمو، فأمام التراجع المهول لهذا القطاع الذي باتت انعكاساته واضحة، في ظل جمود الاستثمارات التي برمجتها الدولة وعدم مواكبة البرامج الأخرى كالمخطط الأزرق، حيث أصبحت تشتغل محطة السعيدية مدة لا تفوق الشهرين في السنة، وبالنسبة لمحطة الجديدة فإنها لم تكن في مستوى تطلعاتنا، متسائلين في نفس الوقت عن مآل محطة تغازوت. إنه الفشل الذي اعترف به منذ يومين وزير السياحة.

وبخصوص حملة سوس-ماسة-درعة التي كانت قاطرة الإقلاع السياحي، أصبحت تعيش مشاكل كثيرة، أدت إلى تراجع القطاع في الجهة، فأصبحت اليوم مدينة أكادير تعرف نقصا كبيرا في عدد المبيتات، 14 ألف سرير فارغة. أما بالنسبة لمغاربة العالم، فإن ظروف الأزمة العالمية التي تعرفها اليوم منطقة الأورو كانت السبب المباشر في ضعف عائداها. هذا، وقد اقترحنا تعديلات على هذا المشروع من أجل تشجيع هذه الشريحة للعودة إلى بلدها الأصلي، إلا أن الحكومة مع الأسف رفضت تعديلاتنا، مطالبينها بالمناسبة بسن سياسة واضحة تجاه مغاربة العالم من خلال إشراكهم في المؤسسات الدستورية المنتخبة ديمقراطيا، باعتباره حق دستوري أصبح اليوم مطلبا ملحا لهاته الشريحة، وهو المبدأ الذي نص عليه الدستور في

فصوله 16، 17 و18.

السيد الرئيس،

إن الإجراءات الضريبية التي جاءت بها الحكومة في هذا المشروع، إجراءات ارتجالية، كان من المفروض قبل تنزيلها القيام بدراسة ميدانية معمقة، الشيء الذي يعطينا الانطباع بأن الحكومة استعملت هذه الإجراءات للدعاية الانتخابية السابقة لأوانها، وتم عن جهل بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهنا نسجل وبكل افتخار المرونة التي تعاملت بها مختلف مكونات المعارضة مع هذا المشروع أثناء مناقشة التعديلات، طالبين الحكومة الوفاء بالتزاماتها التي قطعها أثناء دراسة مختلف التعديلات التي اقترحناها كمعارضة لتجويد المشروع وجعل المواطن يستفيد من التحفيزات التي تضمنها، وتأجيل تطبيقها إلى حين تنظيم المناظرة الوطنية حول الجبايات، وعلى سبيل المثال:

السكن المتوسط: المواطنون ينتظرون بفارغ الصبر هذا، ونخشى أن يفقد المواطن مرة أخرى الثقة في الحكومة لأن هذا العرض مع الأسف يستحيل عليها أن تجد له الوعاء العقاري لكي يستفيد منه المواطن خاصة في المدن الكبرى التي تتواجد بها الطبقة المتوسطة والتي دخلها ما بين 10.000 و20.000 درهم، الشيء الذي يجعلنا غير متفائلين لتنزيل هذا العرض، لهذا اقترح فريقنا تعديلات لإعادة النظر في شروط هذا العرض، لم تقبله مع الأسف الحكومة، الشيء الذي يجعلنا مرة أخرى نؤكد على أن هاته الإجراءات المستحيلة التطبيق على أرض الواقع، والتي تضمنها مشروع هذا القانون، تذهب في اتجاه الترويج لخطاب شعبي، هدفه كسب شعبية زائلة ونحن على أبواب التبيي للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، مؤكداين أن هذا الإجراء مآله الفشل، متسائلين وبكل موضوعية: هل الحكومة تتبع الوهم للمغاربة؟

السيد الرئيس،

إن التحفيزات المالية الممنوحة في هذا المشروع بشكل عام مشتتة وغير كافية، فعلى سبيل المثال إذا كانت 11.480 مقالة فقط هي التي تحولت إلى شركة، فهذا الرقم ضعيف، والسبب بطبيعة الحال راجع إلى انعدام الثقة بين المواطن والإدارة الضريبية، فالتحفيزات لكي تعطي أكلها تحتاج اليوم إلى سياسة تواصلية مضبوطة وواضحة، وهنا نهينا الحكومة إلى ضرورة البحث عن السبل الكفيلة لجعل المواطن يقبل على تبني الإجراءات الضريبية عوض الذهاب في اتجاه التمديد إلى حدود 2016 وبشكل عشوائي، لأن المشكل الحقيقي ليس في التمديد بقدر ما هو إرادة مواطنة تنخرط في المنظومة الضريبية بكل أريحية.

السيد الرئيس،

إننا نحذر الحكومة وبكل موضوعية اللجوء إلى الرفع من الضغط الضريبي لتوسيع الوعاء، فعوض أن تلجأ الحكومة إلى اعتماد إجراءات جبائية تشجع على الابتكار والإبداع وخلق الثروات، لجأت مع الأسف-

تسييرها؟

أما فيما يخص عائدات المؤسسات الإستراتيجية، لم نستطع فهم استقرار عائداتها في عهد الحكومة السياسية المنبثقة من صناديق الاقتراع.

- عائدات بنك المغرب: 1018 مليار درهم.

- اتصالات المغرب: 2,5 مليار درهم.

- المكتب الشريف للفوسفات: 5 مليار درهم.

إذن يتبين لنا من خلال الأرقام المقدمة، إما أن هذه المؤسسات الإستراتيجية تعيش مشاكل تدبير أو حكمة أو أنها تعيش مشاكل مالية وتفترق إلى آليات جديدة لتطوير أدائها مراعاة لحجم الامتيازات التي منحها الدولة لها، أو لها آفاق أخرى لا يعرفها سوى العارفين بخبايا المال والأعمال. السيد الرئيس،

إننا نتمنئ تنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة من طرف جلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 8 ماي 2012، إلا أننا نرفض داخل التجمع الوطني للأحرار أن يكون ورش إصلاح منظومة العدالة محطة للمزيدات السياسية الرخيصة، باعتباره ورشا وطنيا على المغاربة جميعهم بكل شرائحهم وتصنيفاتهم ومن أي موقع كانوا، أن يساهموا في إنجاحه في إطار مقارنة تشاركية باعتباره العمود الفقري لإقرار دولة الحق والقانون، مؤكداً أن نجاح ورش الإصلاح هو نجاح للمغرب لأن هدفه تعزيز الثقة والمصادقية في الوصول إلى قضاء فعال، عادل ومنصف، يحقق الأمن القضائي والحكمة الجيدة التي ينظرها المغاربة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بكل موضوعية، فالقانون المالي المعروض علينا يفتقد إلى هوية واضحة، يأتي في إطار الاستمرارية الساذجة للسياسات القطاعية في غياب أي تقييم حقيقي، يفضي إلى إيجاد البديل لهاته السياسات القطاعية، وحيث أنه اعتمد على هاجس توفير الموارد المالية، دون مراعاة أي منطق اقتصادي ومالي، وحيث أن الإصلاحات الهيكلية لازالت معطلة، كإصلاح نظام المقاصة، الذي لا يوجد إلا في وسائل الإعلام، ولم يتم تنزيهه بعد، وحيث أن حجم الاستثمارات تقلص في هذا القانون المالي من 188 مليار درهم سنة 2012 إلى 180 مليار درهم في هذا المشروع، الشيء الذي يكرس أزمة الحكامة التي تعيشها الحكومة.

أمام كل هاته الحثيات، فإننا سنكون مكرهين للتصويت ضد هذا القانون المالي، مطالبين الحكومة بضرورة اعتداد جيل جديد من الإصلاحات الضرورية والمستعجلة، وإخراج الميزانيات القطاعية المفلسة من أزمتها، وتبني نموذج تنموي جموي يحترم الخصوصية المغربية تطبيقاً لما تضمنه خطاب المسيرة الخضراء الأخير، والذي دعا فيه جلالة الملك حفظه الله الحكومة إلى اعتماد هذه المقاربة الجديدة لخلق التوازن الاقتصادي

إلى اعتماد الحلول السهلة من خلال الاستمرار في تضريب الطبقة الوسطى، ولجأت أيضا إلى تضريب الإرث، الشيء الذي سيزيد في تآزيم وضعية القطاع العقاري الذي يعرف اليوم ركودا كبيرا، ويحتاج إلى إقلاع حقيقي، خصوصا وأننا لم نستفد بعد من هوامش التحصيل المتوفرة.

أما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فبتصفحننا للبند الخاص من الإعفاءات، نجد أن حوالي 14 مليار درهم تضيع على الخزينة العامة من الاستيرادات. لهذا، فقد أصبح اليوم من الضروري الإسراع في إصلاح المنظومة الضريبية لتحقيق العدالة الضريبية والتوازن المنشود في هذا الباب. السيد الرئيس،

لا أحد يمكن أن ينكر اليوم أن الخدمة العمومية تراجعت وبشكل خطير وفي قطاعات حيوية وإستراتيجية تلتهم أموال طائلة من ميزانية الدولة:

- قطاع التعليم بشقيه: 52,03 مليار درهم؛

- قطاع الصحة: 12,37 مليار درهم؛

- قطاع السكن: 4 مليار درهم.

فالمواطن والمواطن ساخطين على أوضاع الإدارة المغربية بشكل عام، وعلى وضعية قطاع التعليم بشقيه المدرسي والعالي، وعلى وضعية قطاع الصحة وقطاع السكن، وقطاعات الجماعات المحلية وقطاع العدل، فأمام هذا التراجع الخطير للخدمة العمومية بفعل الاحتقان الاجتماعي السائد، لا يسعنا إلا أن نطالب الحكومة بإيجاد الحلول الفورية للمشاكل التي تعانها هاته القطاعات، وفتح حوار جاد ومسؤول مع هذه الفئات والإسراع في إخراج القانون التنظيمي للإضراب حتى تكون الخدمة العمومية في المستوى المطلوب.

السيد الرئيس،

إننا نوه بمبادرة تخصيص 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ولكن -مع الأسف- نجد أن هذا الإجراء مطوق بشروط الفصل 23 من المرسوم التطبيقي المنظم لقانون الصفقات العمومية رقم 02.06.388 الصادر في 5 فبراير 2007 الذي ينص على ضرورة توفير بعض الوثائق كشواهد الخبرة وشهادة التأهيل المسلمة من طرف وزارة التجهيز والنقل، علما أن هذه المقاولات الصغرى والمتوسطة لا تتوفر في غالب الأحيان على هاته الشروط، فما الفائدة إذا من هذه الإجراءات التي ستنبي في نظرنا حبرا على ورق.

إن وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية ضعيفة، تفتقد إلى الجودة المطلوبة أثناء تنفيذها، وهنا يطرح مشكل الحكامة الذي يبقى في نظرنا مجرد شعار للاستهلاك الداخلي فقط، وهو راجع بالأساس إلى ضعف تنفيذ الميزانيات للبرامج التي أحدثت من أجلها، في غياب هيكلة إدارية ومالية عصرية تواكب عمل هذه الحسابات الخصوصية.

السادة الوزراء، هل استسلمت لوضعية هذه الصناديق ولطريقة

الانتخابية لم يكن إلا سلوكا سياسويا وشعبويا للاستهلاك واللعب على عواطف الطبقات الشعبية المحرومة.

ومع كامل الأسف، فإننا لم نلمس طيلة السنة الماضية أية إستراتيجية معلنة ولا خطة واضحة ولا منهجية معقولة لمحاربة الفساد، وكل ما تابناه هو نشر لألحمة بأساء المستفيدين من مآذونيات النقل، وتم نشرها دون مرافقتها بتدابير وإجراءات عملية للقطع مع هذا النوع من الامتيازات الذي شكل منهجا في الحكم لعقود وكان الاتجاه العام يسير بشكل تدريجي نحو القطع معه منذ حكومة التناوب.

وعلى الرغم من تنبينا للحكومة من أن لا جدوى في مثل هذه الخرجات الإعلانية المستهلكة والتي أثارنا حفيظة حتى بعض مكونات الأغلبية، فإن الحكومة لم تجد بديلا عن هذا الحل السهل واستمرت فيه عبر نشر لألحمة المستفيدين من المقالع، بل بشكل أكثر كاريكاتورية، حيث أخرجت النشر لشهور وخرجت اللألحمة غامضة تحمل في غالبها أساء شركات.

إننا نطالب الحكومة باختصار أن توضح لنا منهجيتها في محاربة الفساد، الذي نظن أن القضاء عليه يتطلب إستراتيجية محكمة وشاملة، تمتد على مراحل زمنية وفق خطة وبرنامج عمل شجاع، يمزج بين التصور الواضح والتحرك الميداني بشراكة مع الفاعلين المؤسساتيين والنسيج المدني.

ولقد لاحظنا أن السيد رئيس الحكومة أدرك متأخرا هذه الحقيقة، فأصبح يهرب إلى خطاب تبريري، يستعمل فيه لغة العفريت والتامسح بدل تصحيح مسار حكومته وعقلنة برنامجها قبل فوات الأوان.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

إن ما يحز في نفوسنا، كفريق اشتراكي، أن ما تقف عليه في تقييمنا اليوم من تردد حكومي، ومن غموض في التدبير، ومن ارتجالية في التعامل مع الملفات الأساسية... وغيرها من مظاهر الهشاشة في التحالف الحكومي، والهوية في تدبير القطاعات إلى درجة أن بعض الوزراء يهددون باستقالتهم كلما واجهوا مشاكل أو صعوبات وكأنا أمام أطفال ضيقي النفس وليس أمام سياسيين ووزراء مسؤولين.

إن ما يحز في النفس، أن كل ذلك يتم في ظل دستور جديد ومتقدم، بنى عليه المغاربة آمالا كبرى، وهم الذين ناضلوا وضخوا لعقود طويلة من أجل إقرار مقتضيات دستورية، تعيد ترتيب السلطات وتحقق توازنها وتقوي المؤسسات، ومن ضمنها البرلمان والحكومة ورئاستها التي ناضلنا في الاتحاد الاشتراكي بكل تجرد وموضوعية من أجل تقويتها وإعطائها الصلاحيات اللازمة للقيام بأدوارها وتحمل مسؤولياتها.

لكننا نلاحظ اليوم أن السيد رئيس الحكومة لا يكلف نفسه عناء تفعيل اختصاصاته وصلاحياته الدستورية والمؤسسية، بل كل ما نلاحظ

والاجتماعي والتضامن الحقيقي بين كافة شرائح المجتمع. والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضل.

**المستشار السيد محمد علمي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد مرت اليوم سنة كاملة على انتخابات 25 نونبر التي اعتبرناها تاريخية بالنظر للظروف السياسية والاجتماعية التي جرت في ظلها، وبالنظر أيضا للإطار الدستوري الجديد والمتقدم الذي أطرها، وبالنظر للتعنية السياسية التي ميزت المرحلة سواء فيما يتعلق بسلوك الناخبين أو السلطات على حد سواء.

وعلى الرغم من النتائج التي لم تكن في صالح حزينا، فقد نوهنا في حينه بهذه الانتخابات واعتبرناها تشكل المدخل الممكن لتناوب ثان بلادنا، وهو التحليل الذي جعلنا نختار المعارضة احتراماً للإرادة الشعبية وإتاحة منا الفرصة لفاعلين جدد، يدعون قدرتهم على تحقيق التغيير ومحاربة الفساد والاستبداد.

ولقد أشرنا في حينه على تهافت خطاب الحزب المدعي، ونبهناه إلى أن الأطروحة الدعائية التي بنى عليها حملاته الانتخابية غير واقعية ولا تحمل في طياتها برنامجا قابلا للتفعيل.

كما حذرنا من أن خطابه الشعبوي تارة والميال لاستغلال العاطفة الدينية أحيانا أخرى يحمل في طياته مخاطر عديدة، من ضمنها شحن الفئات الشعبية بأوهام وشعارات ستصطدم -لا محالة- بعناد الواقع وتؤدي لا قدر الله إلى كوارث ناتجة عن اليأس والإحباط.

اليوم، ها نحن نودع السنة الأولى بعد هذه الانتخابات، فيحق لنا الشروع في تقييم موضوعي لهذا الاستحقاق الوطني بعد هذه المسافة الزمنية الموضوعية، ويحق لنا أيضا مساءلة الحزب الذي تبوأ الصدارة وتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام.

الشعار المركزي الذي أطر الحملة الانتخابية للحزب الأغلي كان هو "محاربة الفساد والاستبداد"، فإلى أي حد تمكن بعد سنة من التسيير من الشروع في تحقيق هذا الشعار على أرض الواقع؟

وإذا كان من باب الموضوعية ألا نطالب هذا الحزب بحصيلة خارقة على هذا المستوى، فإننا على أقل تقدير نطالب بالخطة التي أعدها والإستراتيجية التي هيأها والمنهجية التي يسلكها لمحاربة الفساد، وهذا ما نظن أنه ليس مطلبا تعجيزيا، وإلا فإن الشعار الكبير الذي رفع في الحملة

مكونات البرلمان، خاصة المعارضة التي بوأها الدستور مكاتبها اللائقة في المؤسسة البرلمانية.

إننا كفريق برلماني أساسي ضمن مكونات المعارضة، لم نر منكم طيلة السنة الماضية أية مبادرة تشركنا كقوة اقتراحية، بل ولم نلمس منكم حتى إرادة الإشارك التي عبرتم عنها في خطاباتكم وتصاريحكم وأنتم اليوم ملزمون طبقا لمنطوق الدستور بها.

حتى المخطط التشريعي الذي تتحدثون عنه الحكومة منذ شهر كمنجز لها، لم نشرك لا في إعدادها ولا في تهيئته، ولا في الحوار الوطني المفروض حوله في هذه المرحلة الانتقالية، ولا حتى استشرنا في تسطير أولوياته، وها نحن ننظر إحالته علينا منذ عدة أشهر، ولم نطلع على بعض خطوطه العريضة إلا عبر الصحافة الوطنية كما وقع بالضبط بالنسبة لتصاريحكم الحكومي الذي ادعيتم أنه وقع تسريبه.

إننا نظن أن منطق الدعاية الإعلامية والتسريبات، سواء بالنسبة لتصاريحكم أو مخططاتكم أو حتى نشر اللوائح التي تسمونها محاربة للفساد، قد أصبح منجها حكوميا لا نشجعكم على الاستمرار فيه لأنه لن يعود بالنفع على بلادنا ولن يفيدكم طويلا في الهروب من مواجهة الواقع وتحمل مسؤولياتكم بكل شجاعة.

السيدان الوزيران،

إن الزعة الإقصائية والمهمنية أصبحت تستفحل وتطغى على التسيير الحكومي والعمل البرلماني، ولا أدل على ذلك من مسارعتم إعداد مقترحات قوانين تنظيمية والتسرع بوضعها باسم فريقكم في مجلس النواب، وهي النصوص التنظيمية التي تعد امتدادا للدستور ومكملة له، واللازم فيها اعتماد مقاربة تشاركية بين البرلمان والحكومة وحتى الأحزاب غير الممثلة بالبرلمان وكذا النقابات وتنظيمات المجتمع المدني. فهل المشكل يتعلق بتحرير مقترحات والإسراع لإيداعها بمكتب مجلس النواب حتى نحقق بذلك السابق ونستغله بشكل سياسي؟

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إن المفارقة الكبيرة أننا لسنا وحدنا من يشكو إقصاء حكومتكم وتغييبها للمقاربة التشاركية، حتى أطراف من الأغلبية تعتكم بذلك وتشكوكم من ذلك بشكل علني، ناهيك عن مكونات المجتمع المدني التي يؤكد الدستور على مبدأ وأسلوب إشراكها، وغيرها من أحزاب ونقابات اتصلتم حتى من الالتزامات والوعود المقطوعة معها، بل إن الإقصاء وغياب ثقافة الإشارك طال حتى بعض مؤسسات الحكامة والتي تعد الشريك المؤسساتي الذي لا غنى عنه.

اليوم، ها نحن نسمع أحد مسؤولي فريق حزبكم بمجلس النواب يطعن في شرعية مجلس المستشارين ويشكك في دستورية دراسته لمشروع الميزانية، بل حتى السيد وزير العدل استغل جلسة الأسئلة الشفوية

أنه يتجه نحو التراجع عن المسار الدستوري الذي يقوي المؤسسات ويحيل على القوانين التنظيمية الكفيلة بصيانة هذا التوجه وترسيخه.

ويكل أسف فإن أول امتحان أمام السيد رئيس الحكومة، كان هو القانون التنظيمي الذي تخلى بموجبه عن التعيين في عدد من المؤسسات، مما يعد خطوة تسيير في اتجاه يخالف صراحة مسار الدستور الجديد، وهو ما نعتبره مؤشرا سلبيا في هذه المرحلة الانتقالية التي تؤسس فيها لنقطة دستورية متكاملة عبر عدة قوانين تنظيمية ومنظومة تشريعية من المفروض أن يوطرها التأويل الديمقراطي للدستور.

ومن المفارقات التي سجلناها في هذا الإطار، أننا كنا في هذه المحطة أيضا من أشد المدافعين على اختصاصات السيد رئيس الحكومة عبر اقتراح تعديلات تمنحه صلاحيات التعيين في عدد من المؤسسات التي أعدنا تصنيفها بشكل موضوعي، لكن الغريب أن تعديلاتنا رفضت من طرف الحكومة التي فضلت الاستمرار في الانتكاسة نحو التأويل غير الديمقراطي للدستور.

واليوم، ها نحن نناقش مشروع ميزانية 2013، وهي ثاني ميزانية نتدارسها في ظل الحكومة الجديدة وفي ظل الدستور الجديد، فإننا نقوم بهذه المهمة البرلمانية الرئيسية في غياب أهم قانون تنظيمي يوطر إعداد الميزانية وتقديم دراستها أمام البرلمان وتحديد شروط وآجال دراستها.

فعلی الرغم من وعود الحكومة بأن يشكل إصلاح القانون التنظيمي للمالية أولوية لديها، بل إنها حددت سنة 2012 كتاريخ لهذا الإصلاح، فقد نكثت الوعد وأخلفت الموعد، وها نحن نناقش وندرس مشروع القانون المالي وفق الشروط الدستورية والتنظيمية لما قبل دستور 2011، لأن مشروع القانون المالي اليوم تحت قبة البرلمان في ظل القانون التنظيمي للمالية الصادر سنة 1998.

هذا في الوقت الذي كان فيه هذا المشروع الأساسي جاهزا ومعدا من طرف الحكومة السابقة، لكن حكومتكم أخرته السنة الماضية بدعوى تهيئته وملاءمته مع الدستور، وها هي تؤخره هذه السنة من جديد بدعوى التشاور والإشراك والحال أن عملية التشاور كانت قائمة ولم تعمل الحكومة على استثمارها بالشكل الناجع منذ عدة شهور.

السيدان الوزيران،

إذا كانت هذه هي الوتيرة التي ستسيرون بها من أجل إقرار أزيد من عشرين قانون تنظيمي نص عليها الدستور، فما نظن أنكم ستتمكنون من إنجازها في الوقت المحدد لها وهو نهاية ولايتكم الحالية.

فها قد مرت سنة كاملة من هذه الولاية ولم تستطيعوا إخراج إلا قانون تنظيمي واحد يتعلق بالتعيين في المناصب، وقد أخرجتموه في حالة محافظة، تتعارض مع المنطق الدستوري الجديد.

إننا نطالبكم بتفعيل المقاربة التشاركية التي جاء بها الدستور، والتي ادعيتم من خلال تصاريحكم الحكومي أنكم ستعتمدها في التعامل مع

فعلى مستوى صندوق المقاصة الذي أصبح معضلة وطنية تكبح تقدم الاقتصاد الوطني وتعيق إقلاعه، فإنكم لم تتحلوا بالشجاعة اللازمة لاختيار سيناريو إصلاحي متكامل من ضمن السيناريوهات المعدة والموجودة منذ عهد الحكومات السابقة.

بالمقابل، اخترتم الحل السهل للتنفيس من الأزمة التي وضعكم أمامها التضخم، فلجأتم إلى الزيادة المباشرة في أسعار المحروقات مما زاد من تأزيم الطبقات الهشة والفئات المحرومة من المواطنين.

فموض أن يكون إصلاح صندوق المقاصة بأسلوب يقطع مع استنزافه من طرف الفئات الميسورة والشركات الكبرى ويمكن الفئات الصغيرة والفقيرة من الحصول على الدعم اللازم، وقع العكس تماما، حيث يكتوي اليوم مئات الآلاف من الموظفين والمستخدمين والمياومين من زياداتكم النارية في أسعار المحروقات التي لم تؤثر على وسائل النقل فحسب، بل ألهمت أسعار الخضار واللحوم وكل المواد الغذائية الأساسية في حياة المواطنين.

أتم اليوم تتكلمون عن إصلاح تدريجي لهذا الصندوق، وعن استهداف للفئات المقصودة بالدعم، وعن استفادتكم منذ أزيد من عشرين تجربة عالمية في هذا المجال... وهو ما نظن أنه حلقة أخرى من حلقات دعايتكم الإعلامية الاستهلاكية التي أشرنا إليها سابقا.

أما فيما يخص صناديق التقاعد، فقد ادعيتكم قدرتكم على الشروع في إصلاحها خلال سنة 2012، التي سنودعها إن شاء الله بعد أيام قليلة، وقد وجدتم سيناريوهات الإصلاح جاهزة من خلال اللجنة التي أطلقت حوارا وطنيا حول هذا الملف الوطني منذ سنوات، لكننا نصت مضطرين إليكم من جديد هذه السنة وأتم تعدوننا بقرب الشروع في تفعيل الإصلاح. إننا جد قلقين من تنبيهات المسؤولين على الصناديق المختلفة للتقاعد ببلادنا، والتي بعد أن دقت ناقوس الخطر منذ سنوات حول وضعية توازنها المالية، فإنها وصلت اليوم إلى درجة الإعلان عن أن بعضها سيدخل مرحلة العجز ابتداء من هذه السنة.

وإننا لجد مستغربين من أن الحكومة لا تشاظرنا نفس القلق من المسار الذي يأخذه هذا الملف الوطني المصيري الذي بدأ يتحول إلى معضلة مالية ذات آثار اجتماعية وخيمة بمثابة قبلة موقوتة تهدد الاستقرار الاجتماعي وترهن مستقبل الأجيال المقبلة.

ونذكر الحكومة في هذا الصدد إلى أن حكومة التناوب أعطت الأولوية لهذه المعضلة منذ أزيد من عشر سنوات، واستطاعت أن تنعش هذه الصناديق بضخ أزيد من 11 مليار درهم، مما مكبها من استعادة توازنها التي كانت مهددة، لكن هذا التوجه لم يستمر بإصلاحات تضمن استدامة التوازنات على المدى البعيد وهي التوصيات التي كنا حريصين على تسطيرها.

إن تغافل بؤر الأزمة هاته الكامنة في عمق الكيان الوطني والهروب إلى

مؤخرا ليطعن في دستورية مجلس المستشارين، أفلا يعبر هذا عن استشرآ ظاهرة الإقصاء بشكل مرضي ضمن أطراف ومفاصل ومكونات الحزب الأغلي؟ حتى المؤسسة البرلمانية تزيدون إقصاء نصفها وحرمانه من حقه الدستوري في دراسة ميزانية الدولة والقانون المالي الذي يوطر المالية العمومية طيلة السنة.

إننا نستغرب لهذا التهجم السافر على المؤسسات، وإننا سنواجه مثل هذه الدعوات التحريضية وهذا التوجه الإقصائي المنهج بكل ما أوتينا من قوة، سواء كمعارضة من داخل البرلمان أو كحزب اشتراكي يؤمن بالحوار وبالإشراك وناضل من أجل الديمقراطية والمؤسسات وضحى بمناضليه وقادته من أجل سيادة الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلادنا.

وبفضل هذه النضالات تمكنتم اليوم من ترؤس هذه الحكومة التي لن نسمح لها بالتراجع عن هذا التوجه الديمقراطي الحدائي الذي راكته بلادنا طيلة عقود من التضحيات.

وحتى وإن كانت بعض الملاحظات تخص مجلس المستشارين، فإننا نحملكم المسؤولية في تأخركم في إجراء ما يلزم من استحقاقات انتخابية محلية ومهنية وغيرها من أجل تمكين البرلمان المغربي من تجاوز المرحلة الانتقالية التي ينص عليها الدستور والتي أطلتم أمدها بسبب تدبيركم الحكومي الذي لم يركز على الأولويات رغم وضوح الخطاب السامي ليوم 30 يوليوز 2011.

السيدان الوزيران،

إنكم السلطة التنفيذية الموكول لها السهر على توفير الشروط الضرورية لقيام المؤسسات بأدوارها ومهامها الدستورية. وتمنى رغم عثراتكم المتكررة أن تسهروا على توفير الشروط الضرورية والموضوعية لقيامنا بمهامنا كمؤسسة برلمانية، لها أدوارها الدستورية الرقابية والتشريعية والدبلوماسية بما يمكن مؤسسة البرلمان من استكمال أشواط التحول الدستوري والمؤسسي الذي ليس تغيير دستور 2011 إلا انطلاقة له.

وفي هذا الإطار، فإننا بمناسبة المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2013، نثير انتباهكم إلى أننا نسائلكم حول سياستكم العامة وحول الإصلاحات الكبرى التي دشنتها بلادنا منذ سنوات والتي أتم اليوم مؤتمنون على استكمالها بكل حكمة، وحول المؤشرات العامة التي حققت فيها بلادنا تقدما وتلك التي كنا في طريق إنجازها لتكون بلادنا في مكانها الدولي المرموق.

أما الميزانيات القطاعية والبرامج الفرعية والسياسات الحكومية التدييرية فسنتركها خلال الدراسة التفصيلية لباقي اللجان القطاعية خلال دراستها للميزانيات الوزارية.

السيدان الوزيران،

لقد جئتم اليوم من جديد بخطاب يؤجل كل الإصلاحات الكبرى، وهو نفس الخطاب الذي جئتم به السنة الماضية، رغم وعودكم بأن تكون هذه السنة المنطلق الحقيقي للإصلاح.

الدرهم من الميزانية دون أن تؤدي إلى الهدف المنشود وهو دعم الفئات الفقيرة، بل يستفيد منه المضاربون، والحكومة مستمرة اليوم في نفس التوجه مع رتوشات جزئية لن تؤثر على بنية هذا النظام؛

- عجز الحكومة في مواجهة الاختلال المتنامي للميزان التجاري والتحديات التي أضحى يشكلها بالنسبة للاقتصاد الوطني ومستقبل توازنه.

- عجز الحكومة في إصلاح أنظمة التقاعد التي هي على حافة الإفلاس بعدما اختلت توازاناتها وتهدد مستقبل ملايين المتقاعدين المغاربة والأجيال اللاحقة؛

- عجزها أيضا في الحد من الزيف الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني جراء تهريب ملايين الدراهم نحو الخارج دون اتخاذ تدابير صارمة لحماية الاقتصاد الوطني؛

إننا لن نستطيع في ظل هذا الحيز الزمني الضيق جرد كل مناحي العجز الحكومي، لكن بصفة عامة يمكننا القول بأن مشروع هذه الميزانية يؤثر على عجز الحكومة في تلك سياسة اجتماعية واقتصادية واضحة تؤهلها لفرض الإصلاحات الجوهرية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ومواجهة مخلفات السياسات المختلفة والمستفيدين منها بكل شجاعة ومسؤولية.

لكننا مع كامل الأسف نلاحظ أن الحكومة اختارت الهروب إلى الأمام والتراجع عن طموحاتها الإصلاحية المبالغ فيها عبر تبريرات تدعي فيها أن التوازنات أجبرتها على مراجعة مقاربتها في الإصلاح. ونحن هنا نؤكد أن ما نراه هو تراجع عن الإصلاح وليس مراجعة لمقاربة الإصلاح.

وإننا في الفريق الاشتراكي لنؤكد للحكومة ألا مناص لها من الرجوع إلى استئناف الإصلاحات التي كانت مفتوحة من أجل مصلحة الوطن ومستقبله وتحقيق رهان التنمية المنشود.

كما أننا ننبه الحكومة إلى هذه المآخذ والثغرات بكل غيرة وطنية ونحن واعون بالتحديات التي تواجه بلادنا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... ولكن أيضا على مستوى قضية وحدتنا الترابية التي رغم التقدم الكبير الذي أحرزناه دوليا عبر شجاعة مقترحنا لمبادرة الحكم الذاتي، فمع ذلك مازال خصوم وحدتنا الترابية يتربصون بنا ويتحينون الفرص للنيل من وحدتنا الترابية.

وإلى ذلك، السيدان الوزيران، فإن الإصلاحات المهمة التي قامت بها بلادنا في العشرية الأخيرة والتي كانت لها آثارها الاقتصادية والتنموية، ينبغي تعزيزها بالإصلاحات الهيكلية والمؤسسية ومن ضمنها إقرار الجهوية المتقدمة التي أعطاها الخطاب الملكي الأخير أولوية في برنامج تفعيل مقتضيات الدستور الجديد.

وعليه، فإن الحكومة مطالبة بالإضافة إلى العمل على تفعيل القانوني والمؤسسي لنظام الجهوية المتقدمة، بالاجتهاد في إبداع الميزانيات الجهوية بما يتوافق مع خصوصية كل جهة وإمكانياتها الطبيعية والبشرية، مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانيات التكامل الوطني بما يحقق المزيد من النمو والثروة وبما

الأمام بادعاء إحداث القطيعة مع نهج الإصلاحات السابقة، يشكل خطرا ينذر بنسف المجهود الوطني الذي بذلناه منذ أزيد من عقد لإخراج بلادنا من السكتة القلبية.

ولقد نبهناكم خلال مناقشة ميزانية السنة الحالية 2012 إلى مخاطر تجاهل مسار الإصلاحات المفتوحة، فأجبتمونا آنذاك بأن ميزانية 2012 هي في إطار الاستمرارية، في حين أن ميزانية سنة 2013 ستشكل نقلة نوعية تعبر عن بصمتكم الجديدة في التدبير، لكن ما نلمسه اليوم هو أنكم تراجعتم حتى على الاستمرار في الإصلاحات الهيكلية والإقناذية اللازمة للخروج من دائرة الخطر، خاصة في ظرفية تحيط بها تهديدات الأزمات المالية والاقتصادية والاضطرابات السياسية والاجتماعية.

السيدان الوزيران، إننا نتوجه اليوم إلى العناية الإلهية لتشملنا برحمتها وتكمل رافة السماء بنا إلى غاية ربيع السنة المقبلة كي تكون السنة الفلاحية جيدة وتخفف عن الفلاحين والمواطنين الضعفاء من قساوة ما يعانونه من أزمات ونكبات وانسداد للأفق.

فلولا أمطار الخير لكنا في وضع لا نحسد عليه، ولكن توقعكم للنمو فوق 4,5% هو ضرب من الخيال مثلا أدرك المواطنون اليوم أن وعودكم خلال الحملة الانتخابية بأن معدل النمو يصل إلى 7% إنما هو أضغاث أحلام، بل إن نسبة 5,5 الذي حاول التصريح الحكومي أن يخفف بها من المبالغة أصبحت اليوم من صميم المبالغة مرة ثانية.

إن أقل ما يمكن أن نصف به توقعاتكم ومؤشراتكم ضمن ميزانية سنة 2013 هي أنها تعاني من شدة الهشاشة بالنظر للواقع المالي والاقتصادي الوطني، وبالنظر لما تقترحونه من منهجية في التدبير والنظر لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

لقد كنا ننتظر من الحكومة مشروع ميزانية أكثر إبداعا، خاصة وأنها طيلة سنوات المعارضة كانت تنتقد هذه البنية وتدعي امتلاكها لبدائل أخرى أكثر نجاعة، لكن ما نلاحظه هو استمرار نفس التدبير الموزوناتي ونفس التجميع القطاعي الذي تم انتقاده منذ سنوات. إننا اليوم نلمس بكل صراحة عجز الحكومة التام على عدة مستويات:

- عجزها في إقرار إصلاح جبائي على أساس العدالة الضريبية، ولم تفلح الحكومة ولو بشكل جزئي في إقرار الضريبة على الثروة، ولا حتى بسن إجراءات أكثر فاعلية في محاربة التملص الضريبي؛

- عجزها على مستوى إصلاح منظومة الأجور على أسس موضوعية وواقعية والحد من المفارقات والاختلالات غير المنصفة في هذا المجال؛

- عجزها عن محاربة اقتصاد الربيع الذي اكتشفت الحكومة أنه أكثر تغلغلا وتجذرا مما كانت تتوقع إبان رفعها لشعار محاربة الفساد، وبالتالي فإن نشر بعض اللوائح لن يكون كافيا للقطع مع اقتصاد الربيع؛

- عجز الحكومة عن إصلاح نظام المقاصة المحتل الذي يمتص ملايين

لقد أعطى المغرب الكثير لنصرة القضية الفلسطينية العادلة على مر عقود من الصراع العربي الإسرائيلي ومن الغطرسة الصهيونية على شعب مقهور وأعزل. وتعتبر لجنة القدس، التي يرأسها جلالة الملك، نموذجا لهذا التضامن، إضافة إلى المستشفى الميداني الذي أقيم في غزة تضامنا معهم في محنة الاعتداء الصهيوني، لكننا لاحظنا تقاعسا حكوميا كبيرا لدرجة أنه لم تتم أية زيارة لقطاع غزة من طرف وزرائنا على غرار وزراء عرب آخرين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

لكل هاته الأسباب مجتمعة، قررنا في الفريق الاشتراكي أن نصوت ضد مشروع قانون المالية إن شاء الله. وشكرا على انتباهكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار. الكلمة للفريق الدستوري، تفضل السي الراضي.

**المستشار السيد إدريس الراضي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الرئيس،

إن عرض مشروع قانون المالية على أنظار البرلمان، يشكل فرصة سانحة للوقوف على توجهات الحكومة في شموليتها، ويتم ذلك من خلال المحدثات التالية:

**أولا:** اكتمال سنة على تنظيم أول انتخابات تشريعية في ظل دستور المملكة الجديد، وعلينا أن نستحضر جميعا، حكومة، أغلبية ومعارضة، كل الآمال التي عقدها الشعب المغربي على هذا الدستور، وكل الطموحات التي تمثل أمل الأمة المغربية في مستقبل أفضل. وهذا ما نلخصه في التساؤلات العريضة التالية:

هل يمكن لوثيقة دستورية مصبوعة بالطابع الديمقراطي أن تنتج لنا واقعا سياسيا ديمقراطيا وبرنامجا اقتصاديا تنمويا؟

هل انخرطت المكونات الأساسية للمشهد السياسي المغربي في مرحلة ما بعد دستور فاتح يوليوز 2011؟

هل تمكننا حكومة وبرلمانا، معارضة وأغلبية، من تغيير خطابنا داخل المؤسسات ملاءمة مع روح الدستور؟

هل تمكننا بالفعل من الانتقال من شخصنة السياسة إلى مؤسساتها؟

**ثانيا:** من ضمن محددات نقاشنا لمشروع قانون المالية، ما رسمته الحكومة

يزيد من تعزيز الوحدة الوطنية.

لكن مشروع هذه الميزانية لم يتضمن إجراءات، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الترابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونذكر هنا برفض الحكومة لتعديلات فريقنا بالزيادة في موارد الجهات، وهو ما يتناقض والحد الأدنى المعلن عنه في البرنامج الحكومي بشأن التضامن المجالي واستدراك العجز الاجتماعي في الجهات.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين،

إذا كان المشروع -أي مشروع قانون المالية- قد خصص 85 مليار درهم للقطاعات الاجتماعية، وهو نصف مبلغ الاستثمار العمومي، فإن أثره محدود على حياة المواطنين بدليل تراجع ترتيب المغرب في التصنيف الدولي للتنمية البشرية من الرتبة 124 إلى الرتبة 130، وإلا كيف نستطيع أن نقنع المغاربة بأن المغرب يحقق واحد التقدم، هذا التراجع الذي نلمسه بجلاء في قطاع التربية، المنظومة التعليمية ببلادنا ليست بخير، منظومة الصحة العمومية، ولا في القطاع الخاص، حيث تسود الاختلالات وسوء الخدمة العمومية على الرغم من الموارد المخصصة لهاذين القطاعين.

ومن أهم المؤشرات الاجتماعية هي توفير الشغل وتحسين أوضاع الأجورين، ومع كل الأسف، فإن الحكومة تفتقر إلى رؤية إستراتيجية ناجعة في هذا الشأن، حيث نعيش تعثرا على مستوى الحوار الاجتماعي وأن الإجراءات الحكومية المقترحة لدعم التشغيل غير ناجعة ولن تحدث الدينامية المطلوبة في سوق الشغل.

كما أن الإجراءات المقترحة على مستوى بعض المبادرات الاجتماعية، مثل "صندوق التماسك الاجتماعي" تظل مبادرات جزئية وإسعافية، حيث إنها لا تندرج في رؤية شمولية، تطبعها الاستمرارية من جهة، ومن جهة ثانية تفتقر إلى الموارد التي تضمن لها الديمومة، مما يجعلها ضعيفة النجاعة والمردودية ويجعل آثارها محدودة النتائج.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

لقد حققت بلادنا الكثير من التقدم على مستوى القطع مع ماضي الانتهاكات والظلم الذي كانت له فاتورته الاقتصادية والاجتماعية والذي أدى المواطنون ثمنه غالبا. وبفضل هذه التضحيات، تحظى بلادنا اليوم باحترام المنتدى الأممي وبمكاتبها الدولية المرموقة. فبلادنا تترأس اليوم الاتحاد البرلماني الدولي، وتحظى بالعضوية المؤقتة لمجلس الأمن، بل إننا نترأسه خلال هذا الشهر، مما يعطي لبلادنا مكانها العالمي المتميز.

لكن هل نعتبر بأن دبلوماسيتنا بالشكل الذي تستفيد به بلادنا بالشكل الكافي من هذا الموقع الدولي المتميز؟ وهل نقوم بدورنا كاملا لنصرة قضايانا العربية والإفريقية التي نحن جزء لا يتجزأ منها؟

نجعل غايتنا المثلث أداء الأمانة التي على أعناقنا اتجاه الوطن والمواطن، وأن نقطع مع كل أشكال الفرجة السياسية (ما احتاش في جامع الفنا)، حيث تختلط الأمور على الشعب الذي ينتظر حلولاً واقعية وملموسة لأزماته.

حضرات السيدات والسادة،

كنا ننتظر من الحكومة المسنودة بدعم شعبي وبسلطات واختصاصات دستورية جديدة أن تقدم لنا نموذجاً اقتصادياً وسياسياً متكاملًا لتدبير الشأن العام.

كنا أيضاً ننتظر من الحكومة أن تأتينا بمشاريع كبرى تعود على المواطن بالنفع على المدى المتوسط والبعيد وتحث فرصاً لتشغيل الشباب العاطل. لكن كل ما شاهدناه هو الكثير من الكلام والكثير من الخطابات الديماغوجية والإجراءات غير المنتسقة التي تستجدي الأصوات أكثر مما تجلب وتنتج الثروة، تحل مشاكل ظرفية لترهن البلاد في مشاكل هيكلية.

السيد الرئيس،

إن السياسة في تدبير الشأن العام أخلاق والتزامات، ودعامة رئيسية لخلق واسترجاع الثقة بين المواطن ومؤسساته، لكن الحكومة تسير عكس هذا الاتجاه، فخلال أقل من سنة وعد السيد رئيس الحكومة داخل هذه المؤسسة بأن الزيادة في أسعار المحروقات لن تكون لها انعكاسات على القدرة الشرائية للمواطن، ولم يتحقق هذا الالتزام. المواطن اليوم يكتوي بارتفاع الأسعار ويعاني تراجعاً مقلقاً في قدرته الشرائية، وسيعاني في المستقبل.

والترم أيضاً السيد رئيس الحكومة بضمان استقلالية القرار الاقتصادي الوطني وتفادي ويلات اللجوء إلى الديون الخارجية، لأجل كل ذلك تحمل المغاربة الزيادة في سعر المحروقات، اليوم هناك زيادة في المديونية الخارجية والداخلية. التساؤل: هل بهذه السياسة المضطربة والمتسمة بالوعد وعدم الوفاء سندبر الشأن العام وسنحافظ لهذه الحكومة على مصداقيتها؟ راه ما يمكنش.

التزمت أيضاً الحكومة باعتماد مقاربة تشاركية في تدبير الملفات الكبرى والإصلاحات الأساسية، إلا أن الحكومة تتعامل بازدواجية، فلما يتعلق الأمر بالاقترحات التي يتقدم بها البرلمان، أش كتنقولنا على هاذ الاقتراحات؟ كتنأجلها وترفضها بدعوى أنها غادي تدبير الحوار الوطني أو تنظيم مناظرة وطنية وهناك أمثلة، منها النظام الجبائي لخير دليل، والآن جاءت في مشروع قانون المالية بإجراءات جبائية وضريبية غير مدروسة ولم تتشاور بشأنها.

فقد كنا ننتظر من الحكومة أن تتعامل مع مشاكل المغرب بصفته مؤسسة دستورية تسهر على تدبير الشأن العام لتحقيق طموحات كل المغاربة، لكنها تفضل التعامل بمنطق الحزبية الضيقة الخاضعة لتواعد حسابية تهيم عليها قواعد الربح أو الخسارة السياسية والانتخابية.

كنا كذلك ننتظر من الحكومة تحقيق القطيعة مع سياسة التحكم

لنفسها من أهداف، من خلال برنامجها الذي نالت على أساسه ثقة السلطة التشريعية، فالحكومة تأتي مبدئياً بأول مشروع قانون مالي حضر بالكامل تحت إشرافها، وهو إذن اللبنة الأولى في مشروعها لتنفيذ برنامجها، الذي هو وثيقة تعاقدها مع الشعب المغربي.

فهل شرعت الحكومة من خلال هذا المشروع، ومن خلال ممارستها لصلاحياتها الدستورية، في التنزيل السليم والصحيح للدستور، ووبربط المسؤولية بالحاسبة، الأولويتان اللازمتان لتصبح السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان؟

السيد الرئيس،

إننا لن نحمل الحكومة المسؤولية في النتائج السلبية لبرامج وسياسات عمومية سابقة، كما لن نسجل لها نجاحات تلك السياسات العمومية والبرامج التي استمرت عليها واستثمرتها.

نؤكد أيضاً وعينا المسؤول بأن سنة في زمن التدبير العمومي غير كافية، لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد على أن الروح الإرادية ومؤشرات المبادرات الشجاعة والتعاطي مع الملفات الكبرى والتأسيس لنموذج اقتصادي جديد، لا تزال حتى الآن غير حاضرة بالقوة التي من المفترض أن تعكس موقع ومكانة سلطة تنفيذية تابعة من صناديق الاقتراع، ولم يؤثر عليها مشروع قانون المالية، الذي جاء مجرد إجراءات متناثرة، يطغى عليها الطابع السياسي ويستحضر الانتخابات ولا شيء سوى الانتخابات المقبلة، وهذا راه مشكل.

أيها السيدات والسادة،

اخترنا هذين المحددين لنقاشنا في فريق الاتحاد الدستوري، لأننا ننزه بأنفسنا من ممارسة المعارضة لأجل المعارضة، ونطمح إلى أن ينتزه شركاؤنا السياسيون عن شخصنة النقاش السياسي وأيضاً تبادل النعوت والالتهامات وخلق ما أسماه البعض بالفرجة السياسية (هذا راه مشكل) إلى نقاش جدي وحوار سياسي راق وهادف ومؤسسي (هاذ الشئ ما كاينش).

نحن لا نريد أن نصنع لأنفسنا سمجنا أو فخا يسقط فيه كل من يسيء تقديم معنى التمتع أو التواجد في الحكومة، فالتمتع في الأغلبية أو المعارضة وحتى داخل الحكومة، لا يعني الأحكام الجاهزة، الموقع ليس موقفاً بدون منطق ولا أساس الموقع شيك على بياض ولا اتهام للأشخاص ميمنا وشالا، وليس سلطة تستغل في نصب المكائد والمصائد وتسويق الأوهام، والأكاذيب، والشائعات، وتغليب الرأي العام، على حساب الحقيقة وسيادة القانون.

التوقع ليس هو التعصب للذات وللمصالح الانتخابية الضيقة. نحن في الاتحاد الدستوري نؤمن بأن التمتع هو الشجاعة والجرأة في الاقتراح والنقد وإثارة الانتباه، لأن ما ييمنا هو الوطن ولا شيء آخر يحرك مواقفنا إلا المصلحة العليا للوطن.

فعلينا أن نرقى اليوم، حكومة وبرلماناً وأحزاباً ونخباً وشعباً، بنقاشنا وأن

إجماع وطني حول القضايا الكبرى والتوجهات الإستراتيجية والاختيارات الأساسية، التي تلزم الجميع ولا تتعرض للتغيرات الانتخابية أو السياسية والديمقراطية، اليوم كين السي ابن كيران أو البارحة كنا مع السي عباس الفاسي أو قبل من السي عباس كنا مع الاتحاد الاشتراكي وغدا غنكونو مع فلان أو فرتلان. إذن لا بد من حوار وطني حول الخيارات الاستراتيجية الكبرى.

السيد الرئيس،

لقد اختارت الحكومة عنوانا بارزا لمشروع القانون المالي هو النمو التضامني، وإن ما نخشاه هو أن الحكومة قد لجأت إلى هذا المفهوم بعد أن ضاقت بها المنافذ إلى خلق الثروة وبالتالي صعوبة تحقيق نسب نمو تدعم دينامية الإصلاحات وما يرتبط بها من الإكراهات المالية، فاختارت الطريق الأسهل هو تدبير ما هو موجود من خلال سياسة (وأكلع لهذا واعطي لهذا)، فنحن مع مقارنة توزيع عادل للثروة، لكن شريطة أن تكون محكمة موضوعية وعادلة ومنصفة، إستراتيجية واضحة المعالم، مقارنة محكمة بالمصلحة العامة ولا تشم فيها رائحة المصالح السياسية والحزبية الضيقة.

إلا أننا على يقين أن الذي يطالع من خلال المشروع على الآليات التي اخترتموها لتفعيل النمو التضامني المعلن، يدرك أن الحكومة سلكت طريقا ضالا للأسف، ولا ندري هل الأمر يتعلق باختيار تمويهي خلفيته ذر الرماد في العيون لإلباس الاستهداف الطبقي ثوبا غير ثوبه. فالنمو التضامني في وجهة نظرنا المتواضعة يتجلى في طريقة توزيع ثمار النمو، بحيث تستفيد الفئات المحرومة والمجالات الترابية المقصية من الهيكلة بمعناها الواسع: العمراني، والاقتصادي والاجتماعي، حيث تستفيد هذه الفئات والمجالات من دفعة أقوى، ترمي إلى تقليص الفوارق وفك العزلة وضمان تكافؤ الفرص والعدالة.

إلا أن مقارنة الحكومة ضلت الطريق، حيث تنظر إلى النمو التضامني باعتباره الأخذ من فئة دون رضاها لدعم أخرى من خلال دورة مغلقة لا تنتج نموا أصلا، بل قد تشجع ثقافة الاتكالية على الدولة وتغيب ثقافة التنافس والابتكارية لخلق الثروة، وهذه الثقافة أي ثقافة الاتكالية على الدولة- خطر على مستقبلها، إننا نلعب بالنار، حذاري ثم حذاري من الاتكالية، إن الاتكالية عدو للنمو وعدو للتقدم.

إن مفهوم النمو التضامني ومختلف الإصلاحات الكبرى المرتبطة به، من مقاصد وإصلاحات ضريبية واجتماعية، يجب أن تكون محور توافقات وطنية، تمكننا من رسم خارطة طريق.

وهذه التوافقات من أجل مصلحة البلد، فعلى رئيس الحكومة أن تكون له الشجاعة للمبادرة إلى حوار وطني حول المقاصد والإصلاح الضريبي لتحقيق التوافق كما حصل التوافق حول الدستور.

لقد كنا ننظر من الحكومة مقارنة شجاعة لإيجاد الحلول وكسب نقط نمو إضافية بمواجهة الفساد وتوقيف المظاهر العلنة لاقتصاد الربيع والامتيازات

والتهديد والترهيب، فإذا بها تكرسه في جهات وقطاعات متعددة تحت ذريعة محاربة الفساد، شاهرة هذا الشعار في وجه كل من انتقد توجهاتها وسياساتها ونبه إلى مخاطر انزلاقها (هاذ الشي راه خطر).

لقد استعملت جهات مالية للحكومة هذه الورقة في الأقاليم والجهات، وفي وجه كل المسؤولين والمؤسسات الإدارية والمنتخبة والقضائية، والحصيلة هي مخاطر تعطيل وتوقف مصلحة المواطنين والمستثمرين، هذا هو المشكل. (حتى شي مسؤول ما راضي على الوضع، كلشي خايف، كاع المسؤولين يقولون لهلا يقبل، أنا مالي، إذن هاذ الكارثة العظمى فين غادي تدينا؟).

إن محاربة الفساد ليست شعارا انتخابيا وليست خطابا ديمagogيا يفسد أكثر مما يصلح، إنها مسألة مقارنة شمولية متكاملة، متناسقة، مقارنة تتوخى التخليق وحماية الثروات، العامة منها والخاصة، والتشجيع على إنتاجها وتوزيعها توزيعا عادلا، ثم وضع ضوابط قانونية، تنظيمية واضحة وغير قابلة لتعدد التأويلات حتى يعرف كل مسؤول وكل مواطن ماله وما عليه (وهاذ الشي اللي كنا باغين).

إننا نشارك الحكومة ونؤيد عزمها لمحاربة الفساد بكل أشكاله، لكننا نخشى أن يتحول هذا الشعار إلى عائق يحد من حرية التنافسية السياسية والتنافسية الاستثمارية، يؤدي إلى عزوف سياسي كبير، وهروب فطع للمستثمرين ولرؤوس الأموال.

إن ما نخشاه هو توجس وتخوف المستثمر وفقدانه للاطمئنان وبالتالي سحب أمواله إن لم يكن إلى خارج المغرب، يمكن له يديرها في ويدخلها في البيت ديالو (أطلب من رئيس الحكومة أن يبحث في أرقام الارتفاع الصاروخي لعدد مبيعات (Les coffres forts) مشحال تباعو في السوق الوطني خلال هذه السنة؟ لتتأكدوا بأنفسكم، حيث على ما أظن المبيعات تجاوزت 6 مرات ذاك الشي اللي كان يباع سنويا، إذن فين غادين؟).

وخير دليل على فشل مقارنة الحكومة في الحد من الفساد هو تراجع المغرب في عهد هذه الحكومة في سلم الترتيب العالمي لمحاربة الفساد من الرتبة 80 إلى الرتبة 88، فين غادين؟ (تنقولو غادي نحاربو، واش غادي نحاربو بالهضرة؟)، وهذا التراجع يدل على أن المؤسسات الدولية لم تلمس إستراتيجية واضحة المعالم لمحاربة الفساد، إذن المحاربة غادي تبقى كلام في كلام وإذن غادي نبقاو نهضرو حتى الصباح على المحاربة وشي محاربة ما غادي تكون.

السيد الرئيس،

إن أي دستور محميا بلغ من الكمال، والكمال لله، فإنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لقيام مؤسسات ديمقراطية، تتطلب إصلاحات وتأهيلات سياسيين، ينهض بها كل الفاعلين لتحقيق طموح جماعي، ألا وهو النهوض بالتنمية وتوفير أسباب العيش الكريم للمواطن، هذا يعني أن التوافق بين الفاعلين السياسيين يبقى أساسيا وضروريا، فلا بد من تحقيق

تفانم مستوى التضخم وغدا الفلوس ما غتبقى عندها قيمة إذا امشينا هكذا، مع ما لذلك من انعكاس على الأسعار، ومن سيتأثر من ارتفاع الأسعار، هل هم أولئك الذين صنفوا من المغاربة في سلم الثراء العالمي أم أبناء الشعب المغربي؟

وقبل الختام، نطالب الحكومة باتساع صدرها لانتقاداتنا وتنبهاتنا وأن تتقبل اقتراحاتنا بالجدية اللازمة وبدون مزايدات.

لماذا هذه الحكومة ترفض بعدما التزم رئيس الحكومة داخل هذه القاعة بإنجاح مخطط المغرب الأخضر وبدعم الفلاح ودراسة إمكانية إنصافه وإعفائه من ديون القرض الفلاحي، قالوا غادي يدرسوا، وقال لك هو غادي يدير واحد المجموعة ديال التحفيز للفلاحة، إخواني الأعراف كانت صدمتنا كبيرة عندما رفضت الحكومة تعديلين لفائدة الفلاح المغربي:

الأول يقضي بتحديد إعفاء القطاع الفلاحي من الضرائب، لأن كان المرتقب يكون 2013، احنا تنقولوهم إلى 2015، اعلاش؟ خاص تكون استشارة شعبية في الموضوع، وتقولو للمغاربة كاملين .. وكشفي يشارك، وناخذو قرار.

ثانيا، التمسنا من الحكومة إجراء جزئيا لإعفاء الفلاح المغربي من الديون المترتبة عن مياه السقي، وهذا إجراء لن يكلف الحكومة تحملات إضافية على غرار الإجراء الخاص بإلغاء فوائد التأخير عن الضرائب. وإن كان هاذ الإجراء كون تدار ما كان غادي يدير والو، اعلاش؟ لأن السيد رئيس الحكومة بعد ما جاء قال لك راني أعطيت للفلاحة اللي تضرروا من الجريحة وخاطب السيد وزير الفلاحة وقال له ياك كنت موجد لهم القدر والقد من مليار، ودابا إلى كنت موجد ذوك الفلوس وما اعطيتهم لهم وطاحت الشتا، وهاذوك اللي تحرق لهم القصب راه كانوا تيسقيو القصب، أعفيوهم من الماء، هذا راه إشكال، هذه ازدواجية، اعلاش ما تعفيوهمش باش يعاودوا يتنفسوا وعاود يخدموا وينفخوا البلاد؟

إن الحكومة تغيب لديها الحكامة القانونية، لأن هذا الإعفاء.. وهاذ الإعفاء اللي دابا تدار، والي درتو تم بأوار رئيس الحكومة ولم يخضع للمقتضيات القانونية، هناك اللي قتلو ديال الضرائب، اعلاش؟ لأنه أنا بعض الإخوان أش قالوا لي؟ قال لك أودي أشحال هذا ابدأو تيديروا الصلح الضريبي، هاذ المسائل كانت هكذا، وأنا عندي حالات أنه كل الإخوان اللي داروا الصلح الضريبي، حيدوا لهم كاملين قبل ما ناخذو هاذ الإجراء هنا في البرلمان.

والمثال الثاني يتعلق بالاقطاع من المنبع الذي كرسته المدونة العامة للضرائب وفي جلسة داخلة البرلمان.. أي رئيس الحكومة، أتما شفتو ذيك المرة ملي كانت الهضرة على هاذ الشي ديال المنبع وملي امشي للتلفزيون، أشنو قال؟ قال للوزير، وخاطب السي الأزمي وقال له آسيدي ما باقيش تقطعوا من المنبع، إذن هاذ السيد هذا تخلى على مسطرة الحجز، راه كين مسطرة. إذن كنا نهضرو على التعليمات ولى يعطي التعليمات، هاذ الشي

يحدث وكالة وطنية لتدبير المقدرات الوطنية والثروات التي هي ملك لكل المغاربة بطريقة شفافة دون قيل أو قال أو استغلال مغلوط وشعارات جوفاء (وكما تقول السي ابن كيران نبقاو دائما نعاودو هاذ الهضرة، حتى أنا نعاودها، ديروا وكالة اللي فيها كل هاذ مسائل الربيع وهنيونا).

السيد الرئيس، دائما رئيس الحكومة في جميع أحواله وفي جميع المناسبات يعتمد تكرر عباراته وكلماته، أنا اليوم أكرر وأقول له باراكاً ثم باراكاً من المزايدات وسياسة شد الحبل، الربيع راه ساهل قلنا باش نحاربوه، وذلك راه قلت لكم على أساس أنه تكون وكالة..والى بقينا هكذا غانبقو إلى ما لا نهاية.. أنهضرو على الربيع واللي بغى يهضر ساهل ما يقول. القوانين تتحد من هاذ المسائل.. كنا ننتظر أيضا تقليص النفقات الجبائية وتخفيف الضغط الضريبي على المقاول المغربية وتعزيز تنافسيتها. كنا ننتظر توسيع الحكومة بعقلانية مجال التضريب ليشمل القطاعات غير المهيكلة، وكنا ننتظر من الحكومة أيضا مصاحبة المقاول وتأهيلها عوض خنقتها واحتفاف سيولتها بإجراءات تعسفية للحجز عن حساباتها البنكية دون حق وفي غياب الشفافية.

السيد الرئيس، بالرجوع إلى نص القانون المالي، وفيما يتعلق بمضامينه، فإننا نذكر ونركز على اختيار الحكومة إلى تمويل الاقتصاد بالعجز، وأتم تعرفون مخاطر تصاعد حجم الدين الداخلي والخارجي، ووقع كلفتها ولو في إطار تدبير حيوي، فالموارد الذاتية بالكاد تكفي لتغطية نفقات التسيير ونفقات المقاصة. إن الأساسي من الاستثمار العمومي ضمنا يموم عن طريق الدين، إلا أننا ننبه الحكومة أن هذه المقاربة ستعزز مستوى العجز ليفضي -إلى لا قدر الله- إلى حالة اليونان. ولعل صندوق النقد الدولي قد حذر الحكومة إلى أن الخطوط الائتمانية لا يمكن استعمالها إلا في الحالات القصوى، وأنه يجب القيام بإصلاحات مالية أساسية، خصوصا على مستوى بنية الميزانية، التي لازالت تعيش تحت ضغط التسيير والموظفين والمقاصة.

وهذا ما يستدعي إصلاحات استعجالية وبتوافق وطني، أقول دائما "وتوافق وطني" لأن المداخل الذاتية المتوقعة في المشروع لا تتجاوز 177 مليار درهم، في حين مجموع كلفة الأجور يستنزف 88 مليار درهم والتجهيزات 36 مليار درهم ثم المقاصة 50 مليار درهم أي ما يقارب 193 مليار درهم بمعنى أن التسيير بمفرده يشكل عجزا يصل إلى 16 مليار درهم، وإذا ما أضفنا له نفقات الاستثمار 38 مليار درهم فإن العجز السنوي يفوق 55 مليار درهم أي نسبة 6% من الناتج الداخلي الخام.

السيد الرئيس، نحن لا نوزع الاتهامات المجانية للحكومة، بل نقدم واقعا مؤلما، إجراءاتكم في جزء منها تستهدف إقبال كاهل المواطنين العاديين ودعوني أقول لكم على سبيل الاستدلال على ذلك، اختيار مستوى العجز المتوقع ولو أنه في تحسن مقارنة مع السنتين السابقتين إلا أن من شأنه زيادة خطر

اسمحوا لي أن أبدي رؤية ورأي فريق التحالف الاشتراكي أمامكم إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لسنة 2013، للتعبير عن موقفنا ورأينا وتحليلنا لهذا المشروع.

بداية أريد أن نذكر بمنطلقاتنا والتزاماتنا كتيار سياسي وكفريق برلماني. المنطلق الأول هو كوننا جزء من الأغلبية التي تتحمل أعباء السلطة التنفيذية في وضعية جد صعبة، وهو منطلق يلزمنا، سياسيا وأخلاقيا، بدعم مشروع الحكومة الذي ساهمنا في بلورته عن طريق ممثلي حزبنا على المستوى الحكومي، و ساهمنا في تعديله وإغنائه وتطويره على المستوى البرلماني.

المنطلق الثاني كوننا جزء من مجلس المستشارين وبالتالي ممثلين للأمة، وطبيعة هذه التمثيلية مرتبطة بالمساهمة في ترسيخ وتعزيز أفكار ومبادئ الديمقراطية التشاركية، وتمثيل الجماعات الترابية و الفئات السوسو-مخمنية، مما يجعل من رأي مجلس المستشارين، ككل وبكل مكوناته مطلوب من الحكومة اعتباره .

المنطلق الثالث من كوننا ساهمنا في إعداد برنامج الحكومة وميثاق الأغلبية، والتساؤل حول مدى ارتباط المشروع الذي نحن بصدد مناقشته بهذا البرنامج، ومدى تجاوبه مع ميثاق الأغلبية.

المنطلق الرابع من كون قانون المالية أداة سياسية لتنفيذ السياسات العمومية وبرنامج الحكومة، لكنه ليس الوحيد بل يتكامل مع مبادرات وتدابير أخرى ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية، بادرت الحكومة إلى معالجتها وممارستها دون أن يكون لها ذكر في هذا المشروع.

وقبل أن أعرض عليكم السياق والإكراهات، وأملنا من هذا المشروع، أتوجه إلى الضمير الحي للمغاربة وإلى التمسك بالقيم المثلى ونزاهة الضمير، أليس فعلا من باب التغليب القول أن هذه الحكومة لم تقم بأي شيء؟

هذه الحكومة التي جاءت بعد عقود من التراكبات وفشل سياسات عديدة للحكومات السابقة، يكفي أن نتصدى إلى مقالع الفساد لتتقف في وجهها.

هذا التصدي لا بد أن يكون له قوة عنيفة الصادة، ولا بد لهذه القوة العنيفة أن تزيد في الفساد في مرحلة محاربه. الأمر يتطلب جرأة كبيرة من طرف الجميع، لأنه ورش صعب.

أليس من حقنا أن نتساءل هذه الحكومة التي واجهت هذه التراكبات دون تهرب، وقامت بتفكيكها من أجل إبراز ما هو إيجابي وما هو سلمي، للعمل بالإيجابي دون سلك مسطرة مطاردة الساحرات؟

أليس من الجدارة ومن نزاهة الضمير أن نقر للحكومة بأنها فعلت ووسعت مكانة المغرب ومصداقيته على المستوى الدولي، إفريقيا وعربيا ودوليا، وحافظت على التزامات المغرب، وطمأنت شركاء المغرب؟

فليس من الغرابة أن يكون المغرب اليوم يترأس مجلس الأمن، ويخلق ديناميكية لم يسبق لها مثيل في هذا المجال من موقع الدفاع عن مصالح

خطر على البلاد، وديروا لنا ذلك المسطرة يمكن لنا نمشيو فيها، من بعد عاود ثاني سولوه، قال له هاذوك الأولين غير حيث امشاو، شي حاجة تمشي ما غاديش تعاود تمشي، وما غيبقاوش يقطعوا من المنع، مزيان تقولوا هاذ الشئ، ولكن ديروا القوانين.

السيد الرئيس،

قراءتنا لمشروع قانون المالية الذي يجسد التكريس العملي والرقمي لتوجهات حكومتكم ونواياها المعلنة وغير المعلنة لنابع من هاجس أساسي ووحيد يحكم ويؤطر كل مواقف الحزب ديالنا وفريقنا بمجلسي البرلمان، ألا وهو الغيرة الصادقة على الوطن وخدمة مصالحه العليا وحماية استقراره ومقوماته والحرص على التجاوب مع تطورات وانتظارات كل مكوناته المجتمعية بعيدا عن الاعتبارات السياسية والحزبية والترابية.

السيد الرئيس،

دلينا على ذلك، فإن منطق الأغلبية العددية، وغادي نعاود قولها، التي يستعملها رئيس الحكومة ديكتاتورية أغلبية في مجلس النواب، لا نستحضره نحن كمستشارين داخل هذه الغرفة ونغلب منطق الوطنية على ما يميله التوقع ونستعمل معكم مبدأ دعه يفعل دعه يمر (وعليها ما صوتناش ضد الميزانية وما طاحتش).

السيد الرئيس،

إننا سنواصل مع باقي مكونات المعارضة، التي ندعوها بالمناسبة إلى توحيد الصفوف والرقى إلى العمل كمؤسسة وليس كفرك وأحزاب معارضة. سنواصل القيام بدورنا الدستوري وبواجبنا الوطني في تتبع تعاطي حكومتكم مع الشأن العام، سننقد بقوة، ونصح ونقترح البدائل بموضوعية، وبنارك وتؤيد بشجاعة وجرأة، وكل ذلك في احترام تام للمؤسسات وللنوازل والأخلاق السياسية النبيلة.

إن حكومتكم تتحمل مسؤولية تاريخية من أجل إنجاح التجربة المغربية الجديدة وكل تعثر أو انحراف أو فشل -لا قدر الله- سنؤدي ثمنه جميعا، سيؤدي ثمنه المغرب وتكاليفه ستكون جد مرتفعة وغير مقدور عليها بالنسبة للأجيال الحالية والمستقبلية.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن أن نتمنى لهذه الحكومة إلا النجاح والتوفيق. (ونصفق معكم).

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. الكلمة الآن لفريق التحالف الاشتراكي.

**المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

الإرادة الشعبية، وقواعد الديمقراطية في العمل السياسي، بعيدا عن التحكم، وعن المناورات السياسية التي لم تعد مجدية مع تطور الوعي السياسي لشعبنا، وعن صناعة خرائطه، ودعينا إلى احترام إرادة الشعب وإلى احترام طموحاته، والكف عن صناعة أحزاب وزعامات وهمية. المفروض أننا تجاوزنا هذه المرحلة، مرحلة الغموض والتميع، وأنا ننتقل إلى تنافس برامج ومشاريع سياسية واضحة ومعلن عنها، مشاريع تنفذ في أجواء سليمة وحسب ما يحدده الدستور الجديد، إن كانت مشاريع الأغلبية أو مشاريع تحمل بدائل وبرامج مضادة، تسوغها المعارضة، وتحكم إليها من أجل السبق في تحصين قواعد تداول.

إننا مع الأسف نلاحظ تزايد مظاهر نوع من الشعبوية، والمزايدات، والارتجال في العملية السياسية، وهو ما قد يعرقل نجاعة الحكامة السياسية، سواء لدى الأغلبية أو المعارضة. في ظل هذه الأجواء، هيأت الحكومة القانون المالي، الذي ناقشه اليوم، كتنقيد بين الحكومة والمجتمع، وتعاقد للتعاون مع السلطة التشريعية والبرلمانيين وكل الفاعلين داخل المجتمع وكل القوى الحية في البلاد. أيتها السيدات والسادة،

ونحن نناقش مشروع القانون المالي، لا بد كذلك أن نسجل قدرة الحكومة على تنشيط الحوار السياسي داخل قبة البرلمان الذي أعطته قيمة وأهمية، حوار حقيقي عبر عنه تجاوب الحكومة مع مقترحات التعديلات التي تقدمت بها الفرق البرلمانية، أغلبية ومعارضة، وتبنيها لعدد هام من هذه التعديلات، في إطار مقارنة تشاركية لإقرار قانون المالية.

إنها مقارنة نريدها أن تتعمق عبر قانون تنظيمي جديد للمالية، يجعل الحوار الحكومي/ البرلماني أكثر فائدة و قدرة على إغناء مشاريع قوانين المالية. وفي هذا الإطار، نسجل الجهود الكبير الذي بذلته الحكومة على مستوى إمداد البرلمان بوثائق وتقارير مصاحبة، وإن كان الزمن المتاح للمناقشة لا يسمح بدراسة عميقة لكل هذه الوثائق، وهو ما نتمنى أن يتجاوز القانون التنظيمي الجديد للمالية.

أيتها السيدات والسادة،

إننا أمام ميزانية إرادية وتفاوضية، إنه مشروع يعبر عن اختيار سياسي مرحلي، عبرت عنه الحكومة بالاختيار الثالث. فهي ليست ميزانية تقشفية، رغم صعوبة الوضعية الاقتصادية والمالية، دوليا ووطنيا. كما أنها ليست ميزانية إنفاقية قد تخلف أثارا وخيمة على مستقبل الاقتصاد الوطني، ولا هي ميزانية انتقالية لأنه سبقتها سنة كاملة لـ 2012، حيث تمررت فيها الحكومة من إعداد الميزانية الأولى، بدون شك ستوليها ميزانيات أقوى عندما ينتهي مشروع الإصلاح الكبير الذي يهيباً.. ويحضر فيها الهاجس الاجتماعي بوضوح، خاصة من خلال صناديق التضامن والتأسك الاجتماعي. إنه توجه ندعمه بقوة، لأننا نجد أن الانشغال بالفئات الاجتماعية الفقيرة والسير في اتجاه إعادة توزيع الثروات الوطنية لضمان حد أدنى من

بلادنا.

من السهل أن نقول أن الحكومة لم تمارس أي شيء، ولكن نظن أن الشعب المغربي ينتبع خطوات هذه الحكومة.

ليس الخطاب السياسي كفيما كان عنيقا أو شديدا هو عمل الحكومة وحده، يجب الذهاب إلى ما يفعله الوزراء يوميا، إلى ما يفعلونه من خلال.. هناك تأخير بالفعل في المشاريع لأن هذه مسألة صعبة وليست بسهولة، ولكن سيكون من الصعب أن بجرة قلم أن نقول عام كله ذهب بهتانا وظلما ولم تقم فيه الحكومة شيئا.

سيداتني، سادتي،

لسنا بحاجة إلى التذكير بالتحويلات العميقة التي عرفها المغرب، بتفاعل قوي ورزين مع ما عرفته المنطقة العربية من انتفاضات وثورات بسبب تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لشعوب المنطقة، وشعورها "بمكحة" كبيرة، قوية لما نالها من ظلم حكائهم، وسياسة الاستبداد والتحكم، واحتكار الحياة السياسية والاقتصادية، والإقصاء، وفرض أساليب ديمقراطية مشوهة ومشوهة.

لقد تعاملت بلادنا مع هذه التحويلات برزاعة وتعقل، أدى إلى وضع دستور توافقي أعاد هيكلة الدولة على أساس اللامركزية والجهوية الموسعة، فوسع من اختصاصات الحكومة، وعزز موقع السلطة التشريعية، كما أسس لسلطة قضائية مستقلة، ووضع أصول الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالتطور في ظل الملكية، نحو الملكية البرلمانية الحقيقية، بناء على قاعدة المسؤولية والمحاسبة.

وفي هذا السياق المتطور، واحتراما لإرادة الشعب، قررنا كحزب، بدون تردد، المشاركة في الحكومة الحالية للدفاع عن برنامجنا بتوافق مع المكونات الأخرى لتحالف الأغلبية، ومن أجل إنجاح مرحلة الإصلاحات وتطويرها وتقدمها، في اتجاه عقلنة التدبير الحكومي، وإرساء قواعد الحوار والنقد الخلاق.

كل ذلك من أجل إعطاء الوضعية الاجتماعية الأولوية، ولأوضاع الطبقات الشعبية الكادحة والمحرومين الأسبقية، لضمان خلق انسجام اجتماعي واسع، والدفع نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية والحد من الفوارق المالية والترايبية، مقتنعين بأن السبيل الوحيد هو محاربة الفساد واقتصاد الربح وهدم قلاعه وتفتيت مراكزه، ورفع الحجر والوصاية على المجتمع، من أجل خلق جو من التكافل واحترام المواطن وحرياته، وترسيخ المساواة بين الرجال والنساء في أفق المناصفة.

هذه الوثيقة التي هيئت في ظروف اقتصادية واجتماعية جد صعبة ومؤثرة، بارتباط مع الظرفية الاقتصادية العالمية وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني.

لقد نادينا، في حزب التقدم والاشتراكية، قبل هذه اللحظة المفصلية في تاريخ بلادنا السياسي إلى ضرورة إرساء حياة سياسية سليمة، وتحكيم

ونريد أن تأتينا الحكومة في السنة المقبلة بوثيقة تقييم للإعفاءات الضريبية، والنتائج المترتبة عنها ماليا واقتصاديا واجتماعيا، وكذلك إلى تقديم تقارير حول ظروف إنجاز وتنفيذ جميع عمليات الخصخصة التي عرفها المغرب منذ سنة 1999 إلى سنة 2011، وتقييم مدى مساهمتها في هيكلة وتقوية الاقتصاد الوطني، وجدواها ومردوديتها، وإيجابياتها وإخفاقاتها.

كما نؤكد على ضرورة أخذ ورش الجهوية بعين الاعتبار في التوزيع الجهوي للاستثمار، حيث لا نرى في المشروع الحالي مؤشرات على هذا المستوى بقدر كاف، بل وجدنا أن جهات محدودة تستحوذ على النصيب الأكبر من اعتمادات الاستثمار، وجهات توقف فيها الاستثمار العمومي بشكل كامل.

كما ندعو الحكومة إلى اتخاذ مبادرات ومساطر جديدة بخصوص تنفيذ المشاريع الاستثمارية لتجاوز التأخر وضعف نسبة الإنجاز، والعمل على رفع هذه النسبة إلى ما لا يقل عن 80% على الأقل.

ندعو الحكومة، كذلك، إلى مراجعة توجهات وأهداف مخطط المغرب الأخضر، وربطه بالأمن الغذائي بالدرجة الأولى، بالنظر إلى الصعوبات التي يمكن أن نواجهها مستقبلا بخصوص توفير المواد الغذائية الأساسية.

وفي الأخير، لا بد أن نؤكد على أولوية محاربة الفساد واقتصاد الربيع. ونحن نسجل المبادرات والتدابير الحكومية بهذا الخصوص، خاصة ما يتعلق باعتماد دفاتر التحملات، وإرادة مراجعة مساطر الصفقات العمومية، وترشيد النفقات. لا بد من دعم هذا التوجه بالمرور إلى الفعل، فالفساد والريع ينخر جسم الدولة على كل المستويات، وغير محصور في الرخص بكل أشكالها، بل يشمل مجالات متعددة لا بد أن تشملها سياسة محاربة الفساد والريع وتخليق الحياة العامة، لأن الفساد وليد العلاقة بين السلطة والمال، ما دامت الديمقراطية لم تستطع أن تفصل في هذه العلاقة، فسيفتي الفساد منتشرا.

وعلى الحكومة، كذلك، أن تتجاوز الترددات والانتظارات على مستوى الشروع في بعض الإصلاحات الكبرى، مثل إصلاح صندوق المقاصة، وصناديق التقاعد، والقضاء والإدارة والنظام الجبائي...

لقد تأخرنا كثيرا بسبب الانتظارات والتزدد، وقد آن الأوان، مع حكومة سياسية بصلاحيات دستورية واضحة وسند شعبي قوي، وبكفاءات وطنية مخصصة لقضايا الوطن والشعب، آن الأوان أن يبدأ حيل جديد من الإصلاحات الكبرى التي انتظرناها منذ زمان، وانتظرها شعبنا عقودا من الزمان.

إن الرهن هذه المرة في إنجاز مسلسل الانتقال الديمقراطي الحقيقي، وقطع الطريق أمام كل من ساهم في إفشال المسلسل الديمقراطي الأول.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

تلكم بعض المواقف والآراء والمقترحات التي ارتأينا المساهمة بها لإغناء

العدالة الاجتماعية، هو من صميم هويتنا الفكرية والسياسية. ومهما تكن درجة تأثير هذه الصناديق وبرامج أخرى مشابهة، فإن الحكومة تعبر عن توجهها الاجتماعي، ونأمل أن تستمر في هذا الأفق من خلال إصلاح عميق لصندوق المقاصة، وهو ما وعدت به، ليقوم بدوره التضامني بنجاحة.

ونسجل ضمن هذا الانشغال، ما تم رصده للعالم القروي، وما تقوم به الحكومة من إصلاح لقطاع الصحة لتوفير الخدمات الصحية ذات جودة لكل الشعب، وإرادة إصلاح قطاع التعليم كما ونوعا، وحضور هاجس الجودة ورد الاعتبار للمدرسة العمومية.

كما أن المشروع يتضمن تدابير ذات طبيعة اجتماعية في قطاع السكن، سواء من خلال دعم البرامج القائمة المتعلقة بمدن الصفيح والسكن الاجتماعي أو من خلال المنتج الجديد المتعلق بالفئات الوسطى، والاهتمام بوضعية المدن العتيقة.

وحتى تتمكن الحكومة من السير قدما في هذا التوجه الاجتماعي، فإنها بحاجة إلى موارد مالية، وهو ما يقتضي مراجعة شاملة للسياسة الجبائية حتى تساهم الفئات الغنية في المجهود الوطني. ونذكر بالخصوص ضرورة تضريب الفلاحة التجارية، ومواد الترف، وتخفيف العبء الضريبي على الفئات الضعيفة، فينبغي أخذ الموارد حيث توجد، وبوفرة.

وبهذا الخصوص، فإننا ندعو إلى وقف ما نعتبره "هدايا جبائية" التي استفادت منها فئة منذ زمن قديم، ووصل الوقت لمراجعة هذا الوضع غير السليم.. التي تتم على شكل دعم أو إعفاءات أو تسهيلات، دون ربطها بالمردودية. لا بد من وقفة لتقييم نتائج هذه "الهدايا"، وما فائدتها للاقتصاد والمجتمع، ليتم الاحتفاظ بالإعفاءات ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، وإلغاء الدعم والتسهيلات ذات الطابع الربيعي والمكلفة، عمليا، لخزينة الدولة دون جدوى.

ونلمس في المشروع مقارنة جديدة للاستثمار من خلال مفهوم جديد للاستثمارات العمومية، وربطها بالمردودية من جهة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى. ورغم صعوبة الوضعية الاقتصادية فإن مجهود الاستثمار العمومي مستمر، رغم انخفاضه النسبي في هذا المشروع مقارنة مع ميزانية السنة الجارية، فالأوراش الكبرى المهيكلية مستمرة، بل ويتم دعمها بأوراش جديدة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إن دعمنا للمشروع لا يعني أنه يحقق طموحاتنا، بل وحتى طموحات الحكومة نفسها. وحرصا على تطوير أداء الحكومة لتكون أكثر جدارة بالثقة والمساندة الشعبية، فإن لدينا بعض المقترحات التي نأمل أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار عند إعدادها لمشروع الميزانية المقبل، وهي ميزانية نريدها أن تكون ميزانية الإقلاع، ونعتبر أن المشروع الحالي يتضمن مبادرات تهيئ لذلك.

مالية للقطاعات الاجتماعية والإنتاجية والإدارية، ومدى نجاعة الاستثمارات العمومية والتوزيع المجالي والجهوي للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، وذلك من خلال المحاور الكبرى التالية:

المحور الأول: مشروع قانون المالية والمحيط الدولي والوطني والجهوي؛  
المحور الثاني: مشروع قانون المالية لسنة 2013 وتوجهات البرنامج الحكومي؛

المحور الثالث: مشروع قانون المالية وتمويل الاقتصاد الوطني؛  
المحور الرابع: مشروع قانون المالية والاستثمارات العمومية على المستوى المجالي والجهوي؛

المحور الخامس: مشروع قانون المالية ونتائج الحوار الاجتماعي.

### أولا، مشروع قانون المالية والمحيط الدولي والجهوي والوطني:

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2013 في ظل استمرار الأزمة العالمية البنوية، وارتفاع أسعار الطاقة وانحصار المبادلات، مما يؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال الانعكاس السلبي على التوازنات، سواء الخارجية حيث تدهور العجز التجاري والذي بلغ 22,8% من الناتج الداخلي الخام، أو الداخلية نتيجة تقادم عجز الميزانية من جراء نفقات المقاصة والتي وصلت أو ستصل إلى ما يفوق 58 مليار درهم في نهاية سنة 2012.

أما على المستوى الجهوي، وخاصة بعد الانتفاضات الشعبية والشبابية والتي أطاحت بالعديد من الأنظمة الديكتاتورية، حيث برزت من خلال المطالب التي طرحت ضد الاستبداد والفساد بالعديد من الدول العربية، غير أن هذا الوضع يثير لدينا عدة مخاوف وقلق من جراء ترجيح التوجه المحافظ والماضوي في إدارة السلطة والذي يغذي الثقافة والممارسة الانتهازية على حساب التوجه الديمقراطي الحداثي.

أما على المستوى الوطني، وبالرغم من اجتياز بلادنا لهذه المرحلة العصبية بأقل الخسائر والاستجابة لمطالب الشباب المغربي وقواه الوطنية والديمقراطية بإقرار دستور جديد، يراعي فصل وتوازن السلط ويؤسس لثقافة المساءلة والديمقراطية التشاركية وإرساء مؤسسات الحكامة الجيدة وإقرار المساواة واحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتخليق الحياة العامة وعدم الإفلات من العقاب والمحاسبة، إلا أن حركة التغيير والإصلاحات الهيكلية لازالت تعرف بطئا شديدا.

وفي ظل هذا السياق المعقد والعديد من الإكراهات، يتم اليوم تدبير الشأن العام من طرف ائتلاف حكومي غير قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المطروحة على بلادنا.

إننا اليوم أمام وضع سياسي يضرب المكتسبات التي حققها المغرب منذ حكومة التناوب، فالحكومة غير قادرة سياسيا على إخراج مضامين الإصلاحات الدستورية إلى حيز الوجود، في حين أن هذه الإصلاحات

هذا النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2013، مؤكداً، مرة أخرى، على دعمنا لهذا المشروع المعبر عن اختيارات وتوجهات إصلاحية دافعنا عنها منذ سنين، داخل البرلمان وخارجه. إنه توجه يستجيب لمطامح الشعب المغربي، وبالخصوص الطبقات المحرومة. وشكراً لكم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم. الكلمة للفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية.

### المستشار السيد محمد دعيدة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

يكتسي مشروع قانون المالية لسنة 2013 أهمية خاصة، باعتباره أول مشروع قانون مالي من إنتاج الحكومة الحالية 100%، بالرغم مما يطبع عمل الحكومة من استمرارية في منجز إعداد مشروع القانون المالي، والاستناد على نفس الفرضيات والمرجعيات والاختيارات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، وما يواكبه ويصاحبه من استمرار للعديد من الاختلالات الهيكلية، والتي يمكن إجمالها في:

- إصلاح منظومة العدالة واستقلالية القضاء؛

- تحديث وعقلنة تدبير الإدارة؛

- إصلاح المالية العمومية والقانون التنظيمي للمالية؛

- استمرار الفساد الإداري والمالي واتساع رقعة الارتشاء والرشوة، وضعف حكمة المنشآت والمؤسسات العمومية؛

- البطء في تنزيل الديمقراطية التشاركية للعديد من القوانين التنظيمية المرتبطة بعمل الحكومة وبمشاريع قوانين المالية، طبقاً لمقتضيات الفصل 75؛

- إرساء هيئات الحكامة والمناصفة والمساواة، وإشراك المجتمع المدني في تفعيل ومراقبة السياسات العمومية وفق ما ينص عليه الدستور في فصوله 14، 15 و136.

إلى غير ذلك من الإجراءات العملية والمؤسسية للمساهمة في التغيير الذي يطمح إليه الشعب المغربي، لإرساء أسس الانتقال الديمقراطي.

إن مشروع قانون المالية ليس فقط أرقاماً وميزانيات قطاعية ومداخل جباية وضريبية، بل هو أداة أساسية لترجمة التوجهات السياسية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والنموذج التنموي للحكومة الحالية، ومدى الالتزام الفعلي بالتوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي.

وعلى هذا الأساس، سنناقش ونسائل السياسة الحكومية من خلال قانون مشروع المالية 2013 وما تضمنه من إجراءات وتدابير ومخصصات

وضبط عجز الميزانية في 2% وتخفيض البطالة إلى 8 في أفق 2016، والرفع من معدلات الادخار والاستثمار مع ضبط عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات.

وإذا كانت هذه بعض الالتزامات المعلنة من طرف الحكومة أثناء تنصيبها من طرف البرلمان، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2013 يحدد لنفسه نسبة نمو لا تتجاوز 4,5%، هذا مع العلم أن نسبة النمو خلال هذه السنة 2012 لم تتجاوز 2,6%.

أما بخصوص نسبة العجز الذي حددها البرنامج الحكومي في 2%، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2013 يبشرنا بنسبة عجز في 4,8% والتي وصلت خلال 2012 إلى 6,8% حسب المعلومات المتوفرة.

أما فيما يخص مقولة نمو منتج لفرص الشغل ومواجحة معضلة البطالة، خاصة في صفوف الشباب الحاملين للدبلومات العليا، فإن كل الدراسات الداخلية أو المنجزة من طرف المؤسسات الدولية تؤكد أن تشغيل العاطلين والوافدين الجدد على سوق الشغل يتطلب تحقيق معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بنسبة 7,5% بالنسبة لصندوق النقد الدولي بدل 4,5% المتوسط نمو مسجل خلال العشر السنوات الأخيرة.

كما أن الدراسة المنجزة من طرف مديرية الدراسات والتوقعات المالية بوزارة الاقتصاد والمالية، تشير إلى أن معدل السكان في سن العمل سيرفع ارتفاعا بنسبة 1,8% في المتوسط خلال العشر سنوات المقبلة، وهو ما يعني ولوج حوالي 260 ألف شخص لسوق الشغل، و باعتبار العدد الحالي للعاطلين عن العمل، ينبغي للاقتصاد الوطني خلق ما معدله 300 ألف فرصة عمل في السنة، وهو معدل يفوق ما يتم خلقه حاليا أي 153 ألف منصب شغل سنويا.

ومن المؤكد أن يولد هذا التطور الجديد للتكوين الديمغرافي ضغطا متزايدا على سوق العمل، مما يتطلب تحقيق معدل نمو يفوق 6% سنويا من أجل توفير فرص عمل جديدة واستيعاب مخزون العاطلين على العمل والداخلين الجدد إلى سوق الشغل، وهو ما لا توفره نسبة النمو المعلن عنها من طرف الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2013.

وبذلك، فالخطاب عن نمو منتج لفرص الشغل فيه الكثير من الديماغوجية، أكثر من الواقعية السياسية لمواجهة معضلة البطالة ببلادنا بإجراءات ملموسة، أولها إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني ووضع برنامج من أجل العمل الملائم واحترام الالتزامات الدولية والشفافية ومقتضيات مدونة الشغل في أفق إقرار ميثاق اجتماعي جديد بين مختلف مكونات الإنتاج وتشجيع الاستثمار المنتج لفرص الشغل، خاصة في المجال الصناعي وتطوير البحث العلمي.

- على مستوى السياسة الإرادية لدعم الاستثمار العمومي والتوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية:

تعد مكسبا هاما وتقدم أجوبة على المطالب العادلة والمشروعة للحراك الشعبي والشبابي بالمغرب، في أفق تطوير الممارسة والمنظومة السياسية ببلادنا وإحداث القطيعة مع سياسة التحكم والسلطوية وإطلاق دينامية الانتقال الديمقراطي نحو الملكية البرلمانية.

إن ما نستشعره اليوم هو التراجع على المنجزات والمكتسبات الاقتصادية، والتي تهم الرفع من معدل النمو ومخارية البطالة وعجز ميزانية الدولة والحد من مستوى المديونية الخارجية والداخلية والتي تقارب اليوم 569 مليار درهم، أي ما يفوق 57,3% من الناتج الداخلي الخام، وهذه النسبة مرجحة للارتفاع في ظل التوجهات الاقتصادية للحكومة الحالية، بالإضافة إلى ذلك عجز الحسابات الخارجية ووضعيات المنشآت والمؤسسات العمومية التي استمرت مديونيتها في الارتفاع منذ سنة 2005 بمعدل سنوي بلغ 10%.

وأمام تلك وتباطؤ الحكومة بخصوص العديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الشأن بالنسبة لصندوق المقاصة وصناديق التقاعد ومباشرة الإجراءات العملية لمحاربة الفقر والتمايز في التوزيع ومستلزمات الاستجابة للمطالب الاجتماعية ووضع أسس تميم الاقتصاد الوطني، وتنوع النسيج الإنتاجي وخلق فرص الشغل والسهر على التوزيع العادل لثمار النمو، إن على المستوى المجالي أو الفئوي، وتعميق وتطوير المسار الديمقراطي وترجمته إلى إجراءات تخدم العدالة الاجتماعية والمجالية والحقوق الاقتصادية للطبقة العاملة وعموم فئات الشعب المغربي.

إننا نعيش اليوم إعادة إنتاج السلطوية بكل ما تحمله من ظواهر فرعية، تبتدئ من خلال مسلسل توسيع الهوة بين النصوص والممارسات، بين البنيات والوظائف، بين التشريعات والتصرفات، بين الكلمات والأشياء، بين الأشخاص والأدوار، ومظاهر إعادة إنتاج السلطوية من ثنايا الدستور الجديد عديدة ومتعددة لا يسمح المجال لسردها.

### المحور الثاني: مشروع قانون المالية والبرنامج الحكومي.

يعتبر قانون المالية أداة إجرائية لتنفيذ السياسة العمومية في مختلف المجالات، وذلك بهدف بلوغ الأهداف التي سطرتها الحكومة في البرنامج التعاقدية مع كل من البرلمان والمجتمع والدولة.

فإلى أي حد يمكن اعتبار مشروع قانون المالية لسنة 2013 يستجيب إلى بناء مجتمع متوازن ومتناسك، مستقر ومتضامن، مزدهر، يضمن العيش الكريم للمواطنين والمواطنين، ويحقق الرعاية الخاصة للمغاربة المقيمين بالخارج وإعادة التوزيع العادل بين الجهات على مختلف المستويات، والتي يمكن إجمالها في:

أولا، معدل النمو الاقتصادي ومعضلة التشغيل:

حدد البرنامج الحكومي، والذي نالت الحكومة على أساسه على ثقة البرلمان، نسبة نمو في 5,5% خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016،

24%؛

- قطاعات الطاقة والمعادن: نسبة الإنجاز 21,6%؛

- الفلاحة والصيد البحري: نسبة الإنجاز 4,2%؛

- قطاع النقل: نسبة الإنجاز 7,7%؛

- القطاع المالي: نسبة الإنجاز 3,6%؛

- القطاع السياحي: نسبة الإنجاز 0,9%؛

- القطاعات الأخرى: 1,5%.

هاذ في التقرير ديلكم نتاع المؤسسات العمومية، ما جنبناش شي حاجة من عندنا، هاذ الشي اتما اللي عاطينو لنا، وزارة المالية. وهذا ما يفسر ضعف نجاعة ومحدودية ومردودية الاستثمارات العمومية.

### البعد الاجتماعي لمشروع قانون المالية 2013:

يمثل تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية البشرية وتقليص الفوارق أولوية كبرى في البرنامج الاجتماعي للحكومة، من خلال تقوية وتعزيز السياسات والخدمات الاجتماعية وتطوير الاستفادة وتيسير الولوج إليها، واستهداف مختلف الفئات الاجتماعية بسياسات تهدف إلى إدماج الأفراد والفئات والجهات في الدورة التنموية الوطنية، فهل يستجيب مشروع قانون المالية لسنة 2013 لهذه القضايا؟

#### 1- على مستوى التعليم:

حدد البرنامج الحكومي عدة أهداف بخصوص المسألة التعليمية، نذكر منها:

- إعادة الثقة في المدرسة العمومية؛

- تفعيل المجلس الأعلى للتربية والبحث العلمي في أقرب الآجال الممكنة؛

- تعبئة الطاقات البشرية والوسائل المادية واستعمالها بشكل أمثل.

غير أنه الملاحظ منذ مجيء الحكومة الحالية، لا يزداد المواطنين إلا فقدا للثقة في المدرسة العمومية، ووصلت التوترات داخل مختلف الفضاءات التربوية مستويات لم يسبق لها مثيل (احتجاج المدرء والطاقم الإداري لأول مرة في تاريخ المدرسة العمومية).

المجلس الأعلى للتربية والبحث العلمي لا حديث عنه، فرما في أقرب الآجال الممكنة في فهم الزمن الحكومي لإرساء المجلس الأعلى والتكوين والبحث العلمي هو نهاية ولاية هذه الحكومة.

تعبئة الوسائل المادية بشكل واضح، تتمثل في تخفيض ميزانية وزارة التربية الوطنية بـ 0,13% سنة 2013، والاستعمال الأمثل يتجلى في عدم افتحاص مالي وإداري للبرنامج الاستعجالي للتعليم والذي بدد أكثر من 34 مليار درهم دون نتائج تذكر على مستوى جودة التعليم والبنيات التحتية وتحقيق مختلف الأهداف التي تم الإعلان عنها.

الملاحظة الأولى: هو تراجع حجم الاستثمارات العمومية من 188 مليار درهم سنة 2012 إلى 180 مليار درهم سنة 2013، أي بنسبة التراجع تعادل 4,26%.

الملاحظة الثانية: التوزيع غير العادل واللامتكافئ للاستثمارات العمومية على المستوى الجهوي والمجالي، فإذا كانت حصة الرباط زمور زعير وحصة المار البيضاء تستحوذان هما الاثنتين على 32,89% من مجموع الاستثمارات العمومية خلال سنوات 2008-2010، فإن حجم الاستثمارات العمومية بخصوص حصة تازة الحسيمة تاوانات لم تتجاوز 3,27% من 2008 حتى 2010، وحصة مكناس تافيلالت 3,03%، وحصة العيون بوجدور الساقية الحمراء 2,79%، وحصة الغرب شراردة بني حسن 2,07%، وحصة تادلة أزيلال 1,57%، وحصة واد الذهب الكوبيرة 0,52%.

يتضح من خلال هذه المعطيات مدى التفاوت بين الجهات والتوزيع غير العادل للاستثمارات العمومية.

ولقد كشفت دراسة الدينامية الاجتماعية والاقتصادية الجهوية عن اتساع الاختلالات بين الجهات، وهو ما ينعكس على قدرتها التنافسية، لذلك للحكومة مطالبة بتطبيق سياسة جهوية متكاملة، قادرة على الحد من هذه الاختلالات ووضع أسس تحقيق تنمية مستدامة مرتكزة على منطق إنشاء أقطاب متخصصة من خلال إبراز فعالية النظم الإنتاجية في كل فضاء.

لقد فتح المغرب خلال السنوات الأخيرة ورشا كبيرا للإصلاحات، يهدف إلى تحسين مناخه الاقتصادي والاجتماعية، إلا أن مرافقة هذه الإصلاحات تفرض على بلادنا اعتماد أشكال جديدة من الحكامة، تتلاءم والأوراش المفتوحة المرتكزة على تدير القرب، والتي تعتبر أن فعالية الحكامة ترتبط إجمالا بأخذ الحاجيات الحقيقية للسكان بعين الاعتبار، فاعتماد الطابع المجالي والترابي في إقرار السياسات العمومية يشكل حجر الزاوية وتحديث وعقلنة العمل العمومي، فالنموذج المعتمد من طرف المغرب والمبني على ازدواجية اللامركزية واللامركزية، لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية إلا باعتماد المقاربة التعاقدية والتي دون شك تشكل تحولا حقيقيا للإدارات بهدف الانتقال من علاقات مؤسسية هرمية إلى علاقات تفاوضية وتعاقدية، ويعتبر التعاقد ذا أثر إيجابي بالنسبة للدولة سياسيا وماليا.

فمشروع قانون المالية لسنة 2013 لا يندرج للأسف في هذا السياق، كما نلاحظ أيضا ضعف إنجازات الاستثمارات العمومية، فالمعطيات المتوفرة والمتعلقة بنهاية سنة 2011، تبين أن معدل إنجازات الاستثمارات العمومية لم تتجاوز 60%، ويرتكز التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات على المجالات التالية (المجال/نسبة الإنجاز):

- ميدان البنيات التحتية: نسبة الإنجاز 36,3%؛

- القطاعات الاجتماعية كالسكن والتعمير والتنمية الترابية: نسبة الإنجاز

غشت 2012: 17,6% من الفئة المستهدفة، أي 1,5 مليون مستفيد من أصل 8,5 مليون مستهدف.

- صندوق التماسك الاجتماعي:

إذا كان مبدأ التضامن مسألة أساسية وضرورية، بل هي جزء من ثقافة المجتمع المغربي وتقاليدته، فإن آليات تمويل هذا الصندوق تطرح لنا العديد من الملاحظات:

أولها، أن المواطنين الأقل هشاشة يتضامون مع الأسر الأكثر فقرا، وبدل أن تلجأ الحكومة إلى حلول جذرية بإقرار الضريبة على الثروة أو على الأقل فرض الضريبة على الكماليات (les produits de luxe)، تلجأ للحلول السهلة وإقرار ضريبة على الدخل الصافي للأشخاص الذاتيين الذين يساوي أو يفوق دخلهم 300 ألف درهم، في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة في إعفاء الفلاحين الكبار وتشجيع المنعشين العقاريين الذين استفادوا من 17,4% من النفقات الجبائية برسم سنة 2012 للقطاع العقاري 6,31 مليار درهم، بالإضافة إلى النفقات الجبائية المرتبطة بالإعفاء من جميع الضرائب والرسوم لفائدة برامج السكن الاجتماعي الجاري تنفيذها والتي بلغت 2,55 مليار درهم، وهو ما يعني أن هذا القطاع استفاد من ما مجموعه 8,86 مليار درهم سنة 2012 فقط.

فالحكومة التي تسعى إلى دعم الطبقة الوسطى من خلال بعض الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية، نرى أنها تتحمل كاهل هذه الطبقة من جراء فرض ضريبة إضافية من أجل التضامن لمدة 3 سنوات، وهو ما يعني أن الحكومة تدبر فقط زمنها السياسي ولا تملك رؤية إستراتيجية للتضامن.

كما أن السكن الاجتماعي والمحدد في 140 ألف درهم سيعرف ارتفاعا في ثمن الكلفة، من جراء الرسوم الضريبية الجديدة التي أتى بها مشروع القانون المالية لسنة 2013 بخصوص الرسم المفروض على الرمال والحديد. كما نستغرب كيف يمكن اعتبار بعض الإجراءات دعما للطبقة الوسطى، للاستفادة مثلا من التخفيض الخاص بالأدوية أو الولوج إلى التمويل بخصوص مشاريع للسكن، مما يفيد أن خطابكم بخصوص دعم الطبقة الوسطى فيه كثير من الديماغوجية.

#### المحور الثالث: مشروع قانون المالية وتمويل الاقتصاد الوطني.

الملاحظة الأساسية، في هذا الإطار هي كون ميزانية الدولة تمولها الضرائب والديون، حيث تبلغ الموارد الإجمالية لميزانية الدولة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2013 ما قدره 345,91 مليار درهم موزعة على الشكل التالي:

الميزانية العامة 283,50 مليار درهم، أي ما يشكل 82% من الموارد، إذ تشكل الضرائب المصدر الأول لموارد الدولة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2013 بنسبة 63,45، وتمثل منها الضرائب المباشرة وغير المباشرة

كذلك نلاحظ أن مشروع قانون المالية لسنة 2013، لم يعط العديد من القطاعات الاجتماعية ما تستحقه، والتي لها أهمية قصوى في مجال التنمية والتثقيف والإنتاجية، حيث تم تخفيض كل من ميزانية وزارة الشباب والرياضة بنسبة 21,21%، ميزانية وزارة التشغيل والتكوين المهني بنسبة 15,22%، ميزانية وزارة الثقافة بنسبة 0,15%.

وهكذا يتضح البعد الاجتماعي لمشروع قانون المالية لسنة 2013.

2- على مستوى البنيات التحتية:

تقليل ميزانية وزارة التجهيز والنقل بنسبة 0,23%.

3- على مستوى القطاعات الإدارية:

تقليل ميزانية الوزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج بنسبة 10,69%، وهو مقياس الاهتمام الذي توليه الحكومة لمغاربة العالم.

4- على مستوى الصحة:

بالرغم من الرفع الطفيف من المخصصات المالية لقطاع الصحة بنسبة 4,14% أي من 11,88 مليار درهم سنة 2012 إلى 12,37 مليار درهم سنة 2013، فإن قطاع الصحة لا يشكو فقط من قلة الإمكانيات المالية، بل من سوء توزيع البنيات الصحية والموارد البشرية والاختلالات الكبرى بين المراكز الحضرية والقروية والمناطق النائية، مما يحول شعار الولوج العادل للخدمات الصحية إلى مجرد كلام.

فنسبة التأطير الطبي لا تتجاوز طبيب لكل 1630 نسمة وممرض لكل 1109 نسمة، ويبلغ العجز فيما يخص الموارد البشرية بقطاع الصحة العمومية 6000 طبيب و9000 ممرض.

ولقد صنف المنظمة العالمية للصحة المغرب ضمن 57 بلدا في العالم التي تعيش خصا حادا لمقدي العلاجات، حيث يوجد المغرب تحت العتبة الحرجة المحددة في 2,3 من المهنيين لكل 1000 ساكن.

كما أن هناك غيابا تاما للبنات الصحية الخصوصية بالجمال القروي، إذ تتركز بالجمال الحضري 87% من الصيدليات وأزيد من 96 من عيادات الفحص الطبي الموجودة على الصعيد الوطني.

كما أن أكثر من نصف المؤسسات الاستشفائية ومؤسسات تشخيص الأمراض هي بجهتي النار البيضاء والرباط سلا زمر زعير، 44% من الطاقة الإيوائية للمصحات الخاصة و56% من عيادات الفحص بالأشعة و57% من مختبرات التحاليل الطبية و53% من عيادات طب الأسنان، وبالنظر إلى تدني نسبة التغطية الصحية للسكان 17%، تساهم الأداءات المباشرة للأسر بشكل كبير في تمويل الصحة، وتصل هذه المساهمة في النفقات الصحية إلى 64,3% حسب الحسابات الوطنية للصحة سنة 2006.

فعن أي لوج عادل بين الأفراد والجهات تتحدثون أمام هذه الأرقام والمعطيات الرسمية؟

كما أن محدودية نظام المساعدة الطبية (راميد) والذي لم يتجاوز إلى غاية

التي تمثل 52% من الديون العمومية الخارجية.

يعود هذا التضخم الكبير لحجم المديونية بشكل أساسي إلى تقلص الإيرادات المالية بالعملة الصعبة، بسبب الأزمة الرأسمالية العالمية، حيث تقلص الطلب على واردات المغرب الرئيسية وتراجع أسعارها، وزادت قيمة صادراته الأساسية (مواد الطاقة، المواد الغذائية... إلخ)، ثم ارتفاع نسبة الفوائد في الأسواق المالية العالمية، علاوة على تهريب الرساميل ونهب المال العام.

ولما طرح الفريق الفيدرالي في السنة المنصرمة الضريبة على الثروة وتضريب الفلاحة التصديرية والعصرية والحد من الإعفاءات الجبائية والتي ليس لها طابع اجتماعي، كان رد الحكومة هو أن هذه الضرائب سيكون من شأنها تهريب رؤوس الأموال، غير أن ترحيل الثروات يتم عبر عدة أشكال، نذكر منها:

عبر التبادل اللامتكافئ، لقد ارتكزت جميع سياسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي طبقتها الدولة المغربية منذ بداية برامج التقويم الهيكلي في أوائل الثمانينات على التصدير والغاء الحواجز أمام دخول السلع والرساميل الأجنبية، لتحفيز النشاط الاقتصادي وتمتية مصادر العملة الصعبة.

لكن الحصيصة العملية أثبتت الفشل الذريع لهذه السياسات، وعمقت الأزمة الرأسمالية العالمية بجلاء مآزقها، وهذا ما يكشف عنه تطور الميزان التجاري الذي بدأ يتدهور بشكل كبير منذ سنة 2007، حيث نجد أن أثمان صادرات المغرب الرئيسية تنخفض في الأسواق العالمية، 10% سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010 بالنسبة للطاطم والحضروات، 8% بالنسبة للحوامض... إلخ، في حين ترتفع أسعار وارداته بشكل كبير من مواد الطاقة، أكثر من 32%، القمح 27%، إلى آخره، ولم تعد الصادرات تغطي حتى نصف واردات البلاد.

إن الرصيد التجاري السلبي يعكس بشكل واسع آليات ترحيل القيم إلى الخارج من خلال التبادل غير المتكافئ، حيث يصدر المغرب منتجات أولية وبعض المنتجات شبه الصناعية والفلاحية الثانوية، تتضمن ساعات عمل تفوق بكثير تلك التي يستوردها من البلدان المصنعة ذات المردودية العالية، علاوة على كونها مدعمة بشكل كبير.

ثانياً عبر خدمة الدين، حيث تمتص نفقات الدين الخارجي العمومي أكثر من 17 مليار درهم كعدل خلال السنوات الست الأخيرة، إنها أداة لترحيل الثروات إلى الرأس المال في البلدان الامبريالية، خصوصاً إذا علمنا أن المغرب سدد في الفترة الفاصلة ما بين 1983 و2011 إلى الخارج ما يفوق 115 مليار دولار، وهو ما يعادل 8 مرات الدين الأصلي، وما زالت بدمته حالياً أكثر من 22 مليار دولار أي 192 مليار درهم.

عبر تحويل الأرباح إلى الخارج: تنفيذاً لإملاءات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أزال المغرب الحواجز أمام دخول الرساميل والسلع

نسبة 95%، فيما تبقى حصة الرسوم الجمركية أي الضرائب على التجارة الخارجية ضعيفة، علاوة على أنها تميل إلى الانخفاض من سنة إلى أخرى، وذلك من جراء تدابير التفكيك الجمركي المرتبط أساساً باتفاقية التبادل الحر وبتوصية المؤسسات المالية الدولية لتحرير التجارة الخارجية، كما تحتل موارد القروض والهبات 85,89 مليار أي بنسبة 30,29% من مجموع موارد الميزانية العامة.

وهكذا نرى أن أعباء النقل الضريبي وتمويل ميزانية 2013 يتحملها المستهلكون والأجراء، حيث تمثل الضرائب المرتبطة بالاستهلاك الشعبي الواسع، الضرائب غير المباشرة ورسوم التسجيل والتنبر، أكثر من نصف العائدات الضريبية بمبلغ 92,77 مليار درهم، وهي ما فتئت ترتفع، حيث زادت بنسبة 27,69% مقارنة مع سنة 2012.

أما موارد الضريبة المباشرة التي تبلغ 77,54 مليار درهم، فتتشكل أولاً من الضريبة على الشركات بنسبة 54,84%، وتتحمل المؤسسات العمومية الكبرى قسطها الأكبر، في حين تبقى حصة المقاولات الخاصة ضعيفة نسبياً، علماً أنها تحظى برعاية الدولة عبر الإعانات والإعفاءات (الزراعة، النسيج... إلخ)، التي استفادت من حوالي 22 مليار درهم برسم التقييمات الجبائية لسنة 2012، أي 60,5% من الاستثناءات الضريبية التي بلغ مجموعها أكثر من 36 مليار درهم، وهذا الرقم لا يعكس حقيقة التملص الضريبي الذي يعد سلوكاً سائداً لدى كبار أثرياء المغرب، في ظل انتشار الفساد ونهب المال العام.

ثانياً، من الضريبة على الدخل بنسبة 42,48%، التي تتشكل 3 أرباعها من الرواتب والأجور والتي تقتطع مباشرة من المنع. فالمستهلكون والأجراء إذن هم من يتحملون أعباء النقل الضريبي ويعانون ويلات الفقر والهشاشة الناتجة عن إجراءات التقشف، التي تفرضها ضرورة استرداد الديون.

وفي هذا الإطار، نلاحظ استمرار تضخم المديونية العمومية، حيث تحتل موارد الاقتراض والهبات المرتبة الثانية في ترمين الميزانية العامة للدولة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2013، وتمثل منها نسبة 26,21%، 74,6 مليار درهم، وتأتي بشكل رئيسي من الاقتراض الداخلي بنسبة 64,34%، 48 مليار درهم، والاقتراض الخارجي بنسبة 35,65%، بـ 26,6 مليار درهم.

إلا أن المديونية العمومية للمغرب الداخلية والخارجية تضخمت بشكل خطير في السنوات الأخيرة، خصوصاً منذ اندلاع الأزمة العالمية في سنة 2008، حيث ارتفعت بنسبة 1% مقارنة مع سنة 2007، ثم بـ 7,5% سنة 2009، و11,4% في سنة 2010، ثم 12% سنة 2011، ومن المتوقع أن تتجاوز المديونية سقف 564 مليار درهم مع نهاية 2012 حسب التوقعات، وأن تقارب 57% من الناتج الداخلي الخام، وهذا ما يعني أن ثلاثة أرباع الثروة المنتجة بالمغرب مرهونة لصالح المؤسسات المالية الدولية

المستهدفة، في حين أن عددا كبيرا من الملمرين يستفيدون من ريع ضريبي في قطاعات محمية إما قانونيا بفعل الإعفاءات التي وصلت إلى 36 مليار درهم أو بفعل النشاط غير المهيكل الذي تمارسه.

إذ في الوقت الذي كان المأجورون ينتظرون تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، تتم الزيادة في نسب الاقتطاعات بالنسبة لفئة من المأجورين المفروض فيها أن تشكل صمام أمان اجتماعي وقاطرة للنهوض بالاقتصاد الوطني والاستهلاك.

كما أن المتقاعدين لازلوا ينتظرون حلولا جذرية لإشكاليات صناديق التقاعد التي تهدد مستقبلهم الاجتماعي بالسقوط في براثن الفقر، وبالتالي فرض الضريبة على معاشاتهم.

كما أن أغلب المأجورين ينتظرون الزيادة في أجورهم لمواجهة الارتفاع الصاروخي في أثمان المواد الاستهلاكية الضرورية للعيش.

بالإضافة إلى هذا، فمناصب الشغل التي أتى بها القانون المالي لن تستطيع حل معضلة التشغيل، ولن تجيب عن تطلمات حملة الشهادات العاطلين.

ويبدو أن الحكومة تبني تصوراتها المالية بناء على معطيات غير واقعية، عندما تؤكد أنها ستحقق نسبة نمو تصل إلى 4,5%، فتخفيض ميزانية الاستثمار لا يمكن أن يساعد على نمو يصل إلى 4,5%، أضف إلى ذلك أن العديد من القطاعات الاجتماعية المرتبطة بالتنمية البشرية تم حرمانها من خلال مشروع القانون المالي وذلك بتقليص ميزانياتها.

إن الوضع الاجتماعي لازالت بعض سلبياته متواصلة، بفعل تدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة والجمهير الشعبية والارتفاع المتزايد للأسعار وغلاء المعيشة بفعل المضاربات والاحتكار الذي تعرفه أغلب المواد الاستهلاكية، وتقلص حجم التشغيل سواء المتعلق بالقطاع العمومي أو القطاع الخاص.

كما تعرف الخدمات الاجتماعية عدة اضطرابات، وتراجع الصحة بفعل عدم مواكبتها للحاجيات الضرورية، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية لتضرب مبدأ المساواة في الحظوظ والفرص والخدمات، وتزداد أزمة التعليم العمومي بانغلاق الآفاق أمام المتعلمين، وتدهور الجودة وتفريخ العاطلين أمام تفاقم في التخطيط الرابط بين التشغيل والتعليم والتكوين.

إن تخفيض معدل البطالة إلى 7% في أفق سنة 2012، والذي التزمت به الحكومة بعد تعيينها يصطدم بتصاعد مؤشرات البطالة التي حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط تجاوزت 10%، وتزايد عدد المعطلين بنسبة 4,5%.

ويضطرب الوضع الاجتماعي هنا وهناك في القطاعات والمدن من جراء التهميش والإحباط وتزايد حدة الفقر وحدة التفاوتات الطبقيّة التي لا تتلاءم ووضع المغرب، والتي تجلب معها انتشار التسول والتشرد.

السيد الرئيس،

الأجنبية وخروج الأرباح، ومنذ 2008 نلاحظ ارتفاع مبالغ الأرباح المحولة إلى الخارج، حيث بلغت 9 مليار درهم سنة 2011 حسب ما يبيته الجدول التالي:

- سنة 2006 تحويلات أرباح الأسهم المالية: 4.6 مليار درهم؛

- 2007 تحويلات الأسهم المالية 4,4 مليار درهم.

#### السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، انتهى الوقت.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

مشكلة دائما عندنا مع الوقت، على أي، السيد الرئيس، سنسلمكم هذه مكتوبة.

في الأخير، فيما يخص نتائج الحوار الاجتماعي. للأسف، الحكومة عقدت جلستين يتيمنين، ولم تكن هناك أي نتائج تذكر بخصوص الحوار الاجتماعي، هذه النتائج تناع الحوار الاجتماعي والتي واجهتها الحكومة بقمع كل التظاهرات السلمية، وواجهتها بالاقتطاع من الإضراب، لذلك ليس هناك ما يدعوننا للتعاطي إيجابيا مع مشروع قانون المالية لسنة 2013.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

انتهى الوقت.. السيد المستشار، انتهى الوقت. الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل، تفضل.

#### المستشار السيد أحمد بنطلحة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

لقد تتبعنا عرض مشروع القانون المالي لسنة 2013، وفي تقديرنا أنه نظرا للعديد من التدايعات التي يمر منها الاقتصاد المغربي بفعل أزمة الاقتصاديات الأوروبية. وتبقى السمة الغالبة لهذا المشروع القانون المالي أنه لن يستطيع الاستجابة للمطالب الاجتماعية للطبقة العاملة والمأجورين، وبالتالي لن يفي بالتزامات الحكومة مع الفرقاء الاجتماعيين، لأنه يربط تنفيذ البرنامج بالتزامات مع صندوق البنك الدولي وشروطه المحقفة في التعامل مع البعد الاجتماعي للملفات الشائكة والمطروحة، وخصوصا الالتزامات الحكومية لاتفاق 26 أبريل 2011، هذا الاتفاق الذي التزمت فيه الحكومة بتحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية وكذا احترام الحريات النقابية وقانون الشغل وتعزيز الحكامة والحماية الاجتماعية وحل النزاعات الاجتماعية، والذي نطالب بتنفيذه.

كما أن غياب عدالة جباية يجعل دائما العمال والمأجورين هم الفئة

**المستشار السيد عبد الله عطاش:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2013.

السيد الرئيس،

إن مجموعتنا، ومن خلال متابعتها لمناقشة مشروع قانون المالية من خلال اللجان المختلفة رغم محدودية عدد أعضائها، فإنها ابتداء تثنى المبادرات الاقتصادية والاجتماعية الجريئة التي جاءت في ثنايا القانون رغم الإكراهات الدولية والتحديات المحلية.

إن منهج التحليل يفرض عليها تثنى المبادرات الإيجابية للوقوف عند الاختلالات المرصودة مما يفرض نقاشا موضوعيا يفيد حوارنا ونقاشنا السياسي والاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الخطاب التينيسي من طرف البعض والتشكيك من طرف البعض الآخر دون إعطاء بدائل حقيقية وواقعية، تستحضر التحديات وتبحث عن الحلول الممكنة لزرع الأمل في المواطنين الذين يئسوا من السياسات البائدة والخطابات العدمية التي تتغيا مهاجمة أي إصلاح مرتقب. إن هذا لن يأتي بنتيجة لأن وعي المغاربة ارتفع بنسبة كبيرة، خاصة بعد الربيع العربي، هذا الوعي جعله في منأى عن الخضوع لأي مزايدات، ولعل النتائج الأخيرة لعدد من المدن في الانتخابات تؤكد الثقة التي لازال المواطنون يضعونها في حكومتكم.

السيد الرئيس،

لا يسعنا في البداية إلا أن نؤكد على السياق السياسي الذي تعرفه بلادنا، وهو سياق بقدر قوة النقاش المصاحب لمشروع قانون المالية من أوجه مختلفة، فإنه يرسخ تقاليد جديدة من المفروض أن تعمق المسار الديمقراطي وتحترم نتائجه دون المزايدات التي تقتل الفعل السياسي ولا تنميه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

يشكل مشروع قانون المالية لسنة 2013 مناسبة سانحة لترجمة التوجهات الكبرى للبرنامج الحكومي، وفي هذا الصدد ومن خلال أولى أولوياته الثلاث، فإنه يؤكد على ما يلي:

1- تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار المنتج وتطوير

إن سنة 2013 ستكون من السنوات العجاف، ماشي ديال الشتا. إن قانون المالية لسنة 2013 لم يتضمن إجراءات لتحسين دخل الطبقة العاملة، سواء على مستوى الزيادة في الأجور في القطاعين العام والخاص، وعلى مستوى تخفيض الضغط الضريبي على الأجور، ذلك أن نسبة الضريبة على الأجر تبقى الأعلى مقارنة مع مجموعة من الدول، كما أن الحكومة أضافت ضريبة جديدة على الدخل.

إن الإتحاد المغربي للشغل ليس ضد التضامن الاجتماعي ولكنه يرفض ضرب الطبقة الوسطى بضريبة جديدة مغلقة مبدأ التماسك الاجتماعي، كي تستمر الحكومة في الاقتطاع الضريبي من معاشات التقاعد الهزيلة أصلا لتعمل بذلك في إفقار شريحة المتقاعدين.

إن الأجور الدنيا المحددة في 2500 درهم مازالت تفرض عليها الضريبة على الدخل، في الوقت الذي يطالب فيه الإتحاد الوطني للشغل برفع السقف الأدنى إلى 5000 درهم.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون المالي يعكس أيضا السياسة الاجتماعية الآتية والمستقبلية لهذه الحكومة التي تتهج مبدأ "إفقار الفقير وإغناء الأغنياء". إن هذا النهج كان هو الغالب من لدن مختلف الحكومات المتعاقبة.

إننا، في الإتحاد المغربي للشغل، لا ننتظر أي هبة أو صدقة وإنما الاستجابة للمطالب العادلة والمشروعة للطبقة العاملة. إن حق الإضراب حق دستوري، لا يمكن منع ممارسته بطريقة ملتوية، علما أن هذا الحيف الذي تضمنته كل دساتير المملكة لم يكن هبة من أي أحد، وإنما انتزعت من الطبقة العاملة إبان الاستعمار بتضحياتها ونضالاتها، وكان الشعلة الرئيسية لتحرير البلاد من الاستعمار، يبقى الوسيلة الأساسية بيد الطبقة العاملة للتعبير عن استيائها ورفضها للظلم والإقصاء والتهميش الذي اعتادت الحكومات المتعاقبة ممارسته على العمال لسبب وحيد هو أن الطبقة العاملة هي القوة القادرة على التغيير.

وستنصدي لكل المحاولات الرامية إلى الإجماع على هذا الحق الدستوري، إذ نرفض الأسلوب المتنبس الذي التجأت إليه الحكومة للاقتطاع من أجور المضربين في قطاعات الوظيفة العمومية والتي تريد من خلاله الحكومة ضرب ممارسة حق الإضراب.

السيد الرئيس،

لكل هذا، فإن مجموعة الإتحاد المغربي للشغل ستصوت بالامتناع عن مشروع القانون المالي لسنة 2013. والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم. الآن الكلمة لمجموعة لائحة الإتحاد الوطني للشغل، تفضل السيد المستشار.

الحكومة على تعميم الاستفادة لحوالي 700 جماعة قروية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضاري يستفيد منه 530 حيا حضريا.

أما العالم القروي والمناطق الجبلية وكذا لدعم البنيات التحتية الأساسية وتعميم التزويد بالكهرباء والماء الصالح للشرب، يقترح المشروع لهذه السنة 2 مليار درهم لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية باعتماد مقارنة تنبني على الالتقاء والاندماج الترابي للمشاريع والبرامج، في الوقت الذي لم يتجاوز هذا الصندوق 200 مليون درهم في الموازنات السابقة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

ونحو إحداث مقارنة اقتصادية واجتماعية، لما يعرف بصندوق المقاصة والذي خلق نقاشا واسعا داخل الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإننا كقنابة تمثل المأجورين بالغرفة الثانية، نتمن تصور الحكومة لإصلاح نظام المقاصة، القائم على:

- مبادئ التحكم في الكلفة؛

- الاستهداف الأمثل للفقراء؛

- وضع آليات لاسترجاع الدعم من الطبقات المسورة.

وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة المحافظة على تنافسية المقاولات الوطنية والحرص على التوازنات، كما ندعم التدرج في التنزيل لهذا الإصلاح وما ينطوي ذلك عليه من بعد نظر وواقعية.

إن محافظة الحكومة على تخصيص مبالغ مالية هامة في المشروع الحالي يقدر بـ 40 مليار درهم، يعكس الحرص على إصلاح هذا النظام وفق مقارنة اجتماعية، توفر الحد الأدنى من العيش الكريم، بالإضافة إلى مراعاة مبدأ التدرج في إصلاح هذا النظام، حيث يجب أن تواكب مبادرات أخرى مع باقي الفرقاء.

ومن هنا نؤكد على الدور النقابي الهام في هذه المعادلة، كما نؤكد بشكل مبدئي بأن هذا النظام لا يجب بحال من الأحوال أن يمس الطبقة المتوسطة، فضلا عن المس بالفئات التي تعيش الهشاشة والفقير داخل نسيجنا الاجتماعي.

وفي نطاق الحماية الاجتماعية حرصنا على الدفاع عنها، وأكدنا على أهميتها، حيث كانت الاستجابة لها من خلال الدستور الحالي، والذي مأسس الكثير من آلياتها، وفي هذا النطاق فالحكومة خصصت في مشروع قانون المالية 12 مليار درهم لتغطية التحملات العادية وعجز التقاعد وعجز نظام المعاشات العسكرية والانعكاسات المالية الناتجة عن الرفع من الحد الأدنى من المعاش، علما أن إصلاح منظومة التقاعد يبقى ضمن الأوراش الإستراتيجية التي يجب أن تفتح لمواجها التراكبات والاختلالات السابقة، وذلك بعقد اللجنة الوطنية بعدما أعدت اللجنة التقنية تقريرها المفصل.

وفي هذا الإطار، السيد الرئيس، السيد الوزير، نتمن الزيادة في الحد

آليات التشغيل؛

2- تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

3- إنجاز الإصلاحات الهيكلية الضرورية وتحسين الحكامة الجيدة.

وعلى مستوى التشغيل في القطاع العمومي، تم إحداث 24340 منصب مالي ودعم كذلك القطاعات الاجتماعية وتشجيع المقاولات المتوسطة والصغيرة، وكذلك القطاع غير المهيكل لتسهيل ولوجه إلى النسيج الاقتصادي وذلك بتنفيذ التدابير التحفيزية لفائدة الخاضعين للضريبة من أجل تحفيزهم على الإدماج في النسيج الاقتصادي الوطني.

السيد الرئيس،

وبناء عليه، فإن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل في المغرب ومن خلال متابعة مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2013، نسجل عدة ملاحظات أو نسجل ما يلي:

حيث جاء القانون المالي ليؤكد على إحداث توازن اجتماعي ودعم التماسك الاجتماعي، فمنهجية الحكومة المبنية على التضامن مفهوما وممارسة داخل نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي ليؤكد على أهمية هذا المنحى الذي هو من صميم تقاليدنا وديننا الحنيف، ومن هنا جاء صندوق دعم التماسك الاجتماعي كمبادرة جريئة، تروم دعم حالات الطلاق وما ينتج عنه من تشرد، والذي لا ينكر دوره إلا جاحد أو مكابر.

وكذلك برنامج المساعدة الطبية (راميد)، علما أن هذه المبادرة الإستراتيجية الاجتماعية هي تمة لمسلسل بدأ منذ مدة، لكن هاته الحكومة وبكل مسؤولية فخت فيه روحا جديدة من الإرادة السياسية والحكامة التدييرية، مما ستكون له انعكاسات اجتماعية إيجابية على المدى المتوسط والبعيد، مع إبداء ملاحظات تهم إشكالات بارزة من المفترض أن تعالج عاجلا حتى لا تؤثر على مضمون المشروع الاجتماعي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

كما أن برنامج تيسير للمساعدات المالية المشروطة بالتدريس يذهب في نفس المنحى، فخلال السنة الدراسية 2012-2013 تم زيادة 66 ألف عائلة إضافية ليشمل 113 ألف تلميذ إضافي.

كما أن برنامج مليون محفظة الذي انطلق تنفيذا لتعليمات ملكية سامية خلال السنة الدراسية 2008-2009 والذي يهدف إلى توزيع المحافظ والأدوات والكتب المدرسية، حيث عرف زيادة شملت أكثر من 40 ألف تلميذ إضافي.

وفي نفس السياق، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تستهدفها المرحلة الثانية ما بين 2011-2015 من خلال غلاف مالي إجمالي قدره 17 مليار درهم، هذه المبادرة هي إحدى الحلقات التي تواكب مشاريع الحكومة الحالية الاجتماعية.

ولاستحضار مكافحة الفقر بالوسط القروي، فإننا نسجل بارتياح عزم

للترقية والتي من كانت من نتائجها تجاوز معضلة التراكم في عملية الترقية، التوجه إلى الحل النهائي لمشكل المرتبين في السلم 9 من أساتذة التربية الوطنية وبعض فئات الوظيفة العمومية التي بقيت وضعيتها الإدارية مجمدة لسنوات، يدعو الحكومة إلى برجة كل النقط المدرجة في هذا الاتفاق، وخاصة ما يتعلق بـ:

- عقد اللجنة الوطنية لبحث السبل الكفيلة بتجاوز أزمة صناديق التقاعد، تحدثنا عنها سابقا؛

- إحداث درجة جديدة مختلف فئات الموظفين وحل الإشكالات المرتبطة بالأنظمة الأساسية؛

- تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، ومنها إحداث قانون للأعمال الاجتماعية (قانون إطار)؛

- ومراجعة منظومة الحوادث والأمراض المهنية؛

- مراجعة قانون التعاضد؛

- فتح حوار بشأن السكن لفائدة طبقات الموظفين وخاصة محدودي الدخل؛

- استكمال تشريع الشغل من خلال مراجعة الفصل 280 من القانون الجنائي؛

- المصادقة على الاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحقوق النقابية والحريات النقابية؛

- مراجعة منظومة اللجان الإدارية في شقها الانتخابي، ونحن على بعد أمتار قليلة من الانتخابات؛

- التعجيل بإصدار قانون النقابات؛

- ثم إصدار قانون ينظم ممارسة حق الإضراب؛

- إقرار التعويض عن فقدان الشغل، والتسريع بإرساء صندوق خاص وفق التزامات البرنامج الحكومي؛

- تفعيل آليات البحث والمصالحة في مستوياتها المختلفة، وتفعيل التزام الحكومة بذلك.

إن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، إذ يسجل تنامي الشطط في ممارسة حق الإضراب، ومن استخدام الإضراب من أجل حسابات سياسية لا علاقة لها بمطالب التشغيل في قطاعات تقدمت فيها الاستجابة للملف المطالب بشكل غير مسبوق أو استخدامه بشكل أصبحت معه الإساءة واضحة لصورة العمل النقابي وضررا بينا على المرتفقين وعامة المواطنين، يؤكد في المقابل أن اللجوء إلى الاقتطاع ليس هو الحل الأمثل لمعالجة الاختلال وأن الطريق الأمثل لمعالجة الاختلال يتمثل في الإسراع، كما قلنا سابقا، لاستكمال تشريع الشغل وفق مقتضيات وحسب التراتبية

الأدنى للمعاش لنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والذي بلغ 1000 درهم، مع العلم أن بعضهم كان يصل معاشه 70 درهم فقط.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن مشروع قانون المالية على مستوى القطاعات الحكومية جاء بمبادرات مهمة، فقطاع التعليم مثلا خصصت الحكومة له ما يناهز 42 مليار درهم لمواصلة الجهود في مجال توسيع العرض المدرسي، كتسريع بناء 569 مؤسسة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤكد على أهمية المبادرات التي اتخذت هذه السنة في قطاع التعليم كإصدار مذكرة تضع حدا فاصلا بين التعليم الخاص العام، مع تنبيهنا إلى أنه كان يمكن أن يكون بطريقة تدرجية، وإخراج لائحة مستغلي السكن الوظيفي، والأفق المنتظر للإعلان على لائحة الأشباح وفق مقاربة تروم خلق حكمة إدارية، تساهم في ترشيد النفقات وبناء مدرسة وطنية تستجيب لتطلعات وانتظارات المجتمع المغربي.

ولا يفوتنا هنا التذكير إلى ضرورة الإعلان على لوائح المستفيدين من التفرغ النقابي ووضع رهن الإشارة، وذلك مزيدا من الشفافية ودعم للحكومة المطلوبة للموارد البشرية، وفرق هنا بين التفرغات النقابية للمناضلين الحقيقيين في الساحة النضالية، والتفرغات الربعية التي يعتبرها البعض أو تعتبر تقاعدا قبل الأوان.

كما نؤكد على الإصلاح الذي بدأ طريقه في جامعاتنا، وهنا نؤكد على القرارات الجريئة المتخذة في حق بعض المسؤولين دعما لمحاربة الفساد.

إن الميزانية المعتمدة في قطاع التعليم العالي والتي ناهزت 9,66 مليار درهم للتصدي للاكتظاظ وإعادة تأهيل البنية التحتية من خلال بناء مؤسسات جديدة ورفع القدرة الاستيعابية للأحياء والمطاعم ورفع من المنحة، والتي وصلت هذه السنة لأزيد من 800 ألف طالب، كل ذلك يجعل من جامعاتنا ذات بعد استراتيجي في مساهمتها في الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الاجتماعية.

هنا نؤكد على المزيد من الاهتمام بالأطر الإدارية العاملة بالمؤسسات الجامعية وضرورة إحداث نظام أساسي يستجيب لمطالبهم العادلة والمشروعة، كما أن المنحة المعتمدة يجب إعادة النظر في المساطر المتبعة في الاستفادة منها.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

إن ما تم الحديث عنه أعلاه، وقد قفزت على مجموعة من القطاعات لأن الوقت لا يسعني، نرجح بقوة على آلية الحوار الاجتماعي، لا يفوتنا أن ننوه بمجهودات الحكومة في تنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011.

إن مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وهي تسجل بإيجابية تنفيذ عدد من الالتزامات الواردة في اتفاق 26 أبريل، خاصة ما يتعلق بالزيادة في الأجور وتطبيق مقتضى تسقيف سنوات الانتظار بالنسبة للمرشحين

البلاد في هذه الظروف الصعبة.

ولابد أن نسجل على أنه كاين هناك إيجابيات بالنسبة للعمل اللي قامت به الحكومة المغربية. ولما تكونت هاذ الحكومة كنا كنعرفو على أنها ما غادي تقوموش بشي حاجة جديدة بالنسبة للحكومات اللي كانت من قبلها، بحيث أن المغرب القدرات ديالو والإمكانيات ديالو معروفة عند الجميع، وعلى أن هذه الحكومة لم تكتشف شي كتر جديد اللي يمكن تقوم بأموور ترضي المتطلبات الكثيرة ديال المواطنين والمواطنات المغاربة.

واحنا اعتبرناها على أنها يمكن تليق في جوج ديال الحواج، تهدئة الأوضاع من بعد ما عرفتها الساحة العربية أولا، والتغيير في أسلوب الحكامة بالنسبة للتدبير ديال شؤون البلاد.

أساسا كنا اعتبرنا على أن هاذ التغيير مهم بالنسبة لنا وما كناش امشينا معكم، لأن البرنامج ديالكم كينسجم مع ما نطمح له للمغرب، ولا أنكم غادي تخلقوا واحد الثورة اجتماعية واقتصادية في المستوى الرفيع، ولكن قلنا على أن إذا غير استقر الوضع ديال المغرب، وكاين هناك عدم زعزعة الأوضاع، راه غادي يكون هاذ الشيء في حد ذاته إيجابي.

وكنا كنعبرو أن المسائل الجوهرية خصها واحد الوقت، واحنا ننتظر الآن، ولكن كاين هناك بعض الأمور اللي يمكن تسرعو فيها، وبما أن الوقت ما عنديش بزاف، غادي نعطيكم جوج ديال الناذج اللي يمكن ناخذوها كمتايير باش يمكن لنا نتقدمو.

ناخذو مثلا الآفة ديال الرشوة. أنا أتذكر على أن الإخوان ديالنا في حزب الاستقلال، جاو بواحد الشعار مند زمن طويل، ذاك الوقت قالوا من أين لك هذا؟ قلنا هذا مسألة اللي يمكن نطرحوها، ونستعملوها كأداة للعمل، فبقات هاذ أين لك هذا سايرة، أما حزب الاستقلال اللي كان دائما في الحكومات المتعاقبة ما نفذش.

انتظرنا وجات الحكومة ديال الإخوان ديالنا في الاتحاد الاشتراكي، وقالوا لنا آنذاك لقد جاءكم المطهر، ها أتم غادي تشوفوا آش غادي يطرا، وانتظرنا كذلك معهم، و"أين لك هذا" ابقات هكذالك معلقة.

وجاء السي عباس الفاسي من بعد الحكومات الأخرى، وقلنا الآن فاش جاء السي عباس الفاسي، فاش كان في الحكومات الأخرى ما كانش مسؤول أول، يمكن كان عندو ما يسمى دائما بجيوب المقاومة، وقلنا دابا جاء الوقت، وشفناه وقلنا لو دابا خصك تحزم راسك، جات وقتك، "من أين لك هذا" جيتيه أنت، خصك تنفذو دابا، لأن دابا أنت هو مول الحكومة.

وانتظرنا، فتفاقت الرتبة ديال المغرب فيما يخص الرشوة. والآن احنا معكم وكساندوكم وكنغيوكم تنجحوا. جبتو لنا اللائحة ديال المقالع، وجبتو اللائحة ديال المأذونيات، وكيطلبوا منكم اللائحة ديال الصناديق السوداء وكيطلبوا منكم لوائح أخرى، ولكن واحد الوقت قال لنا السي بنكيران حتى هو، بحال هاذو اللي دازوا، قال لنا "عفا الله عما سلف"، إيوا فين احنا؟

المشار إليها أعلاه، خاصة إخراج قانوني النقابات والقانون التنظيمي للإضراب.

التطبيق الشامل لمقتضيات القانون بدل الانتقائية التي تحصل في تطبيق القانون في اتجاه واحد، مما يعنيه ذلك من وقف الاعتداء على الحريات النقابية والحق في الانتماء النقابي في القطاعات الخاصة والصرامة في تطبيق القانون في حق المقاولات التي تنتهك الحق في الانتماء النقابي والتصریح بالأجراء وتدوس أبسط الحقوق المنصوص عليها في مدونة الشغل، وخاصة أنه في قوانين المالية، لا السابق أو الحالي، هناك امتيازات إضافية لدى المقاولات، يجب أن تكون هذه الامتيازات شريطة الالتزام بقانون الشغل، وإلا فلماذا هذه الامتيازات لمن يضرب حق الشغل وحق ممارسة الحق النقابي والحرية النقابية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إننا كمجموعة ممثلة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، ندعو الحكومة إلى إطلاق مسلسل الحوار الاجتماعي وفق الآليات التي تم الإعلان عنها في اللقاء الذي جمع المركزيات النقابية بالسيد الرئيس الحكومة، وخاصة كذلك فتح الحوار الاجتماعي على مستوى القطاعات، وإننا لمنتظرون.

وفقكم الله.

" وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ " صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد المستشار، انتهى الوقت. الكلمة للحركة الديمقراطية الاجتماعية، تفضل السي محمود.

#### المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت وإخواني المستشارين،

أنا جيت اهنايا ما عندي خطاب مكتوب، بعض الكلمات فقط. لأن احنا هنا في الغرفة الثانية، المجموعة الوحيدة اللي ما عندها لا مكاتب، لا كاتبة، لا هاتف، كيسيونا (SDF) ديال الغرفة الثانية، كما يقولون في اللفظ الغري، ولكن هذا شأن آخر.

ابغيت فقط ندلي ببعض الملاحظات بهذه المناسبة ونسجل على أن سنة 2011 كانت بالأحداث اللي عرفتها مصيرية بالنسبة للمغرب، وعرفت محطات مهمة جدا، منها الخطاب ديال 11 مارس 2011 والاستفتاء على الدستور والانتخابات ديال 25 نونبر وتكوين الحكومة التي تسير شؤون

وفاش ينزل هو كيجي الآخر كيقول أصحاب الرشوة، وريونا الطريق، الله  
يكتر خيركم، السيد الوزير، في الحكومة ديالكم، قولوا لنا اشكون هما.

ما كاينش المأذونيات والمقالع أو اللائحة أو شي حاجة، وريونا نيشان  
أشنو، فضيو مع هاذ الشئ، وريونا اشكون هو مول هادي وشكون مول  
هادي؟ وباش داها؟ وكيفاش داها؟ وكيفاش كانت المسطرة باش ياخذ  
هاذ الشئ؟ هذه هي المسألة الأساسية بالنسبة لنا.

لأن إذا بقينا هكذا.. لأن تنبقوا نلقبو كما قال الكاتب العربي "فنتشت  
عن الفضيلة في الدكاكين والمنازل وفي كل مكان ولم أجد لها أثر"، هل نبقاو  
احنا دائما كتنلقبو على الفضيلة ولا كندويو على الفضيلة وما زيدوش نؤكدها  
في الميدان.

وكيان لي على أن حتى المكونات ديال الأغلبية ديالكم خصهم اشوية  
ديال الانسجام ويراجعوا الخطابات ديالهم ونراجعو كلنا الخطاب السياسي  
ديالنا، راه ذاك الشئ منحنط واحشومة علينا كغاربة نكونو وصلنا لهاذ  
الحضيض، لهاذ المستوى، لأن المغرب بحضارته وبتاريخه العريق ما يمكش  
يكون في هاذ المستوى.

والمغرب في تحديات مستمرة بالنسبة للوحدة الترابية ديالو، بالنسبة  
لبعض الأعداء اللي كيستهدفوه يوميا، خصنا نكونو احنايا الجهة الداخلية  
ديالنا تكون قارة، واخا نتخاصمو على شي حاجة ولكن بيننا نكونو غاديين  
في واحد الصف باش نكونو في المستوى ديال الطريق اللي خلاو لنا  
جدودنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا. إذن هناك الرد ديال السيد وزير الاقتصاد، ديال الحكومة.. إذا  
سمحتم نرفع الجلسة واحد 5 دقائق. تفضل السيد الوزير.

#### السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذا سمحتم، أعطونا ساعة، مع الساعة الثامنة يكون الرد جاهز، باش  
ناخذو بعين الاعتبار الملاحظات ديال السيدات والسادة المستشارين.  
وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم نرفع الجلسة ربع ساعة، شكرا. رفعت الجلسة.

#### المستشار السيد محمد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة (استئناف الجلسة):

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
نستأنف هذه الجلسة، ونعطي الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية،  
تفضلوا السيد الوزير.

إذا كانت المسألة بهاذ الكيفية هادي، هاذ المغرب ما غاديش يتقدم، نبقاو  
غير نتنظرو إلى أين مثلا؟

احنا كنبطلو على أن هاذ الشئ يمشي إلى الأمد البعيد، ما كيمناش أن  
فلان ولا فرتلان ولا هذا.. نمشيو نلقبو، هاذو الأموال اللي ادوى عليهم  
الأخ، وذاك الشئ اللي خرجوا برا، نشوفو اشكون اللي سيفظهم برا، هاذ  
المسائل اللي كانت راهنة في الداخل في المكاتب الوطنية، في الأبنك، في  
الأراضي المسترجعة، في بزاف ديال الحوايج، نظرحوها، ونشوفو أشنو  
غادي يمكن هاذ المغرب يدير باش يمكن لو يخرج من هاذ الورطة هادي  
بصفة نهائية.

والتموج الآخر، مثلا المسألة ديال الأسعار، وهنانيا فاش كندويو على  
الأسعار، كاين بعض الأطراف اللي كتحسب على أن الأسعار مسألة  
بسيطة جدا، أهم ما كاين الآن هي مسألة الأسعار دابا، والغليان احنا  
كنعرفوه دابا في الشارع المغربي بهاذ القضية ديال الأسعار، وماشي الأسعار  
فقط هي اللي ارتفعت، بل الغش ديال ذوك المواد اللي كتباع بذاك الأثمنة  
المرتفعة هو براسو.

أنا أطلب منكم، السيد الوزير، أنكم تاخذوا بوطاغاز، خذوها، أولا  
الغن ماشي هو هاذ، ثم ثانيا شوفوا اشحال فيها في الداخل ديالها،  
البوطاغاز اللي كانت كندوز 10 و12 يوم، دابا كندوز 5 أيام أو 4 أيام  
عند الناس الدراوش، أنا يمكن لي قبلها، تدوز عندي غير يومين كاع،  
ولكن هاذوك اللي في الدواوير وفي المداشر وفي البادية غادي يقبلوا أنهم  
كل ثلاث أيام يمشي يشري البوطاغاز، وفي الخبز؟ وفي الخضرة؟

المشكل الأساسي بالنسبة لنا وهو الأغلبية الساحقة ديال المسؤولين  
ديالنا ما كيمشوش للسوق يهزوا القفة ويشوفوا اشحال باش كتباع الخضرة  
وبشحال كتباع الخبز واشحال كتباع المواد ديال الأكل، هذا هو المشكل  
ديالنا.

المصالح ديال محاربة الغش، السيد الوزير، خصكم تحركوها، خصها  
تمشي تشوف، ماشي غير البوطاغاز، حتى الكيس ديال الدقيق خاص فيه  
جوج كيلو، ثلاثة كيلو، وهذا مشكل بالنسبة للدراوش ديالنا. ولذلك احنا  
كنبطلو على أنه هاذ المسائل هذا في الوقت اللي الأزمة العالمية كتزيد تعقد  
الأمر ديال المغرب، احنا كنبطلو على أنه هاذ الناس هاذو...

اسمعنا في الخطاب ديال سيدنا اللي دار أمام البرلمان، كاين فيه بزاف  
ديال الحوايج، ولكن كاين واحد جوج كلمات قالمهم، كيقول خص الإنسان  
يتحل بشيء من الشجاعة والحزم، وهاذ الشئ اللي خصنا في هاذ الوقت،  
خصنا اشوية نتحركو، وأنداك اللي مسؤول على شي حاجة يؤدها.

احنا ما كتبهرو من حتى شي حاجة، لأن ملي كنسمعو هاذ الشئ ديال  
الرشوة وذاك الشئ، كل واحد كينعت في الآخر، وفاش كنجيو نلقبو،  
كنبقاو نلقبو وذاك الشئ، كنعرفو فين هو؟ ما كنعرفش لا الراشي ولا  
المرتشي، اللي ناض هنا كيقول هاذوك أصحاب الرشاوي وأصحاب هذا،

**السيد نزار بركة، وزير الاقتصاد والمالية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر للجواب على تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية في إطار المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2013 كما وافق عليه مجلس النواب.

وأود أن أعتم هذه الفرصة من أجل أن نعبر لكم باسم الحكومة عن اعتزازنا الصادق بروح المسؤولية والتعاون التي أبانت عنها الفرق والمجموعات البرلمانية، من الأغلبية والمعارضة، خلال مناقشة ودراسة مواد مشروع القانون المالي، وعلى الاهتمام الكبير الذي أولاه السيدات والسادة المستشارون لهذا المشروع، سواء في إطار أشغال لجنة المالية أو باقي اللجان القطاعية، وكذا أثناء المداخلات التي استمعنا إليها اليوم خلال المناقشة العامة، بما ورد فيها من ملاحظات وانتقادات، ولكن كذلك اقتراحات وهواجس تعكس فعلا أننا جميعا نسعى وراء هدف أسمى واحد، وإن اختلفت منظوراتنا ومقارباتنا إلى تحقيقه، ألا وهو رفع تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بلادنا في ظل انعكاسات الأزمة العالمية وتداعيات الحوارات الإقليمية ومواصلة تثبيت مشروعنا المجتمعي المتضامن والمتمسك بقيادة جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره.

ولعل هذا يترجم اقتناعا جماعيا، ينبغي أن نرعاه وأن نظوره في هذه الظرفية الدقيقة، مفاده أن خدمة الصالح العام وتحقيق ما يتطلع إليه المواطنين والمواطنون من آمال مشروعة وممكنة، مشروط أساسا بالتعاون والتفاعل الإيجابي والتكامل في التدخلات بين المؤسسات، خاصة بين الحكومة والبرلمان بمجلسيه.

ذلك أن مجلسكم الموقر، مجلس المستشارين، ببعده الترابي وامتداده في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، يشكل فضاء سانحا لممارسة الديمقراطية التشاركية التي يقرها دستور فاتح يوليوز، كحكمة لبناء الدولة والمجتمع ومنهجية لتنزيل الإصلاحات الديمقراطية والتنمية.

واستحضارا لهذا الأفق، فقد قمنا في هذا الإطار بقبول العديد من التعديلات التي اقترحتها فرق الأغلبية والمعارضة، بصدد إغناء تدابير مشروع قانون المالية لسنة 2013.

فإن الحكومة كذلك في إطار العمل المشترك داخل أشغال لجنة المالية والتجهيزات والتنمية، لم تتوان في تبني مختلف التعديلات التي من شأنها أن يكون لها وقع إيجابي على مستوى عيش المواطنين والمواطنات وجدوى ملموسة على النسيج الإنتاجي والخدماتي والمدبر للنمو وفرص الشغل، وذلك مع مراعاة طبع التوازنات المالية التي يبني عليها مشروع القانون المالي.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون،

من نافذة القول التذكير هنا بما أكدنا عليه أمام مجلسكم الموقر، وكذا مجلس النواب في مناسبات سابقة، وما وقفم عليه بدون شك عند تعميق النقاش حول مضامين مشروع ميزانية 2013، إن هذا المشروع يترجم في الكثير من توجهاته وتدبيره التزامات البرنامج الحكومي بما هو امتداد للبرامج الانتخابية لأحزاب الأغلبية المنبثقة بدورها من انتظارات المواطنين والمواطنات للإصاف وتكافؤ الفرص ومحاربة الفساد وتوفير شروط الحياة الكريمة وأسباب الارتقاء الاجتماعي أمام الجميع.

يندرج هذا المشروع كذلك في مسار تحسين المكتسبات المستحقة التي راكبتها بلادنا منذ نهاية التسعينات، ومواجهة تداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة بما يقوي أسس الاستقرار ويعزز الثقة في اقتصادنا وجاذبية بلادنا رغم التقلبات الظرفية المتأزمة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

الحكومة من منطلق مسؤوليتها في تدبير الشأن العام ومصالح المواطنين والمواطنات واعية بأن السير على هذا الطريق الصعب، الذي يوازن بين الوفاء بالالتزامات تجاه المواطن وتحسين المكتسبات ومعالجة الإكراهات الموزانية والخارجية له كلفته السياسية المباشرة والآنية، ويحتاج إلى طول النفس والتدرج في الإصلاح، فضلا عن التعبئة والتشارك والتضامن بين مختلف أفراد وفئات ومكونات المجتمع.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تعبيرا على ما ورد في تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، أود أن أقدم بعض الملاحظات والتدقيقات والمعطيات الإضافية بخصوص بعض القضايا والتساؤلات التي استأثرت بالاهتمام، وذلك من خلال ما يلي:

فيما يخص المقاربة التشاركية التي اعتمدها الحكومة على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2013، يجدر التأكيد، كما جاء في تدخلات السادة المستشارين، أن الحكومة التي انبثقت عن صناديق الاقتراع وتشكلت انطلاقا من المنهجية الديمقراطية التي كرسها الدستور الجديد، لا يمكنها إلا أن تلتزم بأحكام هذا الدستور فيما يتعلق بتنزيل الديمقراطية التشاركية، واحترام حقوق المعارضة في هذا الصدد. ومشروع قانون المالية لسنة 2013 لا يمكنه أن يكون استثناء عن هذه القاعدة الراسخة التي لا رجعة فيها.

وتجدر الإشارة أن مجموعة من التدابير والإجراءات التي يتضمنها هذا المشروع، نابعة من مقترحات التعديلات التي أدلت بها الفرق النيابية والبرلمانية بمجلسي البرلمان، في الأغلبية والمعارضة، خلال مناقشة ميزانية 2012.

كما تستجيب كذلك لمطالب ومقترحات عبر عنها الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، سواء في لقاءاتهم المباشرة مع الحكومة أو عبر مساهمتهم في النقاش العمومي.

عن بعد والإلكترونيك، تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية كالصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية، والصناعات الدوائية، الميكانيك كذلك.

تشجيع الاندماج الصناعي وتعميمه على القطاعات الأخرى، كالسكك الحديدية، الطاقات المتجددة، ونعمل على ما يسمى بالمقاصة الصناعية كذلك أو الموازنة الصناعية.

هناك كذلك العمل على وضع سياسة جديدة لدعم قطاع النسيج والألبسة لكي يصبح أكثر تنافسية مع الإشكالية المطروحة في هذا المجال. نشغل كذلك على تحسين التنافسية من خلال تقليص تكاليف الإنتاج. وفي هذا الإطار، من بين التدابير الذي جاء بها مشروع قانون المالية، وهو التخفيض من الرسوم الجمركية المطبقة على المواد الأولية، خصوصا بالنسبة للمواد الفلاحية التي تدخل في الصناعات الغذائية أو في صناعة الأدوية.

هنالك كذلك تطوير شبكات وطنية مندمجة للمناطق اللوجستكية التي من شأنها كذلك أن تقلص من تكاليف الإنتاج، إلى آخره من التدابير التي تم اتخاذها في هاذ المجال.

كما تعمل الحكومة بالموازاة مع ذلك على تسهيل ولوج المنتج الوطني إلى الأسواق الدولية من خلال دعم المقاولات المصدرة نحو البلدان الإفريقية، وهنالك العمل على تقوية البعد الإفريقي في مجال التصدير، وكذلك بالنسبة للدول العربية، خصوصا دول الخليج، خصوصا بعد الزيارة الميمونة التي قام بها جلالة الملك إلى هذه الدول، والتي تبين بأن هنالك إمكانيات وطاقات كبيرة يمكن استغلالها من أجل التصدير لتلك البلدان.

وهنالك كذلك إمكانيات للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، مع ذلك صناديق سيادية لهذه البلدان للإنتاج في بلادنا وتسويق تلك المنتجات في البلدان الخليجية، وهذا كذلك سيمكن من تحسين إمكانيات الولوج إلى هذه الأسواق، زيادة عن ما نعمل في هذا الاتجاه من أجل الاستغلال الأمثل لاتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي هذا الإطار، جئنا بنظام جديد وهي ما سميناه "بعقود تنمية الصادرات"، أي أننا وفرنا 200 مليون درهم، تهدف أساسا إلى دعم الشركات التي تلج أسواق جديدة، خصوصا في الدول الإفريقية والدول العربية، خصوصا دول الخليج.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالأولوية القصوى التي توليها الحكومة لإنعاش التشغيل وإدماج الشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا، ينبغي التذكير هنا بأن الحكومة أحدثت ما بين سنتي 2012 و2013 ما يفوق 50 ألف منصب شغل، وهذا رقم قياسي، وهو ما يفوق عدد المناصب المجددة خلال الفترة ما

وفي نفس السياق، كان الاجتماع مع النقابات الأكثر تمثيلية لعرض الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية، هو الأول من نوعه قبل بدء مناقشة هذا المشروع بالبرلمان، ولا شك أنكم لمستم هذا التوجه الإرادي للتعاون مع مجلسكم الموقر من خلال التعاطي الجاد مع التعديلات التي اقترحتها، معارضة وأغلبية، بحيث ناهزت التعديلات المقبولة من قبل الحكومة لإلغاء مشروع قانون المالية لسنة 2013 أكثر من 30 تعديل، 45% منها تم اقتراحها من قبل فرق المعارضة.

وإن سعينا لتدعيم أسس الديمقراطية التشاركية التي نص عليها الدستور، يعكس كذلك عزمنا على العمل معكم في إطار لجنة تقنية مشتركة، على غرار ما قمنا به مع مجلس النواب على إلغاء مشروع إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والذي توصلتم بمسودته الأولية والوثائق المصاحبة له. هذا التوجه التشاركي يشمل كذلك مشاريع وأوراش إصلاحية أخرى، من قبيل الحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، تنظيم المناظرة الوطنية حول الإصلاح الضريبي في بداية سنة 2013، والذي كذلك نطمح على مشاركتكم لنا في هذا الإصلاح الأساسي بالنسبة لبلادنا، زيادة عن الإصلاحات الهيكلية الأخرى، كإصلاح المقاصة... إلخ.

فيما يتعلق بالتصور أو النموذج التنموي المعتمد في مشروع قانون المالية لسنة 2013، ينبغي التذكير هنا بأن موقف الحكومة واحد، وهو أن بالنسبة للنموذج التنموي ينبغي القول بأن الصحيح أن الطلب الداخلي يلعب دور أساسي كمحرك للنمو، حين نتحدث عن الطلب الداخلي نتحدث عن الاستهلاك ونتحدث كذلك عن الاستثمار، والاستثمار الخاص أساسا والاستثمار العمومي، وبالتالي فبالطبع ينبغي أن نعمل على مواصلة دعم هذا الطلب الداخلي، خصوصا بأن مع الأزمة الدولية هنالك تراجع للطلب الخارجي الموجه لبلادنا.

ولكن تماشيا مع ما قلناه، فنعمل كذلك على العمل على تطوير نموذج جديد مغربي-مغربي يتناسب مع وضعنا الاقتصادي وخصوصيتنا الاجتماعية والثقافية، وكذلك التحديات التي ينبغي مواجهتها. ولذلك، قلنا وأكدنا أن لا للتقشف الراديكالي ولا للإتفاق غير الهادف، وبلورنا كذلك في هذا الإطار رؤية شمولية تهدف إلى تحقيق نمو تضامني في ظل الاستقرار والتحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، وركزنا على تشجيع وتقوية مواصلة الاستثمار العام والخاص، تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتقوية آلية التضامن الاجتماعي والمجالي كذلك.

وهكذا تم التشديد بالخصوص على محور التصنيع، وجاء ذلك في البرنامج الحكومي، وتعزيز التنافسية ودعم القطاعات التصديرية من خلال:

أولا، إعطاء الأولوية لدعم الاستثمار الصناعي، بناء على تقييم موضوعي للإستراتيجية المعتمدة، وذلك من خلال تخصيص 600 مليون درهم لمواصلة تطوير المهن العالمية للمغرب، قطاع السيارات، قطاع الطيران، الخدمات

التدابير الذي نتخذها ومن بينها تدابير جد مهمة، كمثلا التدبير الذي أخذناه جميعا المتعلق برفع سقف الخصم بالنسبة للمتقاعدين اللي وصلناه إلى 55%، هذا غادي يكون عنده وقع إيجابي لأن عشرات الآلاف من المتقاعدين سيعفون من أداء الضريبة على الدخل.

ينبغي كذلك التذكير هنا في هذا الإطار بالنسبة لتساؤلات السادة المستشارين حول اللجوء إلى السوق المالي الخارجي بالنسبة لتمويل الخزينة، هنا فقط ابغيت نذكر بأن نسبة الفائدة أو نسبة المديونية أو الدين العمومي فهي مرتبطة بنسبة العجز، فوق ما تزداد العجز تيزداد في المديونية، وبالتالي حين نعمل على تقليص نسبة العجز إلى 3% وهذا هو الهدف ديالنا في أفر 2016، فهدفنا هو التحكم في نسبة المديونية حتى نصل إلى مستويات قياسية الذي تم التحدث عنها اليوم.

وبالتالي، فحين نقوم بذلك، لا نقوم فقط بسياسة ميزانية أو موازانية بل الهدف الأساسي وهو ضمان سيادة القرار الاقتصادي بالنسبة لبلادنا، هذا هو الهدف.

وكما جاء كذلك في تدخل السادة المستشارين أن اللجوء للدخار الخارجي الهدف الأساسي وهو أن تقلص من الضغط على تمويل المقاول، لأن إذا الخزينة تمولت فقط من الدين الداخلي، فذلك سيكون له انعكاس سلبي على الاستثمار، بحكم أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في نسبة الفائدة وبالتالي إلى تراجع نسبة الاستثمارات الخاصة، وبالتالي اللجوء إلى الاقتراض الخارجي فالهدف منو أساسا وهو تقليص الضغط على السيولة الوطنية، وبالتالي إعطاء إمكانيات وموارد إضافية بالنسبة للمقاول، وهذا هو الطرح.

وبالتالي اليوم كذلك ابغيت نقول في هاذ الإطار أن النسبة كذلك ديال المديونية الخارجية في المغرب بالنسبة للخزينة فلا تمثل سوى 12% من الناتج الداخلي، في الوقت أن بالنسبة للبنان وصلت إلى 60% وفاتت 60% والعديد من الدول تفوت بكثير، بغيت نذكر بأن سنة 2002 كانت النسبة ديال الدين الخارجي تفوق 30% من الناتج الداخلي الإجمالي، وبالتالي كين هناك واحد الهامش، هذا علاش توجهمنا إلى الاقتراض الخارجي.

وفي هاذ الإطار، ابغيت نذكر بأن استطعنا أن نعي مليار ونصف مليار دولار بالنسبة للخروج للأسواق الدولية في سوق الدولار، وذلك بأسعار فائدة ثابتة، أي أن الأسعار لا تتغير حسب تطور الأسواق الدولية، وكذلك بدون شروط تقييدية، أي أن السوق دار الثقة في المغرب واعتبر بأن القدرة ديال الإمكانيات، ديال أولا الاستقرار في بلادنا، وكذلك السياسة المالية والسياسة الاقتصادية التي كتقوم بها بلادنا تجعل أنه يمكن لهم يعطوننا هذا القرض، هذا هو الأساس، وبالتالي بفضل ذلك ليس هنالك أي مس بسيادة القرار الاقتصادي في بلادنا.

والي أساسا كذلك وهو أننا في هذا الإطار قمنا بتعبئة 10 مليار ديال

بين 2004 إلى 2008 إذن في سنتين حققنا أكثر ما تحقق في أربع سنوات. كما بادرت الحكومة إلى حدود شهر نوفمبر إلى تنظيم أكثر من 325 مباراة، تم بفضلها توظيف 18628 موظف جديد، شاب جديد وشابة، منها أكثر من 65% مخصصة لحاملي الشهادات، وهذا فضلا عن الجهود المبذولة على مستوى المؤسسات العمومية لأن في المؤسسات العمومية في هاذ السنتين سيتم توظيف 8000 كذلك موظفة وأجير في المؤسسات العمومية، زيادة على 50 ألف اللي تكلمنا عليه، إذن تدار واحد المجهود خاص من طرف القطاع العمومي من أجل توظيف الشباب من خلال المباريات التي تقوم بها، زيادة عن الاستثمارات العمومية التي كذلك بفضل الأشغال العمومية وبفضل بناء فهي كذلك تخلق العديد من فرص الشغل. ونعمل كذلك من خلال تخفيض من الضريبة على الشركات على المقاولات الصغيرة، على الحث على إحداث فرص شغل جديدة.

وقمنا كذلك بتسريع وتيرة الاستثمارات العمومية، لأن صحيح أن قانون المالية تم المصادقة عليه في أواخر شهر ماي الماضي لسنة 2012، ولكن رغم ذلك يمكن لي نقول بأن في هاذ الأشهر من ماي إلى شهر دجنبر الآن أو نعطيكم الأرقام ديال آخر نوفمبر، أن نسبة الإنجاز الذي حققنا في 5 أشهر هي بالضبط نسبة الإنجاز التي تحققت في السنة المالية كاملة سنة 2011.

إذن تم تسريع وتيرة الإنجاز وسنعمل جاهدين بالنسبة للسنة المقبلة إن شاء الله بحكم أن ستكون لنا سنة كاملة على تسريع وتيرة إنجاز الاستثمارات العمومية بحكم أن هاذ الاستثمارات لها انعكاسات إيجابية على تسريع وتيرة النمو في بلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بخصوص التدابير التي اتخذتها الحكومة للتحكم في عجز الميزانية، هنا ابغيت نذكر بأن تم تقليص النفقات بـ 1,6% من الناتج الداخلي الخام، وذلك رغم الوفاء بالالتزامات المادية للحوار الاجتماعي، والتي كلفت 13 مليار ديال درهم، وبالنسبة فقط للترقية هاذ السنة، فالكلفة فهي سنبلع ما يقارب 3 مليار ديال درهم.

على مستوى الموارد كذلك، قمنا وهذا شيء جديد، أولا استطعنا أن نحسن المداخيل الجبائية بـ 1% من الناتج الداخلي الخام، ولكن اللي أساسي وهو أن الموارد الجديدة الناتجة عن الجبايات فهي أكبر من النفقات الجبائية الإضافية، وهذا شيء جديد، هاذي قطعة مع الماضي، لأن في الماضي كانت النفقات الجبائية تكون مرتفعة في الوقت أن المداخيل الجبائية الإضافية الناتجة عن الزيادة في الضرائب أو بعض التدابير الجبائية الأخرى كانت تكون أقل.

إذن هنا حاولنا بكل ما أمكن أن نعمل على أن يكون هنالك في هاذ الإطار موارد إضافية جديدة أكبر من حجم النفقات الجبائية الإضافية نتيجة

المدار الحضري، من 20% إلى 30%، وكذلك رفع بكيفية تصاعدية حسب الزمن المدة الزمنية ديال الأراضي اللي كتبقى في العالم الحضري لمحاربة المضاربة.

وهناك كذلك تدابير أخرى تقوم بها الحكومة لمحاربة الريع والامتيازات ومكافحة الفساد. وفي هذا الإطار، هناك المنظومة الجديدة للصفقات العمومية اللي تتبني على مبادئ الحرية والولوج إلى الطليبة العمومية والمساواة في التعامل مع المتنافسين وضمان حقوقهم، هناك كذلك تقوية صلاحيات مجلس المنافسة ودوره في تعزيز الشفافية والشفافية، هناك إصلاح منظومة النقل باعتماد نظام طلب العروض ودفتر تحملات جديد، وتحويل تراخيص استغلال مقالع الرمال إلى دفاتر التحملات للحد من الاستثناءات، وهذه قوانين فهي تناقش في الأمانة العامة للحكومة من أجل تقديمها عن قريب إن شاء الله في الأسابيع المقبلة للمجلس الحكومي قصد بعثها إلى مجلسكم الموقر، وهنا للمصادقة عليه.

وهناك كذلك تفعيل توصيات هيئات الرقابة وتحسين حكامه المؤسسات واسترجاع بعض أراضي شركتي "صوجيطا" و"صوديا" التي لم يلتزم مستغلوها بشروط الاستثمار فيها. وصلنا إلى واحد 700 هكتار اللي تم استرجاعها لأن كان المفروض أن يتم الاستثمار فيها، ولكن لم يتم ذلك. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يهدف كذلك مشروع قانون المالية إلى تعزيز آليات التضامن، وفي هذا الإطار فكما تتبعم تم إحداث مساهمة تضامنية مطبقة على الشركات التي تفوق 15 مليون درهم وعلى الدخل الصافية التي تفوق 360 ألف درهم في السنة.

بالنسبة للدخول، فمن سيساهم في ذلك؟ هو 25 ألف ملزم، وبالنسبة للشركات 720 شركة هي التي ستساهم في إطار المساهمة التضامنية التي وضعناها، وذلك سيمكن مليون تلميذ وتلميذة من مواصلة الذهاب إلى المدرسة في إطار برنامج "تيسير"، وحوالي 4 مليون ديال التلاميذ بتوفير لوازم الدخول المدرسي ومليون ونصف من الفقراء سيتمكنون بفضل هذا الدعم الاجتماعي الاستفادة من العلاج مجاناً في إطار المساعدة الطبية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك في مارس الماضي.

وفي مجال كذلك التضامن، نعمل على تقليص الفوارق المجالية، أولاً من خلال إحداث أقطاب جمهورية للتنمية وللتنافسية، هناك كذلك تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية، وفي هذا الإطار تم رفع من مليار درهم إلى مليار و500 مليون درهم لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، مع تخصيص 500 مليون درهم لتفعيل الإستراتيجية الجديدة لتنمية المناطق الجبلية، الهدف الأساسي وهو أن يكون هناك تنمية مندمجة في هذا المجال، ونعمل كذلك على وضع برامج تعاقدية مع الجهات من أجل تطوير التنمية الجهوية. السيد الرئيس المحترم،

الدولار بنسبة 4,25% على 10 سنوات، في حين حددت الفائدة على فرض 500 مليون دولار في 5,5% الذي سيتم تسديده خلال 30 سنة.

هنا كذلك بغيت نعطي واحد التوضيح لأن كايين العديد من الدول لم تستطع من تعبئة هذه الأموال، مثلاً في 10 سنوات كان طلب على المغرب 6 مرات، أي كان بإمكاننا بالنسبة لمليار دولار كان بإمكاننا نوصلو إلى 6 مليار ديال الدولار، وهذا يبين بأن كايين ثقة كبيرة في بلادنا.

وبالنسبة لـ 30 سنة، كان 4 مرات ديال القبول، كيمكن لنا نوصلو إلى 2 مليار ديال الدرهم، إذن عندنا إمكانية أن نعني 8 مليار ديال الدولار، في حين أن العديد من الدول امشأت للأسواق الدولية كان عندها الهدف أنها توصل لـ 700 ولا مليار ديال الدولار وما استطاعتش توصل لها، وهذا كذلك تبيين أن كايين إقبال على بلادنا وهذا شيء إيجابي.

وأخيراً ملي نستطعو أننا نقتضو على مدى ديال 30 سنة، هذا تبيين بأن كايين الثقة ديال الأسواق الدولية وثقة المستثمرين في القدرة على بلادنا على الاستقرار وذلك على المدى الطويل، وهذا كذلك شيء إيجابي بالنسبة لبلادنا، وهذا بأسعار فائدة اللي هي منخفضة، لأن لما تنقلو 5,5%، نعطيك واحد المثل تركيا خرجت بـ 30 سنة بنسبة الفائدة هي ديال 6%، لأن هذا تبيهن كذلك على القدرة والثقة الحمد لله اللي كايين في بلادنا من طرف الأسواق الدولية.

وبموازاة مع ذلك، نعمل كذلك على تعبئة الادخار الداخلي، وفي هذا الإطار هناك برامج الادخار اللي تم التحدث عنها لا بالنسبة للسكن ولا بالنسبة للتعليم ولا بالنسبة للأسهم اللي مكنتنا لادخار واحد مليار ونصف ديال الدرهم.

كذلك خلقنا واحد الادخار خاص بالمقاولة ونشتغل كذلك على تطوير البورصة، وهنا بغيت نشكر السادة المستشارين للتفاعل الإيجابي مع مشروع القانون المتعلق بالسلفات الصغيرة، مشروع القانون المرتبط بالدعوة للاكتتاب وبالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو إلى الاكتتاب في أسهمها، ومشروع القانون المتعلق باقتراض سندات، ولنا كذلك 5 مشاريع أخرى التي ستمكن كذلك من تسريع وتحسين التمويل من خلال البورصة.

هناك كذلك مشروع قانون جديد، قمنا به في هذا الإطار ويتعلق كذلك بإعطاء إمكانية لإحداث بنوك تشاركية، وهذا سيمكن كذلك من تعبئة الادخار في بلادنا مستقبلاً.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة لمحاربة اقتصاد الريع، أنا بغيت فقط نذكر بأن بالنسبة لمشروع قانون المالية فهناك بعض التدابير التي اتخذت لإحداث رسوم على بيع الرمال، هناك كذلك رفع نسبة الضريبة على الدخل المطبقة على الأرباح العقارية الناتجة عن التفتوت الأولي للعقارات التي تم إدراجها لأول مرة في

ومن أجل تشكيل جبهة وطنية واحدة مترابطة الصفوف لتحسين المكتسبات الثمينة التي تحققت في العشرية الأخيرة والتصدي لتداعيات الظرفية الدولية وتقلباتها المتزايدة واستحضار قيم التضامن والتماسك في خدمة الصالح العام، وكما جاء في بعض تدخلات السادة المستشارين عدم إهدار واستنزاف جهود بعضنا في مساجلات عديمة الجدوى وقضايا زائفة لا نفع يرجى منها في تحسين معيشة المواطنين والمواطنات.

فنحن كلنا نعتبر على أننا ينبغي أن نكون على موعد في الأفق المنظور الذي قد يكون غداً أو بعد غد مع مرحلة ما بعد الأزمة، التي ينبغي أن نستعد لها منذ الآن بتفعيل الأجندة الإصلاحية بدون تردد ولا تأخير، وذلك حتى نكون في مصاف الدول التي تستفيد مما ستحملة الحكامة العالمية الجديدة من إمكانيات النمو وفرص التطور والقيمة بأن تعطي لبلادنا دفعة قوية في اتجاه استكمال إرساء مشروعنا المجتمعي بخصوصيته الثقافية المتفردة، ونموذجه التنموي التضامني وامتداداته المؤثرة في محيطه الإقليمي والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،  
لاشك أننا جميعاً ندرك أن مشروع قانون المالية لسنة 2013 باعتباره آلية لتنفيذ السياسات العمومية، وعلى أهمية التدابير والإجراءات التي يتضمنها، والتي ساهمت في إغنائها لن يكون كافياً بمفرده لمواجهة تحديات الأزمة والتجاوب مع انتظارات المواطنين والمواطنات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك ما لم نعلم بتوجيه اهتمامنا بالأساس نحو الإسراع بتنزيل رزمة للإصلاحات الإستراتيجية التي تنتظرنا بإلحاح منذ حين، والتي لا يمكن لبلادنا بدونها أن تتجاوز تداعيات الأزمة بأقل الأضرار، وأن تحافظ على رأس المال الثقة التي تحظى بها على صعيد المجموعة الدولية وأن تستثمر عامل الاستقرار كصيد حيوي، لا محيد عنه لمباشرة ونجاح كل إصلاح، ومعالجة الإشكاليات الحقيقية في الحكامة والتنمية والتنافسية والتشغيل والخدمات الأساسية وغيرها من الأولويات.

والحكومة لا يسعها في هذا المقام الموقر إلا أن تجدد التزامها بالمقاربة التشاركية وفضيلة الحوار مع المؤسسة التشريعية، بغرفتها، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وباقي فعاليات القوى الحية في المجتمع، من أجل تضافر جهودنا، كل من جهته، وانسجاماً مع موقع النضال في الأغلبية أو المعارضة، من هيئات سياسية وتقابات في المقابلة أو في المجتمع المدني.